مجلة تصدر عن:

شركة المدى

للصحافة والإعلام

الناشر / المدير العام

مصطفى الحمارنة
mustafa@al-sijill.com

نائب المدير العام
طارق قليلات

المدير المالي
سلام أبو كشك

المستشار القانوني
جهاد الشريف

العنوان

79 شارع وصفي التل (الغاردنز)
بناية دعسان - الطابق الرابع

العنوان البريدي
ص.ب. 4952
الرمز البريدي 11953
تلاع العلي، عمان

هاتف
00962 6 5536911
00962 6 5549797

فاكس
00962 6 5536991

البريد الالكتروني
info@al-sijill.com

الموقع الالكتروني
www.al-sijill.com

**أربعة أسابيع** ص 6

أبرز أحداث كانون الثاني/يناير 2010، بإيجاز وافٍ، ليتسنى للقارئ الاطلاع على بانوراما الشهر.

**قارئ/كاتب** ص 14

"وارد" مجلة **السجل**

**حذر حكومي في مقاربة الإصلاح السياسي** ص 16

حكومة جديدة تحمل أجندة إصلاحية تحديثية رسم معالمها كتاب التكليف الملكي. حسين أبو رمّان يبرز إلى جانب مجالات التحديث في الأداء الحكومي، حذر الحكومة من طرح تصورات إصلاحية بخصوص قانوني الانتخاب واللامركزية.

**مدونة سلوك الحكومة مع الإعلام: شكوك تسندها شواهد** ص 24

خطوة جريئة تقدم عليها الحكومة في «فك الارتباط» التقليدي للحكومات مع السياسات الاسترضائية للجسم الصحفي. سوسن زايدة ترصد ملاحظات إعلاميين وشكوكهم حول المدى الذي يمكن أن تلتزم به الحكومة بمدونتها.

**واقعة خوست: الإعلام المحلّي آخر من يعلم** ص 20

كشفت العملية التي نفذها الانتحاري الأردني همام خليل البلوي في قاعدة للمخابرات المركزية الأميركية في «خوست» بأفغانستان، اضطراباً شديداً في الأداء الإعلامي للدولة. مناقشةٌ لمعالم هذا الاضطراب، وردود الفعل إزاءه.

**الشريف علي: رحلَ محبُّ الحياة** ص 22

أضواء على أجواء الحزن التي تخيّم على عائلة ضابط المخابرات الراحل الشريف علي بن زيد: والدته وزوجته وشقيقاه. واستعراض لسيرته الذاتية؛ الجامعية والوظيفية، وملامح شخصيته التي جعلت منه محارباً ضد «القاعدة».

**القوات الأردنية في هاييتي: إنقاذ المنكوبين بشكل أنموذجي** ص 28

بترتيب من «التوجيه المعنوي» في القوات المسلحة، أجرت عطّاف الروضان عبر الهاتف، حواراً مع قائد قوات حفظ السلام الأردنية في هاييتي، عصام السويلميين، الذي تحدث عن دور قواتنا في إغاثة المنكوبين بشكل أنموذجي بعد الزلزال المدمّر الذي أصاب هاييتي.

**النمو الاقتصادي: أرقام لا تعكس مدى «رفاهية» المواطن** ص 90

النمو الاقتصادي في الأردن يبتعد عن ملامسة الواقع المعيشي للمواطنين، وتستفيد منه شرائح وقطاعات محددة فقط، رغم أنه من المفترَض أن يؤشر على مدى تحسُّن الأوضاع المعيشية أو تردّيها لأفراد المجتمع كافة. هذه المفارقة هي ما يخلص إليها اقتصاديون في التقرير الذي أعدّه محمد خريسات.

**الجفت وقود للأغنياء، والفقراء «إلهم الله»** ص 98

في الوقت الذي توقَّع فيه كثيرون من ذوي الدخل المتدني أن «الجفت» سينقذهم من التكلفة الباهظة لفاتورة التدفئة، ارتفعت أسعار هذه المادة، وباتت في متناوَل الأغنياء فقط. علا فرواتي تناقش هذا الموضوع.

**الولائم: من الكرم والتكافل الاجتماعي إلى التفاخر والنميمة** ص 114

أضواء على مؤسسة «الولائم»، جمعَ خيوطها عمر كلاّب، مُبرزاً خصوصيتها الأردنية التي جعلت منها متنفَّساً يعوِّض ضعف الأطر السياسية والحزبية، ولافتاً إلى الاستثمار القوي لها على الصعيدين السياسي والأمني.

**رفقة دودين: الكتابة ملاذاً ومنجاة** ص 120

حسين نشوان يرسم بورتريهاً بالكلمات للناقدة رفقة دودين، مستعرضاً رحلتها مع العلم منذ أيام المدرسة حتى نيل الدكتوراه بالتوازي مع مسيرتها الإبداعية، وتجربتها في خوض الانتخابات النيابية.

## مساحة حرّة

**تطبيق اللامركزية يبدأ بالبلديات**

من واقع تجربته الثرية في العمل البلدي، يبين وليد المصري ضرورة عودة البلديات إلى ممارسة دورها كمؤسسات حكم محلي حقيقي، بوصف ذلك أساساً لا بد منه من أجل تطبيق مشروع اللامركزية قيد البحث بشكل متكامل. ص 15

## شأن اقتصادي

**الإصلاح الاقتصادي في الأردن: الدولة السوق والعكس**

المعضلة في الحالة الأردنية، أن حضور الدولة لم يتقلص بالنسبة لحجم الاقتصاد الوطني، لكن أدواتها باتت أضعف. هذا ما يراه الخبير الاقتصادي إبراهيم سيف، داعياً إلى تعزيز القدرات الرقابية وتفعيل قوانين المنافسة وحماية المستهلك. ص 88

## عين ثالثة

**أوباما وحقوق الإنسان في الشرق الأوسط**

جو ستورك، يناقش مواقف الولايات المتحدة إزاء اختراقات حقوق الإنسان في المنطقة، كاشفاً أن هذه المواقف تتسم بالتناقض، ومقدّماً مجموعة اقتراحات يدعو الإدارة الأميركية إلى الأخذ بها في المرحلة الجديدة. ص 94

# ملف العدد


**روح العاصمة: سباق مع الزمن لاستعادتها** ص 32

**الناس آخر من يعلم وأول من يتضرر**
أحمد أبو خليل ص 34

**عمان بين التحديث وتمجيد التخلف**
حسين أبو رمان ص 35

**المخطط الشمولي: طموح يقفز عن البعد الإنساني أحياناً**
محمد شما ص 36

**هيكلة إدارية للأمانة: رواتب أعلى لكبار الموظفين ولا استغناء عن أحد**
السجل-خاص ص 40

**الوضع المالي للأمانة: زيادة الأصول واستدانة لدفع التعويضات**
عماد السعايدة ص 42

**مشروع وادي عمان: آمال التطوير تحفُّها هواجس إلغاء ذاكرة المكان**
سامي محاسنة ص 44

**معهد عمّان: تخطيط المدن وتنظيم الانتماء إليها**
غيداء حمودة ص 46

**مشروع «القلعة»: تحديثٌ آن أوانه**
دلال سلامة ص 48

**النقل العام: «إعادة هيكلة» بإضافة 116 حافلة فقط**
أكثم الخريشة ص 52

**عمان مدينة طاردة للمشاة**
أكثم الخريشة ص 54

**«التسمية والترقيم»: ضرورة فرضها اكتظاظ المدينة وتغير أسلوب حياة السكان**
دلال سلامة ص 56

**انتخابات بلدية لأطفال عمان: مبادرة عالمية تتفاعل محلياً**
دلال سلامة ص 58

**الدور الثقافي: خططٌ طموحة تبديدُ الشكوك رهنُ بتنفيذها**
غيداء حمودة ص 62

**بعضهم يفضّل العاصمة بلا حدائق**
عطاف الروضان ص 66

**البيئة في عمّان: تحدّي النظافة ونوافير المناهل**
السجل-خاص ص 70

**مسلخ عمان: الخروف الجورجي يُدمغ بالأخضر والعجول كلها مستوردة**
سامي محاسنة ص 72

**مواصفات عالمية لحل مشاكل البيئة، فمن يحل مشكلة «اللمّيمة»؟**
سامي محاسنة ص 74

**عاصمة حديثة بتاريخ يمتد 7 آلاف سنة**
السجل – خاص ص 78

**35 شخصية قادت البلدية والأمانة**
حسين أبو رمان ص 80

**العاصمة تشكو ضعف تمثيلها النيابي**
حسين أبو رمان ص 82

**الأميرة بين مدائن العرب**
لطفية الدليمي ص 84

**فضاء مفتوح يقود إلى «صحن العاصمة»**
مازن عصفور ص 86

## لقاء البحر الميت: 1900 مدعو ليس من بينهم امرأة

**لوحظ** غياب النساء في اللقاء الذي جمعَ الملك عبدالله الثاني بالفعاليات الشعبية في البحر الميت، 17 كانون الثاني/يناير 2010، وسرت خلال اللقاء وبعده تساؤلات عن سبب هذا الغياب، أو «التغييب»، رغم أن الملك يبدي اهتماماً متواصلاً بالمرأة، بوصفها نصف المجتمع وركناً أساسياً في التنمية.

اللقاء الذي جاء عقب تفجير خوست ومحاولة تفجير سيارة الدبلوماسي الإسرائيلي في العدسية، حضره نحو 1900 مدعوّ، قال الملك في كلمته أمامهم إن «هدفنا واضح، ويتمثل في حماية الوطن والعمل على تطويره وتحديثه، لتحقيق التنمية الشاملة، والرفاه، وأسباب الحياة الكريمة لكل مواطن»، مؤكداً أن «هذه مسؤولية الجميع».

عدد من الحضور، استغربوا عدم حضور الوزيرات الحاليات في الحكومة والأعيان من السيدات، وسيدات الأعمال، وعضوات المجالس البلدية والنيابية السابقات والناشطات في الشأن العام.

عينٌ في مجلس الأعيان الحالي، أبدت خلال جلسة مغلقة مع أصدقاء، استغرابها من استثناء النساء الأعضاء في مجلس الأعيان من الدعوة، ولم تجد تفسيراً لما حدث. وهو ما ذهبت إليه الكاتبة في **العرب اليوم** رنا الصباغ، إذ كشفت لـ **السجل** أنها استغربت هذا الموقف من عدم دعوة القطاع النسائي، مستدركة: «الملك حريص على إبراز دور المرأة والاهتمام بحضورها في كل المناسبات، لكنني لا أعرف كيف يمكن تفسير الأمر».

وعادت الصباغ لتقول إنه «من الممكن أن الديوان الملكي يعدّ لدعوة أخرى تكون خاصة بالقطاع النسائي، هذا وارد، لكن المستغرب أن حديث الملك تمركز حول الإصلاح الداخلي، ولم يكن له علاقة من قريب أو بعيد بالحديث عن الإرهاب، بحيث يمكن القول إنه يريد توجيه رسالة لمن حولنا أن من حوله رجال».

الكاتب في صحيفة **الغد** جميل النمري، أحد الذين لبّوا الدعوة، قال لـ **السجل** إن «جوهر الرسالة الملَكية كان باتجاهين، الإرهاب والإصلاح الداخلي، وهذا ربما كان وراء عدم توجيه الدعوة للقطاع النسائي لحضور الخطاب الملَكي ومأدبة الغداء». وبيّن أن الحضور كان له طابع مناطقي وعشائري، لذا «يكون من مبررات المنظمين أنه لا يوجد امرأةٌ شيخ عشيرة ليتم دعوتها» بحسب تعبيره.■

## الجامعة الأردنية تنكر الموجود وتبتكر «عشائرية وطنية»

**تعمّدت** الجامعة الأردنية في بيان صادر عنها في 11 كانون الثاني/ يناير العام 2010 استخدام عبارة تهدف إلى «تحقير» الحملة الوطنية من أجل حقوق الطلبة «ذبحتونا»، عندما جاء في بيان أصدرته الجامعة: «نشر عدد من المواقع الإلكترونية خبراً صادراً عن ما يسمى حملة ذبحتونا».

الجامعة التي وصف مصدرٌ فيها البيانَ بـ«المخجل»، أعادت إلى الأذهان حالة العدائية التي ووجهت بها «ذبحتونا» لحظة انطلاقها في أيلول/ سبتمبر 2006، حيث اعتمدت المؤسسات التعليمية الرسمية والخاصة في حينه تعبير «ما يسمى»، للدلالة على الحملة التي تُعدّ من إحدى أهم الجهات التي تراقب المنظومة التعليمية، وترصد الممارسات الهادفة إلى تقييد الحريات الطلابية.

بيان الجامعة جاء رداً على بيان أصدرته «ذبحتونا» انتقدت فيه «مشاجرة عشائرية» نشبت في الجامعة في 9 كانون الثاني/ يناير. بيان الحملة الذي جاء مرفقاً بصور للمشاجرة، طالبَ بوضع حد للعنف الجامعي من خلال معاقبة المتسببين فيه للحفاظ على المؤسسة التعليمة، لكنه لم يَرُق لإدارة الجامعة التي جاء ردها «عصبياً»، وفق المصدر الذي طلب عدم نشر اسمه.

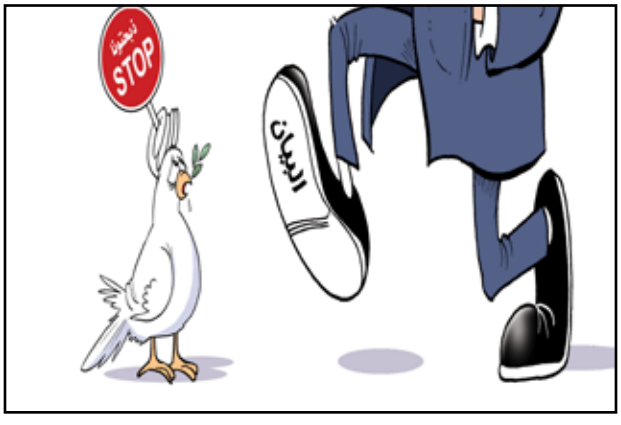


رد الجامعة تضمن إساءة للحملة تلميحاً وتصريحاً، نافياً في المقام الأول أن تكون المشاجرة ذات أبعاد عشائرية، ورافضاً ما قال إنه «افتراء على الجامعة من قِبل فئة تظن أنها مسؤولة عن الناس».

المصدر نفسه، قال إنه لم يكن هناك حاجة لبيان الجامعة، بخاصة في ظل «التواصل الدائم بين الحملة والجامعة».

الناطق باسم «ذبحتونا» فاخر دعّاس، لم يعطِ أهمية للّغة «التحقيرية» التي اعتمدتها إدارة الجامعة بحق الحملة، واكتفى بالقول: «تعرف الجامعة حجم الحملة التي أصبحت مرجعيةً في مجال الحريات الطلابية». وأضاف لـ **السجل**: «تعتقد الجامعة أنها وباعتماد النبرة الواردة في البيان، ستشكل ضغطاً على الحملة أو ستثنيها عن مواصلة دفاعها عن الحريات الطلابية»، لكنّ ذلك «لن يحدث».

بيان الجامعة الذي نفى أن تكون «الأردنية» قائمة على أسس عشائرية، «ابتكر» تعبيراً جديداً في مجال العلوم الإنسانية، هو «العشائرية الوطنية» التي رأى أنّ ما يجري من شغب أو عنف بين الطلبة، لا يمت لها بصلة. كما لا يتناسب البيان مع طرح رئيس الجامعة خالد الكركي الذي يعدّ العشائرية الأساس الذي تقوم عليه المجتمعات العربية، ومن ضمنها الأردني. ففي تصريح نقلته النشرة الشبابية لراديو البلد، 15 كانون الأول/ ديسمبر 2009، قال الكركي: «لا يمكن شطب العشائرية بقرار»، وأعقب: «في العالم العربي، الحزب هو العشيرة».■

# ملتقى «سيادة القانون»: تغييب الأحزاب والمؤسسات الأهلية

**شهد** الملتقى الوطني الذي عقدته وزارة التنمية السياسية بعنوان «سيادة القانون أساس الولاء والانتماء»، تغييباً للأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني. إذ لم تُوجَّه الدعوة لشخصيات تمثل أحزاباً أو مؤسسات أهلية، لتقديم أوراق عمل في المؤتمر الذي أقيم في فندق كراون بلازا عمّان، 8-9 كانون الثاني/ يناير 2010.

أمين عام حزب الرسالة حازم قشوع، الذي دُعي لحضور المؤتمر دون تقديم ورقة فيه، انتقد عدم إتاحة المجال أمام ممثلي الأحزاب، لتقديم تصوراتهم للمرحلة المقبلة؛ وعرض الآمال التي تتطلع أحزابهم إلى تحقيقها والتحديات التي تواجهها. مؤكداً «عدم حاجة الأحزاب إلى كفيل يتحدث عنها»، في وقت أكد فيه أن الأحزاب «ينبغي أن تؤدي دوراً مهماً، للإعداد للانتخابات النيابية ودفع مشاركة الشباب نحوها».

وكشف مدير عام مركز الأردن الجديد للدراسات هاني الحوراني، عن عتبه على «التنمية السياسية»، لتغييبها شخصيات أسهمت في إجراء دراسات ذات أهمية؛ وذات صلة بموضوع الملتقى، وعدم منحها الفرصة لتقديم أوراق عمل أو التعقيب على الأوراق التي قُدمت. ولفت إلى أن عنوان الملتقى يتطلب إعداداً مسبقاً من قِبل مختصين لاختيار مواضيع البحث؛ لتُعَدّ أوراق العمل حولها، بعيداً عن التكرار، مع مراعاة تنوّع تخصصات معدّي الأوراق واتجاهاتهم.

وتمنّت الناشطة في مجال حقوق الإنسان أسمى خضر، لو حظي افتتاح الملتقى بحضور رئيس الوزراء سمير الرفاعي؛ بخاصة وأنه عُقد برعايته، الأمر الذي يؤكد «أهمية انعقاده من وجهة نظر رسمية».

وأبدى رئيس الجمعية الأردنية للعلوم السياسية محمد القطاطشة، انزعاجه بسبب «تغييب الجمعية عن قائمة المدعوين»، لافتاً إلى أهمية مشاركة أعضائها من أساتذة العلوم السياسية، الذين «يقع عليهم دور كبير في التنشئة السياسية، وتوعية أفراد المجتمع تجاه قضايا سيادة القانون والمشاركة السياسية والحزبية» بحسب تعبيره.

وأعرب الناشط علي الحميد عن إحباطه، لأن مشاركة الشباب في الملتقى كانت «متواضعة»، وكذلك الحال بالنسبة لمؤسسات المجتمع المدني التي يتجاوز عددها 2500 مؤسسة وفقاً للسجلات الرسمية، إذ «لم تمثّل غالبيتها في فعاليات الملتقى». وانتقد الحميد مغادرة معظم المشاركين فور انتهاء الجلسات التي قدموا أوراق العمل فيها، دون متابعتهم بقية الجلسات.

وزير التنمية السياسية موسى المعايطة، رأى في انعقاد المؤتمر، «خطوة إيجابية»، بخاصة وأنه «خرج بمجموعة من التوصيات التي جاءت بعد نقاشات وحوارات شارك فيها 325 مشاركاً ومشاركة»، مشيراً إلى حرص الوزارة على متابعة تنفيذ التوصيات مع المؤسسات المعنية.

وقال المعايطة لـ **السجل** إن الملتقى «مُثلت فيه وجهات نظر مختلفة: الشباب، الأعيان، رجال الدين، الأحزاب، رؤساء الحكومات، قادة الرأي، ومؤسسات المجتمع المدني، وإن لم يقدّم كثير منهم أوراقَ عمل». ■

# 73 في المئة من الطلبة يحجمون عن العمل السياسي

**كشفت** دراسة ميدانية نشرتها «مجلة الجامعة الأردنية للعلوم الاجتماعية» التي صدرت عن الجامعة في تشرين الثاني/نوفمبر 2009 أن 73,2 في المئة من الشباب الجامعي يحجمون عن الانخراط في العمل الحزبي «تخوفاً على مستقبلهم».

الدراسة التي أجراها الباحث يوسف خطايبة، حملت عنوان «معوقات مشاركة الشباب الجامعي في الأحزاب السياسية»، وشملت العيّنة 1355 طالباً وطالبة من ثلاث جامعات هي: الأردنية، اليرموك، ومؤتة.

نسبة الإحجام التي وُصفت بـ«المرتفعة»، لم تثر استهجان منسق الحملة الوطنية لحقوق الطلبة «ذبحتونا» فاخر دعاس، الذي أرجعَها إلى «ثقافة الخوف» المزروعة لدى الطلبة، وحمّل الحكومة مسؤولية تكريس ثقافة الخوف لدى طلبة الجامعات من خلال السياسات الأمنية.

دعاس أضاف لـ **السجل** أنّ استهداف أنظمة وتعليمات الجامعات للحركات الطلابية والحزبية داخل الجامعات «يسهم في تعزيز حالة الخوف

لدى الطلبة، ما يؤدي في النتيجة إلى عزوف الشباب عن العمل السياسي والحزبي».

النسبة التي تقبّلها دعاس، لم ترق لوزير التنمية السياسية موسى المعايطة، الذي استبعد فكرة تخوف الشباب الجامعي من دخول الأحزاب السياسية. المعايطة قال في تصريحات لصحيفة **الغد**، 9 كانون الثاني/ يناير 2010، إن هناك نسبة كبيرة من الشباب يخوضون التجربة الحزبية، ما يلغي فكرة «التخوف». لكنّه استدرك وحمّل «الخوفَ الموروث» سببَ عزوف الشباب «إن وُجد» عن العمل السياسي في الجامعات.

أستاذ العلوم السياسية في الجامعة الأردنية عبد الله النقرش، تفاجأ بنسبة الدراسة. وقال لـ **السجل** إن «النسبة منخفضة جداً»، مفترضاً أن تتجاوز 95 في المئة.

وفيما ردّ النقرش أسباب تراجع العمل السياسي لدى الطلبة، للتنشئة السياسية والخوف المتوارث «نتيجة لعدّ العمل السياسي في مرحلة من مراحل الدولة ضرباً من ضروب المغامرة»، حمّل غياب التجربة السياسية لدى أعضاء الهيئة التدريسية مسؤوليةَ عدم الاضطلاع بدور في تغيير مفاهيم الطلبة حول دور الجامعة.

وأضاف أن «الأحزاب التي باتت تفتقر إلى المصداقية»، تتحمّل مسؤولية تراجع إقبال الطلبة على العمل السياسي.

نتائج الدراسة، كشفت أيضاً أنّ 61,2 في المئة من عينة الدراسة أحجموا عن العمل السياسي، بسبب محدودية تأثير الأحزاب السياسية في مسار الأحداث الحياتية. ■

# «أريج» و«الغد»: سجال حول المهنية

**أنهى** سجالٌ حول «المهنية»، التفاهم الشفوي بين شبكة «إعلاميون من أجل صحافة استقصائية عربية **أريج**، وصحيفة **الغد**، القاضي بنشر التحقيقات الاستقصائية التي تُنجَز تحت إشراف الشبكة على صفحات **الغد**، كما أعلن مجلس تحرير **الغد** بالإجماع قطع التعامل بأشكاله كافة مع **أريج**.

الخلاف نتج بعد «مماطلات» من **أريج** لتلبية طلب **الغد** تزويدها بالوثائق والبيانات والحيثيات التي اعتمد عليها تحقيق نشرته الصحيفة، في عددها الصادر الاثنين 28 كانون الأول/ ديسمبر 2009 بعنوان «تعذيب واعتداءات جنسية في دُور لرعاية الأطفال والأيتام»، أنجزه الصحفيان عماد الرواشدة ومجدولين علان بإشراف **أريج**، وفقاً للبيان الذي أصدرته **الغد** في 17 كانون الثاني/يناير 2010.

التحقيق كما قال رئيس تحرير صحيفة **الغد** موسى برهومة لراديو البلد في 20 كانون الثاني/ يناير، طالته «افتراءات»، ومن حق الصحيفة الحصول على هذه الوثائق «لحماية نفسها قانونياً».

**أريج** في بيانها الصادر في 17 كانون الثاني/ يناير، وصفت طلب **الغد** الحصول على الوثائق بأنه «يتعارض مع القانون وأخلاقيات العمل الصحفي»، كما اتهمت الصحيفة بالسعي للحصول على الوثائق بهدف تسليمها لوزيرة التنمية الاجتماعية هالة لطوف، بناء على ما قالت إنه «وعد قطعه برهومة للوزيرة»، وهو اتهام عدّته **الغد** «محض كذب وافتراء واختلاق من مؤسسة يُفترض أن تعلّم الصحفيين النزاهة والصدقيّة وتقصّي الحقائق».

ودافعت **أريج** بأنها أطلعت **الغد** على «الوثائق التي استند إليها التحقيق وشهادات مذيّلة ببصمات من تعرضوا للإيذاء ويخشون كشف هوياتهم تحاشياً لتعرضهم للعقاب»، لكن «إدارة التحرير طالبت بالاحتفاظ بالوثائق، من دون أن تتعهد كتابةً بأنها لن تُطلع أي جهة على مضامينها»، الأمر الذي رفضته **أريج**.

رئيس مجلس إدارة **أريج** داود كتّاب قال في تصريح لـ **السجل** إن **الغد** باعت استقلاليتها بثمن بخس»، وانتقد عدم قيام الصحيفة بنشر رد **أريج**، ما يشكل «مخالفة للمهنية» بحسبه. لكن عضو هيئة تحرير **الغد** نور الدين الخمايسة، أفاد بأن عدم نشر رد شبكة **أريج** نابع من مخالفة الأخيرة للأعراف المهنية والقانونية ذات العلاقة بحق الرد. الخمايسة قال لـ **السجل**: «فيما كان رد **أريج** بين يدي محامي الصحيفة للاطلاع عليه قبل نشره، فوجئت **الغد** بقيام أعضاء أساسيين في **أريج** بإرسال الرد لقائمة العناوين على البريد الإلكتروني».

وتضمن رد **أريج** بحسب الخمايسة، جملة من «الاختلاقات والأكاذيب والاتهامات بحق الصحيفة»، مشيراً إلى أن المواقع الإلكترونية خالفت المهنية عندما نشرت رد **أريج** من دون الاتصال بـ**الغد** . ■

# حلقة أخرى في مسلسل «اختلاسات الزراعة»

**انفردت** وزارة الزراعة عن بقية الوزارات، بمسلسل الاختلاسات التي شاعت تفاصيلها في الصحف والمواقع الإلكترونية، بعد أن شهدَ كانون الأول/ديسمبر 2009 الكشف عن أولى حلقات المسلسل باختلاس مبلغ يقدَّر بمليون و200 ألف دينار.

وفي الوقت الذي ما زالت فيه تحقيقات الوزارة مستمرة في هذه القضية، تكشفت تفاصيل حادثة اختلاس جديدة وقعت في المؤسسة التعاونية التي يرأس مجلس إدارتها وزير الزراعة سعيد المصري.

المصري أقرّ بالحادثة، وقال في تصريحات لوسائل إعلام محلية، «إن محاسباً في المؤسسة التعاونية نفذها، مختلساً نحو 20 ألف دينار من حساب المؤسسة».

هذه الوقائع ألقت بظلالها على عاملين في الوزارة، فقد اشتكى عاملون في مشروع إدارة المصادر الزراعية بالجنوب من عدم حصولهم على مستحقاتهم المالية للعامين 2008 و2009، رادّين ذلك إلى ما حدث من اختلاسات أثّرت في الوضع المالي للوزارة، لكن مدير مشروع إدارة

المصادر الزراعية خالد الحباشنة، نفى أن يكون تأخر صرف المكافآت مردُّه عمليات الاختلاس التي وقعت، وإنما «أسباب إدارية بحتة».

النتائج النهائية للتحقيق في قضية الاختلاس الكبرى لم تعلَن حتى ساعة إعداد هذا التقرير، 27 كانون الثاني/يناير، فقد أجّلت وزارة الزراعة إعلان النتائج أكثر من مرة، وذلك لكون اللجنة تضم من بين أعضائها مدعي عام هيئة مكافحة الفساد، الذي طالب بأخذ الوقت الكافي للتحقيق في القضية وعدم الاستعجال، لتجنب الوقوع في أخطاء أو ظلم أحد من المتهمين، بحسب ما أكده وزير الزراعة في تصريح لـ **السجل**.

المصري أوضح أن هناك عمليات جرد مالي للعامَين 2008 و2009 يقوم بها موظفو الدائرة المالية في «الزراعة»، وموظفون من وزارة المالية، «لتحديد قيمة المبالغ المختلَسة، وتحديد مواقع الاختراق المالي التي قام بها المختلسون».

رئيس هيئة مكافحة الفساد عبد الشخانبة قال لوكالة الأنباء الأردنية **بترا**، 24 كانون الثاني/ يناير، إن قضية اختلاسات وزارة الزراعة «تُنظر على وجه الاستعجال والسرعة، وبالشكل الذي يكفل معرفة جميع مرتكبي هذا الفعل».

وزير الزراعة لم يكشف عن أي تفاصيل جديدة تخصّ المتهمين، وقال لـ **السجل** إنه أصدر تعليماته بأن لا يتم الإفصاح عن أي معلومة تتعلق بسير التحقيق قبل استكمال إجراءاته، إلى أي جهة كانت بما فيها «وزير الزراعة نفسه»، وذلك حرصاً على سلامة سير هذه الإجراءات، مشدداً على أنه في حال انتهاء اللجنة من مهمتها، «سيتم إعلان أسماء المختلسين كاملة، كلّ باسم عائلته، لينبذهم المجتمع بكامله لاعتدائهم على المال العام». ■

# مَحافظة يؤثر الصمت وقوى شد عكسي ترفض الإصلاح

**للمرة** الثانية، يطلب المؤرخ علي محافظة من **السّجل** تأجيل الحديث عن حيثيات قرار إعفائه من رئاسة جامعة جدارا التي اتُّخذ في 16 كانون الأول /ديسمبر 2009.

محافظة قال لـ **السّجل**: «ما زال الوقت مبكراً للحديث عن القرار»، معقباً: «واقع التعليم العالي في الأردن يحتاج إلى حديث».

وكانت أُسندت إلى محافظة رئاسة جامعة جدارا في 22 آذار/مارس 2008 لمدة ثلاث سنوات، بعد موافقة مجلس لتعليم العالي على تنسيب من مجلس أمناء الجامعة.

بين قرار التكليف الذي أُتبع بخبر مفصل عن السيرة الأكاديمية «الحافلة» لمحافظة، وقرار الإعفاء الذي جاء مقتضباً، متضمناً القرار من دون إيراد الأسباب، يكون محافظة قد غادر قبل أن يكمل نصف مدة عَقده، مما شكّل علامة استفهام كبيرة حول الرحيل المفاجئ.

محافظة لا يرغب «حالياً» في وضع إجابة تنهي علامة الاستفهام تلك، حتى إن مقربين من الرجل سألتُهم **السّجل** ليس لديهم أيّ تفسير لأسباب الرحيل المبكر. واكتفى بعضهم بالتأكيد أن محافظة يبدو «يائساً» من واقع إصلاح التعليم العالي في الأردن.

أحدهم كشف أن محافظة كان «متفائلاً» بمسيرة الإصلاح، حين تم تعيين وليد المعاني وزيراً للتعليم العالي والبحث العلمي، إلا أنه ظل يردد أن «هناك قوى شد عكسي ترفض الإصلاح».

استقلالية الجامعات، الأزمة المالية، دعم البحث العلمي، دور الجامعات في خدمة المجتمع المحلي وتنميته، والشهادات المزورة، جميعها على رأس القضايا التي تحتاج إلى إصلاح، ما دفع مؤرخاً في مستوى محمد عدنان البخيت، إلى القول قبل نحو عام، إن «التعليم العالي في غرفة الإنعاش»، بسبب الحالة «المتردية» التي وصل إليها هذا القطاع في الأردن.

يُذكر أن محافظة نال شهادة الدكتوراه في الآداب والعلوم الإنسانية من جامعة السوربون 1980، وسبق له أن شغل منصب رئيس جامعة مؤتة 1984 - 1989، كما شغل منصب رئيس جامعة اليرموك 1989 - 1993.

وقد كرمته مؤسسة عبد الحميد شومان في 11 تشرين الأول/أكتوبر 2009، في ندوة حملت عنوان «محافظة، مؤرخاً، مفكراً، كاتباً»، وتحولت بمشاركة أكاديميين ومؤرخين إلى مناقشة فكرية وتاريخية وإبداعية لمسيرة محافظة الذي «شغل المحافل العلمية والأكاديمية بعلمه وفكره»، وفقاً لما قاله مدير المؤسسة ثابت الطاهر في معرض تقديمه للندوة.■

# حياصات رفضَ الاستقالة وقَبِلَ الإقالة

**أثار** قرار إنهاء خدمات مدير عام شركة الكهرباء الوطنية أحمد حياصات من منصبه، تساؤلات حول مبررات القرار وتوقيته.

حياصات قال في تصريح لـ **السّجل** إن القرار جاء بعد لقاء جمعه مع وزير الطاقة والثروة المعدنية خالد الإيراني، 7 كانون الثاني/يناير 2010، أبلغه فيه أن «مجلس الوزراء بحث في جلسته المنعقدة في السادس من الشهر نفسه، قرار إعفائه من المنصب، واتُّخذ قرار تخييره بين الاستقالة والإقالة»، وهو ما رفضه حياصات، طالباً تنفيذ قرار مجلس الوزراء المتضمن إنهاء خدماته.

**السّجل** هاتفت الإيراني، الذي لم يرغب بالتعليق على الموضوع، واكتفى بالقول إن «هذا قرار مجلس وزراء».

حياصات أعرب عن احترامه للقرار، نافياً ما رددته وسائل إعلام عن نيته الطعن فيه. لكنه على ما يبدو، اكتفى بمقالة نشرتها له صحيفة **العرب اليوم**، 19 كانون الثاني/ يناير 2010، أبدى فيها استغرابه من «الأسلوب الذي يتم من خلاله تغيير المسؤولين، الذي يتم غالباً كالصاعقة، دون مقدمات، وكأن هؤلاء المسؤولين كلهم فاسدون». وتساءل عن سبب «عدم تكريم المسؤول غير الفاسد المغادر لموقعه»، بحسب تعبيره، لافتاً إلى أن أي مسؤول يُعفى من منصبه يكون أمامه طريقان: «التكريم أو المحكمة، طبقاً لأدائه وعمله».

مصدر من داخل شركة الكهرباء الوطنية طلب عدم نشر اسمه، ربط بين القرار، وبين ما وصفه «خلافات نشبت بين الشركة وبين شركة **دبي كابيتال** التي كان الرفاعي رئيساً تنفيذياً لها». وقال إن الخلافات تمحورت حول مشروع إعادة تأهيل محطة الحسين الحرارية التابعة لشركة توليد الكهرباء والمملوكة لـ **دبي كابيتال**، فقد كانت **دبي كابيتال** تسعى لإعادة تأهيل المحطة دون مرور في الإجراءات المتبعة في هذه الحالة ضمن الإطار الرسمي، بحسب ما يرى المصدر، الذي أشار أيضاً إلى خلاف آخر حول مشروع التوليد المستقل الثالث؛ حيث كانت مساعي **دبي كابيتال** الحصول على تنفيذ المشروع ضمن شروط وُضعت من قِبلها، بعد أن عزفت شركات أخرى عن الدخول في العطاء إثر الأزمة الاقتصادية العالمية.

لكن مصدراً مقرّباً من الرفاعي، يعتقد أن القرار قد يكون مرتبطاً في أحد وجوهه بما تَشكّل لدى الرفاعي، من انطباعات وآراء حول مسؤولين في الحكومة وموظفين في القطاع العام، تعامل معهم خلال عمله في القطاع الخاص في السنوات الأخيرة.■

# لجنة «الوظائف العليا»: أسئلة حول جدّيتها

**برّر** رئيس ديـوان الخدمة المدنية مازن الساكت موافقة مجلس الوزراء على تعيين عدد من الوظائف في الجلسة التي شُكّلت خلالها لجنة وزاريــة مختصة لاختيار المرشحين للوظائف العليا، بقوله إن «التعيينات التي تمت لا تحتمل الانتظار».

كانت الحكومة في الجلسة التي عقدتها في 6 كانون الثاني/يناير 2009، قررت تعيين عبد الإله الحنيطي مديراً لبنك تنمية المدن والقرى، ونقل إبراهيم النسور مستشاراً في وزارة الأشغال العامة والإسكان، وتعيين عمر العمري مديراً عاماً لصندوق التنمية والتشغيل، وتعيين عمر النعيرات مديراً للمؤسسة الاستهلاكية المدنية، وتعيين فاروق الحديدي مديراً للمؤسسة التعاونية، وتعيين أكـرم المدادحة نائباً لرئيس مجلس مفوضي سلطة العقبة الاقتصادية الخاصة، وتعيين هشام التل عضواً في ديوان تفسير القوانين.

الساكت رأى في حديث لـ **السجل**، أن تشكيل لجنة اختيار المرشحين للوظائف العليا، «تجربة متقدمة في عملية اختيار الوظائف العليا، وفقاً لجملة من المعايير بعيداً عن الرأي الفردي الذي قد يحيد عن الصواب».

وأكد وزير الدولة لشؤون الإعـلام والاتصال نبيل الشريف، أن الهدف من اللجنة «إنهاء التدخلات الشخصية والواسطات»، وقال إن اللجنة «ستعتمد نظاماً واضحاً ومحدداً لاستدراج طلبات الوظائف وفقاً لآلية معدّة مسبقاً تستند إلى قاعدة بيانات عن المتقدمين.

من جهته، أعرب رئيس الوزراء الأسبق معروف البخيت، عن ارتياحه لإعادة تشكيل اللجنة التي لم تصمد بعد تغيير حكومته. وقال لـ **السجل**، إن حكومته كانت قد شكّلت لجنة لهذه الغاية، برئاسة وزير العدل في حكومته، عاداً وجودها «ضرورة لمأسسة التعيين في أجهزة الدولة، واتّخاذ القرار وفقاً لرأيها». ولفت إلى أن حكومته اعتمدت على لجنة متخصصة لملء الوظائف العليا، دون أن يكون لديه «معرفة مسبقة بالأشخاص الذين تم اختيارهم لهذه الوظائف».

لكن محمود عبد اللّه الحبيس، أحـد الذين استُدعوا خـلال حكومة البخيت، لمقابلة لجنة التعيينات لاختيار مدير عام لمؤسسة ذات صلة بتخصصه، أوضح لـ **السجل**، أن اللجنة أعلمته أن تنسيباً سيُرفع إلى رئيس الوزراء للسير بإجراءات تعيينه، وأن صحفيين اتصلوا به قبيل جلسة الحكومة طالبين صورته لنشرها بعد صدور القرار، كون اللجنة نسّبت اسمه لملء هذه الوظيفة، إلا أنه تفاجأ بإقرار مجلس الـوزراء تعيين شخص آخر بدلاً منه، «بعيداً عن معايير الكفاءة والخبرة والمؤهل العلمي والتخصص»، بحسب تعبيره.

الكاتب خالد محادين انتقد قرار تعيين صالح

القلاب رئيساً لمجلس إدارة مؤسسة الإذاعة والتلفزيون، ومديراً عاماً بالوكالة لها، وهو تعيين جاء أيضا خارج اللجنة. محادين كتب في موقعه الإخباري «البوصلة» يوم 24 كانون الثاني/يناير، إن وزراء اعترضوا على التعيين، مذكّرين رئيس الـوزراء باللجنة التي تمّ تشكيلها قبل أسبوع، فـ«ابتسم دولته واكتفى بالقول: هذه آخر مرة».

يُذكَر أنّ اللجنة يرأسها نائب رئيس الوزراء وزير الدولة رجائي المعشر، وتضم في عضويتها نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية نايف القاضي، ووزيـر الـدولـة لشؤون رئاسة الـوزراء جمال الشمايلة، ووزير الدولة لتطوير القطاع العام والوزير المختص في الوزارة المعنية. ■

# بيان «ليست حربنا»: رد حكومي عنيف أوقف محادين عن الكتابة «مؤقتاً»

**لم** يقف الهجوم الحكومي على ما عُرف ببيان «ليست حربنا»، الذي وقّعته 78 شخصية أردنية «رافضة للتواجد الأمني والاستخباري الأردني في أفغانستان»، عند حد تصريحات وزير الدولة لشؤون الإعلام والاتصال نبيل الشريف، الذي رأى فيه «تطاولاً غير مسؤول على الوطن»، وإنما تعداه إلى ما نُظر إليه على أنه «ضغط» مورس على يومية **العرب اليوم** لوقف موقف محادين، أحد الموقّعين على البيان، عن الكتابة فيها، وهو ما حدث فعلاً، لمدّة أسبوع.

إيقاف محادين عن الكتابة جاء بعد تصريحات أدلى بها لبرنامج «ما وراء الخبر» الذي بثّته قناة **الجزيرة** القطرية بعد صدور البيان، وقال فيها إن «لدينا خطراً إرهابياً واحداً يتمثل في إسرائيل، من المؤسف أن الدولة الأردنية تنسّق مع هذا الخطر الذي يهدد الأردن».

محادين الذي عادت مقالته للظهور بعد أسبوع من إيقافها، قال لمقربين: «الصحيفة تعرّضت لضغوط لإيقافي عن الكتابة، لكن لا توجد أي مشكلة بيني وبينها».

رئيس تحرير الصحيفة طاهر العدوان نفى ما تـردد عن ضغوط مورست على الصحيفة، وأكد في مقالته المنشورة يوم 26 كانون الثاني/يناير 2010، أن القرار اتّخذ من رئاسة التحرير، بسبب ما أثارته تصريحات محادين «من مشاعر حادة بين أوساط عديدة، وبخاصة رفاق الضابط الشهيد وأسرته الكريمة».

العـدوان الـذي رأى أن تصريحات محادين مخالفة لـ«سياسة الصحيفة»، دعا إلى عدم تحميل **الـعـرب الـيـوم** مسؤوليتها، ذلـك أن «مسؤولية رئيس التحرير تتعلق فقط بما يُنشر في صحيفته، وليس ما يقال خارج صفحاتها».

موقف الحكومة الغاضب من البيان والموقّعين عليه، ظهر في تصريحات الشريف الذي وصف ما تضمنه بـ«أسطوانات مشروخة.. واختباء وراء شعارات جوفاء»، ذاهباً إلى أن الشخصيات الموقّعة عليه «زاودوا على الوطن باتهامات باطلة ومشبوهة، وقدموا أكاذيب ومعلومات مضللة»، و«لا يريدون بها خير الوطن».

من ناحية أخرى، كشفت عملية خوست عن ارتباك إعلامي حكومي في التعاطي معها، فالحكومة التي لم تكن في الأيام الأولى التي

تلت العملية مـصـدراً لأي معلومة صحفية أو إعلامية، نفت في تصريح متأخر للناطق الرسمي باسمها أن يكون للمملكة «أي صلة من قريب أو بعيد بهذا العمل»، لكنها عادت وتداركت موقفها، فكشفت لوكالة الأنباء الفرنسية على لسان «مسؤول رفيع المستوى» رفض الكشف عن اسمه، عن وجـود «اتصالات» بينها وبين الأردنـي المشتبه به في التفجير، وأنـه كان قد زوّد الأردن بمعلومات «في غاية الخطورة عن وجود خطط استهداف أمن الأردن، وتنفيذ عمليات إرهابية في البلاد». هذا في الوقت الذي طوّقت فيه منزل عائلة البلوي بحراسة أمنية مشددة للحيلولة دون وصول وسائل الإعلام المحلية إليه. ■

## Signature Luxurious Offices

تدعوكم للمبادرة بحجز مواقع مكاتبكم و معارضكم التجارية المميزة
في قلب مشروع العبدلي والمطل على مركز البوليفارد.

- كفاءات وخبرات متميزة في المجال العقاري
- الحلول العملية لرفاهية عالية
- المساحات المريحة وبمواقع استراتيجية مميزة
- الخدمات الإدارية المتكاملة

- مساحة البناء ٢٠,٠٠٠ (م٢)
- مواقف سيارات تتسع ٢٢٠ موقف
- ٦ طوابق مكتبية متكاملة
- طابق تجاري استراتيجي

- موعد التسليم : كانون الأول ٢٠١٠

Developed by:

FIRSTJORDAN

ArabCorp
عرب كورب

Signature
Luxurious Offices

T +962 6 5005080 F +962 6 5005088 P 3268 Amman 11180 Jordan

# عائشة التجاني: قمر الزمن الجميل

المبدعون والمجددون يخلدون أسماءهم في ذاكرة الناس، ويشرّعون لهم مناهج حياة وعمل يُقتدى بها. ومن هؤلاء المذيعة الأردنية الراحلة عائشة التيجاني، الرائدة في العمل الإذاعي منذ تأسيس الإذاعة الأردنية حتى منتصف سبعينيات القرن الماضي.

كانت التيجاني فارسة إعلامية، ومذيعة متميزة، فهي صاحبة الصوت الجميل والراقي المتّصف بالعفوية والانسيابية في اللغة، من دون تكلّف، ما جعلها تسحر القلوب والعقول.

آمنت بأن الثقافة هي الحضن الجميل للعطاء المتميز، وبأن الكلمة الصادقة الطيبة إن خرجت من القلب لا بد أن تصل للقلب، فحملت الأردن بذلك إلى فضاءات أرحب، نحو المعرفة والثقافة والحرية، كما تمتعت بالقدرة على إقناع المستمعين بالفكرة والكلمة التي تطرحها ببرامجها الإذاعية المتنوعة، وجعلهم أكثر انجذاباً إليها.

تميزت الراحلة بالهدوء والصدق وطيب المعشر مع الزملاء، وكانت كالأم الحنون لهم جميعاً، حتى إنها شُبّهت بالأم تريزا، كما كانت عنواناً للالتزام في الوقت والعمل، فلم يُذكر أنها تأخرت عن نشرة أو فترة تسجيل برنامج لها، فهي تأتي قبل الموعد بساعات، ما جعلها تحظى باحترام الجميع، مسؤولين وزملاء، مذيعين كانوا أو مهندسي إذاعة.

قدمت التيجاني العديد من البرامج المنوعة، منها البرنامج الثقافي «في الزورق»، الذي جعلها تتمتع بعلاقات جيدة مع كل المتنورين في الوطن وخارجه؛ وبرنامج يعنى بالإنسان والإيمان الصادق، هو برنامج «بسم اللّه»؛ إضافة إلى برامج مميزة، منها «ريشة طائر» و«أنت والمساء»، هذا البرنامج الذي أحسنتْ اختيار مقطوعاته وفقراته. وفي رصيدها الكثير من البرامج التي حققت من خلالها ذاتها، وارتقت بعملها الإذاعي نحو آفاق واسعة.

وصلت التيجاني إلى منصب مديرة للبرامج في الإذاعة، وكان مكتبها مليئاً دائماً بالزملاء، الذين تتحاور معهم وتجيد الاستماع لهم، فهو أشبه بخلية النحل عطاءً وأداءً ومسؤولية. وقد استطاعت بعملها الإذاعي أن تكون قدوة لكل بنات جيلها، وأن تفتح الباب على مصراعيه للأردنيات نحو العمل والعلم، فكانت بحق قمراً إذاعياً في سماء الإعلام الأردني.

تميزت التيجاني ببساطتها وعفويتها التي لم تُفقدها الالتزام بالعمل، فكانت مدرسة وكتاباً مفتوحاً يقرؤه الجميع، وقامة من قامات المذيعين الأردنيين في ذلك الزمن الجميل والصعب، حيث وسائل الاتصال محدودة بكل أشكالها ومسمياتها، فكانت الكلمة هي وسيلة الاتصال والتواصل والعطاء والانتماء للعمل والوطن. ■

**محمد العضايلة**
**الإذاعة الأردنية**

# حسيب الصباغ: المعلّم المؤسس

كان خبراً فاجعاً؛ أن يرحل عن دنيانا رجلٌ فذّ، ترك أثره الريادي في المجالات العمرانية والوطنية والثقافية والاجتماعية، ضمن الفضاء الفلسطيني اللبناني بخاصة، وعلى الصعيد العربي بعامة. إنه المعلم حسيب جريس الصباغ، أحد المؤسسين، والرئيس الفخري لمجموعة شركة اتحاد المقاولين **CCC**، الذي غيبه الموت، الثلاثاء 12 كانون الثاني/يناير 2010، هو الذي ظل قدوة في حبه لوطنه، وبذلَ ماله وجهده لخدمة فلسطين الساكنة دوماً في القلب والعقل والوجدان.

وُلد الصباغ في طبرية بفلسطين العام 1920، ونشأ وترعرع في صفد، حيث فقد والده باكراً، قاده طموحه إلى القدس حيث أنهى دراسته الثانوية 1938 في «الكلية العربية»، قبل أن ينتقل إلى الجامعة الأميركية في بيروت، حيث تخرج سنة 1941 مهندساً مدنياً، لينخرط مباشرة في مجال المقاولات والبناء، فأسس في حيفا مع شركاء له، شركة «اتحاد المقاولين» **CCC**، الاسم الذي سيستعيده سنة 1952 بعد نكبة فلسطين وارتحاله مع عائلته إلى بيروت، والذي سيصبح عنوان امتياز واحدة من أبرز شركات المقاولات والبناء عالمياً، وقد أسسها بالشراكة مع قريبه وصهره المعلم سعيد توفيق خوري.

كان النجاح الباهر الذي حققه الشريكان، بالاشتراك مع رجل الاقتصاد المرحوم كامل عبد الرحمن، بمثابة رد على النكبة أهداه الصباغ إلى وطنه، إسهاماً في جهاد شعبه دفاعاً عن حقه في الوجود وفي الحياة، مُعْلياً اسم فلسطين في أرجاء العالم، حيث انتشر شعار CCC جاعلاً من مناقبيته الشخصية، التي استحق بها احترام كل من عرفوه في مجال الأعمال وتقديرهم، نموذجاً للإخلاص في العمل والصدق في التعامل، موجّهاً الأنظار إلى قضية شعبه العادلة.

وبالروح الوطنية نفسها دافع الصباغ عن قضايا الوطن العربي، الذي احتضن شركته وأتاح لها النجاح.

لا حاجة اليوم في العالم العربي لتعداد المشاريع الكبرى المشهودة التي اضطلعت بها **CCC**، والتي كان الصباغ يفخر بها، مبرزاً إياها كثمار جهد ونشاط وعبقرية شعبه الفلسطيني، لكن الراحل اتسم بقلة الكلام حتى إنكار الذات، وكان دائماً يتجنب الحديث عن أعماله الثقافية والاجتماعية والخيرية التي كرّس لها أفكاره ووقته وماله.

وما زالت في البال مبادرة الصباغ للرد على الحرب الأهلية اللبنانية، التي تمثلت في تشييد الجسور بين الديانات والحضارات، تأسيس «مركز التفاهم الإسلامي – المسيحي للدراسات» في جامعة **جورج تاون** بالولايات المتحدة الأميركية. كما أنه أحد مؤسسي مؤسسة التعاون، التي وجهت عنايتها لدعم أنشطة نوعية في أرض فلسطين 1948، وذلك للمحافظة على الوجود العربي في داخل دولة الاحتلال. كانت زوجته وشريكة حياته ديانا تماري، بمثابة اليد اليمنى له في هذا المجال، وقد أسس وفاء لها وتخليداً لذكراها بعد رحيلها العام 1978، مؤسسة تحمل اسمها، توزع سخاءها على العديد من المؤسسات الصحية والخيرية والجامعية في أنحاء العالم. وإذا كانت أمراض الشيخوخة قد أقعدت «المعلم» حسيب الصباغ في السنوات الأخيرة، وحالت دون اضطلاعه بموقع القيادة، فإن الصرح الإنساني والوطني الذي أقامه على أساس من عمله العمراني، ما زال مستمراً بإشراف أبنائه سناء وسهيل وسمير، في عطائه في هذه المجالات كافة، وبالروحية التي أرساها المعلم المؤسس. ■

**يوسف كنعان**
**مدير شركة CCC، لبنان**

Alizés sofa /
design Philippe Bouix.

Flap bookshelf /
design René Bouchara

Corolle armchair /
design Maurice Marty

Les Contemporains Collection

AMMAN
Shmeissani,
Abdul Hameed Badees Street,
Tel. +962 6 5667477 / 499,
jordan@roche-bobois.com

Catalogues,
news and collections
**www.roche-bobois.com**

Expressing your interior world

**roche**bobois
PARIS

## ماهية المال

يتواصل الحديث حول المال وأهميته، فهناك من ينظر إليه بوصفه غاية يطمح في الوصول إليها ليحقق ذاتـه، وهـناك من يجده وسيلة لتحقيق رغباته. وفي المحصلة، فإنه لا بد من الإقرار أنّ المال ضرورة من ضرورات الحياة، وأنه يمكن أن يكون وسيلة وغاية في الوقت نفسه.

المفارقة أنّ بعضهم يدّعي «التعفف» ويـعـدّ الـمـال «قـذارة توسخ اليدين»، لكنّ هذا الموقف يبدو «حجّة واهية» لمن لا يمتلك المال، فيصبّر نفسه على ما ابتُلي من فقر، إذ لا رابط حقيقياً بين الأخلاق والمال، فهناك من أصحاب الأموال الطائلة من يعيثون فساداً ويستغلون أموالهم في أعمال ذميمة، لكنْ هناك أيضاً من الذين لا يملكون هذا المال، يرتكبون الـحـمـاقـات ويتمتعون بصفات رذيلة.

ومثلما أنّ الغنى حجّة تدفع بأصحابها للفساد، كذلك الفقر. وهـذا الحكم ليس عـامـاً، وإنما يشمل فئة من المجتمع تسري الرذيلة في دمائها، مهما كان مستواها المادي.

ربما لم تكن للمال تلك الأهمية في القديم، ولكن تغيرت الظروف فـي الـوقـت الـحـاضـر، وازدادت المتطلبات، وحدثت تحولات جذرية في المفاهيم والنظرة إلى الأمور، فكم من الأشياء التي كانت تُعَدّ من الكماليات أصبحت الآن من الضروريات، ولم يعد بوسع الإنسان الاستغناء عنها، في ظل حقيقة أنّ الدخل ثابت، وإنْ طرأت عليه زيادة فما هي إلا زيـادة طفيفة، مما يجعل إعداد موازنة تراعي قيمة الدخل وحجم المتطلبات، أمراً في غاية الصعوبة. ونعود للبداية، حيث إنّ للمال أهمية كبيرة في تحقيق المبتغيات وتأمين العيش الكريم لنا ولذوينا، وبـه تُذلّل الصعوبات.■

**إلهام الزريقي**

## الأرثوذكس العرب والأزمة المتجددة

الأزمـة نفسها الـتـي عصفت بالكنيسة الأرثوذوكسية قبل عامين، أطلّتْ من جديد على إثر مخالفات جسيمة ارتكبها البطريرك المعزول إيرينوس الأول، بثبوت بيعه وتأجيره أجزاء من أملاك الكنيسة في القدس، فقد مضت السنتان ولـم يصوِّب البطريرك الحالي «ثيوفولس الثالث» أيّ من التعهدات التي ألزم نفسه بها عند تولّيه المنصب، تلك التي خلّفها سلفه من أزمة ما زالت ناشبة.

من المعروف أن أملاك الكنيسة الأرثوذكسية منَحها الخليفة الفاروق عمر بن الخطاب في ما سمّي «العهدة العمرية».

رعايا الكنيسة الأرثوذكسية في فلسطين والأردن يُمعنون فـي تأكيد أن تابعيتهم وانتماءهم العروبي يجعلهم يقفون معاً في وجه الاستهتار بأملاك كنيستهم، ويرفضون الإصرار على تنصيب بطريرك يوناني عليهم، بل إنهم يطالبون بعدم الاستهانة بعروبتهم، ويُـصـرّون على تعيين مطران عربي راعياً لكنيستهم وقضاياها المختلفة.

ولأنهم يشعرون بتمييز البطاركة اليونانيين ضد الرعايا الأرثوذكس العرب، وبعدم حصولهم على حقوق الرعاية، وأنهم بدلاً من ذلك ينالون التهميش والإقـصـاء، فقد ثـاروا على قـرارات إرينوس حتى نجحوا بإقالته، بعد انكشاف فضيحة البيع والتصرُّف بأملاك كنيستهم إلى الوكالة اليهودية وإسرائيل، وطالبوا بإعادة ما باعه البطريرك اليوناني، وناضلوا من أجل تعريب القيادة الأبوية للكنيسة الأرثوذكسية.

لكن مطالبهم تلك جـرّت على البطاركة العرب نقمة الكنيسة اليونانية، فعمدت إلى معاقبتة ثلاثة منهم، بالحد من سلطاتهم الأبوية والتهديد بعزلهم وسحب الاعتراف بهم.

هي وقفة احترام وتحية لأبناء الطائفة العربية الأرثوذكسية.■

**عمار الجنيدي**

## مستشفى الأردن حاصل على شهادة الاعتمادية

فـي مـوضـوع «حـقـوق الـمـرضـى: نقص التشريعات وتـجـاوزات عليها»، المنشور في **السجل** ، العدد السادس، كانون الأول/ديسمبر 2010، ورد أن المستشفيات الأردنية الحاصلة على شهادة «الاعتمادية»، التي يمنحها مجلس اعتماد المؤسسات الصحية في الأردن **HCAC**: مستشفى عمان، المستشفى التخصصي، مستشفى الاستقلال، مستشفى الملكة علياء العسكري ومركز الحسين للسرطان.

وقد سقط سهواً اسم مستشفى الأردن، الحاصل على الاعتمادية، والذي ذُكر بدلاً عنه مستشفى عمّان، كما أفاد مدير العلاقات العامة في مستشفى الأردن، في اتصال هاتفي تلقته **السجل** منه بعد صدور العدد السابع.■

# تطبيق اللامركزية يبدأ بالبلديات

وليد محي الدين المصري

**منذ نحو ثلاثة أعـوام والحكومات تـدرس مشروع اللامركزية بوصفه الطريقة الأمثل لتطوير مستوى الأداء الخدمي، كما أنه من أذرع الإصلاح السياسي المنشود، وركيزة من ركائز تعزيز الديمقراطية والمشاركة الشعبية، بتحديد أولويات الاستثمار والإنفاق والإشراف والرقابة على أداء الأجهزة الرسمية وممارسة دورها في متابعة المشاريع الخدمية في المناطق المختلفة، والذي سيؤدي إلى تحقيق التنمية في المحافظات كافة خارج المركز.**

**وقد تمت مناقشة مشاريع عدة سابقاً لتحقيق ذلك، فاقتُرحت فكرة الأقاليم التنموية كأساس للامركزية، ثم تطورت الفكرة إلى الأقاليم الإدارية، لكن تم رفض الفكرتين، والانتقال إلى صيغة جديدة تعتمد التقسيم الإداري على مستوى المحافظات، وتشكلت لجنة وزارية لصياغة مشروع اللامركزية وإعداد القوانين والأنظمة اللازمة لتطبيقه، والأنظار تتجه إلى ما سوف يصدر عن اللجنة، لتحقيق المبادئ المرجوة من المشروع، وعلى رأسها التنمية الشاملة، والمشاركة الشعبية، والإدارة المباشرة للخدمات في المناطق، وتحقيق ازدهار المجتمعات المحلية الصغيرة، عن طريق تحديد الأولويات، واستغلال الطاقات الكامنة، والحد من مشاكل الفقر والبطالة.**

ونقترح في هذا السياق أن يتم الانتقال من مستوى الإدارة المحلية المعمول به حالياً، إلى مستوى الحكم المحلي الكامل، بكل ما يحتويه هذا المصطلح من مفاهيم حقيقية لمشاركة المواطنين في إدارة أمورهم وتحمُّل مسؤولياتهم على مستويات الإدارة والتنفيذ، بحيث يكون دور الحكومة المركزية التخطيط ووضع الإستراتيجيات المناسبة.

وكي يمكن تحقيق ذلك، يترتب علينا العودة إلـى البلديات كوحدات أساسية وكمؤسسات حكم محلي حقيقي، بتعزيز دورها، وتمكينها من تحقيق مبدأ اللامركزية، وفقاً لقوانين البلديات المتعاقبة في الأردن التي كانت تعطي البلديات صلاحيات واسعة، بحيث يمكن وصفها بأنها الحكومة المحلية المنتخبة. فقبل بعض التعديلات على القوانين، شملت مسؤوليات البلديات الرعاية الصحية الأولية في المراكز الصحية، والرقابة الصحية والغذائية، بالإضافة إلى تقديم خدمات التعليم الأساسي (المدارس)، وإنشاء وإدارة شبكات المياه والصرف الصحي، والمشاركة بتقديم خدمات النقل العام وخدمات الإغاثة في حـالات الطوارئ (الدفاع المدني)، وخدمات الإسكان لذوي الدخل المحدود، بالإضافة لدُور الرعاية الاجتماعية للمسنين والأطفال، وتنفيذ الخدمات الأخرى في المجالات الثقافية والرياضية والتجارية والتخطيط الشمولي.

كل ذلك من صلب عمل البلديات بحسب القانون، وكان مناطاً بها عند تأسيس المملكة الأردنية الهاشمية، وهو أمر معمول به في أغلب بلديات دول العالم المتقدم، وقد قامت به البلديات الأردنية في مراحل سابقة، وكان الأداء في بعض المجالات ممتازاً، ومتواضعاً في بعض المجالات الأخرى، إلى أن جرى نقل هذه الصلاحيات إلى الحكومة المركزية، نتيجة الاتجاه للتخطيط المركزي الشمولي.

وحيث أن هنالك قناعة تامة في الظروف الحالية بأن اللامركزية الإداريـة سوف تحقق نتائج أفضل من نتائج الإدارة المركزية، فلا بد من العودة إلـى مؤسسات الحكم المحلي (البلديات) لتقوم بدورها بالشراكة مع الحكومة ومؤسساتها، بإدارة جميع مرافق الحياة العامة المتعلقة بالخدمات اليومية الأساسية للمواطنين، التي ذُكرت سابقاً، علاوة على الخدمات التي تقوم بها حالياً، كالنظافة والتخطيط والطُرق، بحيث تعود البلدية إلى تعريفها الأساسي كمؤسسة أهلية تقوم بدور الحكومة المحلية، مما سيؤدي إلى تحقيق اللامركزية فعلياً وعملياً، بحيث يلمس المواطن دوره في التنمية الشاملة، كونه محورها وغايتها، ومشاركاً في صناعتها. وسوف يبرز السؤال التالي: هل تستطيع البلديات النجاح في الاضطلاع بكل هذه المسؤوليات؟ وللإجابة، تالياً مقترحات وأفكار حول ذلك:

**أولاً:** قبل كل شيء، يجب التعامل مع البلديات بحسب تعريفها الأساسي القانوني، كمؤسسات أهلية مستقلة، بحيث لا يتم التعامل معها كدائرة تابعة لوزارة البلديات أو الحكومة المركزية، بل تقوم الحكومة المركزية بدور المراقب والمتابع لـلأداء والمقيّم للنتائج، بحسب أسس قياس معتمدة وحقيقية، لبيان مدى تحقيق النجاح أو الفشل، كما يجب أن تكون العملية الانتخابية ديمقراطية ومن دون تدخلات أو ضغوطات من الحكومة المركزية.

**ثانياً:** لا بد من تأهيل كوادر البلديات، وبناء القدرات البشرية، بحيث تصبح كفؤة في تحقيق الخدمات وإنجاز المسؤوليات المطلوبة منها، وكون هذه الخدمات متعددة ومتنوعة، فلا بد من رفد أجهزتها بالخبرات المتوافرة في الحكومة المركزية، بخاصة في قطاعات التعليم والرعاية الصحية الأولية، والنقل، ليتم بناء القدرات البشرية للبلديات مع وجود إدارات مشتركة، بحيث يتم نقل المسؤوليات كاملة إلى البلديات عن طريق الشراكة مع الحكومة المركزية، والتعاون مع أجهزة الدولة الأخرى، وفي بعض الأحيان عن طريق شركات مساهمة ما بين البلديات والحكومة والقطاع الخاص.

**ثالثاً:** توفير الموارد المالية: وذلك من خلال الدعم المباشر من الحكومة المركزية، بتحويل مخصصات المسؤوليات التي ستناط بالبلديات إلى هذه البلديات، بالإضافة إلى إعطاء البلديات جـزءاً من الضرائب التي تستحقها وجـزءاً من ضريبة المبيعات، والنقل على الطرق.. إلخ، ومنح هذه البلديات قروضاً ميسّرة للمشاريع التنموية الاستثمارية الـضروريـة للمجتمع المحلي، بالإضافة إلى تحويل بنك تنمية المدن والقرى إلى رافعة مالية واستشارية لخدمة البلديات بحسب الأسس المصرفية المعتمدة محلياً ودولياً.

**رابـعـاً:** السماح للمجالس البلدية بوضع المـعـادلات الضريبية وفـقـاً لتكلفة الخدمة وإنجازها، أو تخفيضها لجلب استثمار حقيقي أو تنموي مطلوب للبلدية، مع ضرورة التنسيق الكامل بين مختلف البلديات في المملكة، ومن الممكن تأسيس منظمة لتحالف البلديات، بحيث تمكّن البلديات الصغيرة من الحصول على الخبرات الإدارية والفنية وتدريب الكوادر والتمويل والقروض من البلديات الكبيرة.

وأخيراً، فإننا نقترح وضع خطة شمولية، تشارك بها الحكومة والجهات الحكومية وذوي الخبرات العملية، لتحقيق اللامركزية بما تنطوي عليه من تفعيل للمشاركة الشعبية، وتعزيز الديمقراطية، ونقل مركز صناعة القرار إلى المجتمعات المحلية وفقاً للحاجات الملحّة والأولويات التي يراها المواطنون؛ أي تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وسياسية شاملة، اعتماداً على مؤسسات البلديات كنواة للّامركزية والحكم المحلي.■

## رغم الاندفاعة التحديثية

# حذر حكومي في مقاربة الإصلاح السياسي

حسين أبو رمّان

**تكليف سمير الرفاعي بتشكيل الحكومة الجديدة، اشتمل على جرعات قوية من التأكيد على وظيفتها في ترجمة رؤى الإصلاح والتحديث، ومواصلة هذه المسيرة «بالبناء على الخطط والبرامج والأهداف التي تضمنتها الأجندة الوطنية 2006-2015».**

**فإلى أي مدى ستنهض الحكومة بهذه المهام السامية التي تعطلت بما فيه الكفاية على أيدي من هم مكلفون بها على امتداد سنوات؟ هذا التساؤل سيرافق الحكومة على مدار ولايتها. لكن وجود عناوين محددة ذات صلة بالإصلاح في الأجندة الحكومية، يضعها مبكراً على المحكّ، وبخاصة ما يتصل بتطوير الحياة السياسية والبرلمانية، في أعقاب حل مجلس النواب في منتصف ولايته، وإقرار إجراء انتخابات تسهم في «تطور العمل السياسي والحزبي البرامجي».**

عريب الرنتاوي، الإعلامي ومدير مركز القدس للدراسات السياسية، يرى أن «كل حديث عن الإصلاح السياسي خارج نطاق إصلاح جذري لقانون الانتخاب ضرب من الوهم».

حكومة الرفاعي ربما تدرك ذلك، لذلك لم تتوانَ عن الإمساك بهذا الملف وإنْ بحذر شديد؛ فهذه الحكومة الأولى في عهد الملك عبد اللّه الثاني، التي تتخذ خطوات إجرائية مباشرة بشأن تعديل قانون الانتخاب لمجلس النواب، ولم تكتفِ بتأكيد التزامها اللفظي بكتاب التكليف الملَكي؛ فقد عمد رئيسها إلى تشكيل لجنة وزارية برئاسته شخصياً لهذا الغرض، وهذا التزام ليس رسمياً فقط، بل هو شخصي أيضاً في اتجاه إجراء الانتخابات قبل نهاية العام، وتعديل قانون الانتخاب ترجمةً للتوجيهات الملَكية.

لجنة قانون الانتخاب تشكلت برئاسة رئيس الوزراء وعضوية خمسة وزراء بصفاتهم الوظيفية، هم: رجائي المعشر، نايف القاضي، أيمن عودة، موسى المعايطة، توفيق كريشان ونبيل الشريف.

وزير التنمية السياسية موسى المعايطة، أفاد بخصوص الاجتماع الأول للّجنة، 17 كانون الثاني/ يناير، بأن اللجنة لم تحسم رؤاها بعد بشأن نظام الانتخاب الذي سيُعتمد، لافتاً إلى أن الأمور ما زالت في إطار «العصف الذهني»، لكنه يرى صعوبة في التخلي عن الصوت الواحد، موضحاً أن «آفاق تعديل القانون تبقى تدور في فلك الصوت الواحد»، وأن هناك وجهات نظر تدعو إلى «إعادة توزيع الدوائر الانتخابية».

المعايطة الذي قدم عرضاً في الاجتماع المذكور لنماذج الأنظمة الانتخابية في العالم، أكد ما سبق أن شدّد عليه رئيس الوزراء من أن الحكومة ملتزمة بإجراء الانتخابات النيابية «قبل نهاية العام الجاري»، وبتحسين الإجراءات المتعلقة بالعملية الانتخابية كأولوية قصوى، ومن ذلك «إلغاء نقل تسجيل الناخبين الذي جرى في الانتخابات السابقة، وضمان سرية الاقتراع» لإجراء انتخابات نزيهة وشفافة.

أما بشأن الحوار الوطني حول تعديل قانون الانتخاب، فقد ذكر المعايطة أن رئيس الوزراء طلب إليه تنظيم هذا الحوار مع الأحزاب السياسية ومع منظمات المجتمع المدني للتشاور معها والاطلاع على وجهة نظرها.

تصريحات حكومة الرفاعي تشي حتى الآن بخشيتها من اتخاذ توجه جريء بخصوص تعديل قانون الانتخاب، وليس أدلّ على ذلك من أن الأجندة الوطنية التي دُعيت الحكومة للبناء على ما جاء فيها من خطط وبرامج، تنطوي على أكثر

من خيار في إطار تبني النظام الانتخابي المختلط، وأحد هذه الخيارات يقوم على الصوت الواحد، فإذا كان هذا الخيار خارج نطاق البحث كنقطة انطلاق، فلا يبقى للمجتمع السياسي في الأردن سوى أن يقرأ على تنمية الحياة السياسية والحزبية والبرلمانية السلام!

في ظل هذا المناخ، تواصل الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني الإعراب عن قلقها إزاء النتيجة التي سيتمخض عنها الحراك السياسي الجاري.

أحزاب المعارضة التي أشادت بـ«كشف الحكومة عن بعض ملفات الفساد»، في تصريح لتنسيقيتها يوم 6 كانون الثاني/يناير، طالبت بفتح باب الحوار حول قانون الانتخاب مع مؤسسات المجتمع المدني وفي مقدمتها الأحـزاب السياسية للوصول إلى قانون انتخاب عصري وديمقراطي.

أحزاب المعارضة، رغم انشغالها بالتحضير لعقد «مؤتمر مجابهة التطبيع»، أواخر كانون الثاني/يناير 2010، وعقد «مؤتمر اقتصادي وطني» في مدة أقصاها نهاية شباط/فبراير، قررت تلبية دعوة وزارة التنمية السياسية الموجهة للأحزاب السياسية للحوار حول تعديل قانون الانتخاب يوم الثاني من شباط/فبراير، وتقديم ورقة عمل تبين رؤيتها في القانون المعمول به، ومقترحاتها لقانون جديد.

الناطق الرسمي باسم لجنة التنسيق العليا لأحـزاب المعارضة نشأت أحمد، أعلمَ **السّجل** أن ائتلاف المعارضة يشدد على التزام الحكومة بإجراء الانتخابات قبل نهاية العام، ويطالب «بإلغاء قانون الصوت الواحد المجزوء»، و«بنظام انتخاب مختلط مع توزيع مقاعد المجلس النيابي مناصفة بين القائمة النسبية على مستوى الوطن، وبين المقاعد الفردية».

**الرنتاوي أعرب لـ السّجل عن عدم تفاؤله بتحقيق اختراق في مجال الإصلاح السياسي**

تكتل المعارضة الـذي تنضوي تحت لوائه أحـزاب: العمل الإسـلامـي، الشيوعي، «حشد»، الوحدة الشعبية، البعث الاشتراكي، البعث التقدمي والحركة القومية للديمقراطية المباشرة، يطالب

نشأت أحمد

موسى المعايطة

بأن تشرف على الانتخابات، بحسب ناطقه الرسمي، هيئةٌ مستقلة عليا يشارك في عضويتها ممثلون من القضاء ومؤسسات المجتمع المدني والأحزاب.

الرنـتـاوي أعـرب لـ **السّجل** عـن عـدم تفاؤله بتحقيق اختراق في مجال الإصـلاح السياسي، رغم أن الحكومة، بحسب تقديره، أطلقت مبادرات إيجابية في مجال الاقتصاد والنزاهة والشفافية والإعلام ومدونات السلوك، إلى جانب إطفاء بعض البقع الأمنية الخارجة عن القانون والقبض على المطلوبين. ورجّح أن يقتصر الأمر على إجراءات تجميلية حول شكل العملية الانتخابية وقانون الانتخاب، عادّاً كل حديث آخر مبالغة، ولافتاً إلى أن الأوساط الحكومية تؤكد أنه سيتم الإبقاء على الصوت الواحد، ما يعني أن الاستجابة لدعوات الأحزاب بنظام انتخابي مختلط غير واردة.

ويرى الرنتاوي أن الجوانب التي يمكن أن يمسّها التعديل تقتصر على مراجعة الجوانب الإجرائية واللوجستية لتصبح أكثر شفافية ونزاهة، وعلى إعادة النظر في جوانب ذات صلة بالكوتا النسائية، وربما بإجراء تعديل إيجابي طفيف على توزيع المقاعد، لكن دون أن تفضي إلى برلمان مختلف، أو إلى حـراك سياسي حزبي يسهم في تفعيل الحياة السياسية في البلاد.

وبالاستناد إلى خبرة مركزه في إدارة حوارات وطنية حول الشأن الانتخابي، اقترح الرنتاوي «صيغة توافقية لنظام الانتخاب»، تتضمن: رفع عدد مقاعد «النيابي» إلى 120 مقعداً يخصَّص ثلثها، أي 40 مقعداً، للقوائم النسبية؛ وثلثاها الآخـران، أي 80 مقعداً للدوائر، مع دمج دوائر البدو في المحافظات التابعة لها، والنص على مقاعد مضمونة للنساء ضمن القوائم بحيث تلتزم القوائم بترشيح امرأة ضمن كل ثلاثة ترشيحات، ما يكفل فوز حوالي 12 سيدة، مؤكداً أن هذه صيغة توافقية وليست قفزة في المجهول، عادّاً إياها بمثابة آلية تضمن فرز قوى حديثة وفاعلة في البرلمان.

ويختم الرنتاوي بقوله إن الإسلاميين لا يمكن أن يحصلوا على كل حصة مقاعد القائمة النسبية، وأنه في كل الأحوال ستكون هناك أغلبية برلمانية مريحة موالية للحكومة، لكن الجديد أن الصيغة المقترحة «ستأتي بقوى معارضة حيوية وإضفاء طابع حداثي سياسي كُتْليّ على البرلمان».

### للتحديث نصيب

تبدي حكومة الرفاعي عزيمة غير مسبوقة في مجال تحديث آليات العمل الحكومي وتفعيلها؛ فـخـلافـاً لحكومات كثيرة سـابـقـة، لـم تكتفِ الحكومة بإعلان حماستها للتوجيهات الملكية بهذا الخصوص، دون تغيير أساليب العمل التقليدية، إذ إن كل المؤشرات تؤكد عزم رئيس الوزراء على التحديث وإحداث فرق في الأداء.

فالطاقم الحكومي بدأ عمله بصياغة ميثاق شرف لقواعد السلوك الخاصة برئيس الـوزراء والـوزراء والتوقيع عليها، ثم أصـدرت الحكومة مدونة قواعد السلوك لعلاقة الحكومة مع وسائل الإعلام لوقف الممارسات الاسترضائية.

كذلك لم يقم الرئيس بحثّ أعضاء فريقه في اجتماعات مجلس الـوزراء على إنجاز خطط وزاراتهم فقط، بل ذهب إلى وزاراتهم بنفسه من أجل مزيد من التعبئة في هذا الاتجاه.

كتاب التكليف الملكي دعا الحكومة إلى وضع منهجية عمل محكمة تضع أهدافاً محددة للإنجاز في جميع المجالات، وتحدد برامج زمنية لتنفيذها، «ليكون مدى التقدم في تنفيذ هذه البرامج المعيار الواضح لتقييم الأداء»، مشدداً على الانتهاء من إعداد خطة عمل كل وزارة بعد مناقشتها وتبنّيها في مجلس الوزراء، خلال شهرين، من أجل تحقيق المنهجية المشار إليها.

خلال 18 يوماً، تمكن الرئيس من زيارة ستّ عشرة وزارة، بدأها يوم 4 كانون الثاني/يناير،

بزيارة وزارات الصناعة والتجارة، والمالية، والتخطيط والتعاون الدولي؛ تلاها يوم 11 كانون الثاني/يناير، بزيارة وزارتي السياحة، والتنمية الاجتماعية؛ ثم زار يوم 18 من الشهر نفسه، وزارات المياه، والصحة، والزراعة؛ استتبعها في اليوم التالي بوزارتي التنمية السياسية، والتربية والتعليم، ثم في اليوم الذي يليه بوزارات الثقافة، وتطوير القطاع العام، والأوقاف. وفي 21 من الشهر نفسه، زار الرئيس وزارات التعليم العالي والبحث العلمي، والعمل، والطاقة والثروة المعدنية. وبعد انتهاء الوزارات من إقرار خططها، سيقوم مجلس الوزراء بإقرار الخطط مجتمعة بوصفها خطة الحكومة التي سيرفعها مجلس الوزراء للملك عبد اللّه الثاني.

**مشروع اللامركزية**

أكدت حكومة الرفاعي أنها ملتزمة بالعمل على ترجمة مشروع اللامركزية وتشكيل المجالس المحلية في سائر المحافظات في المملكة. ولذا قرر رئيس الوزراء تشكيل لجنة وزارية لمتابعة موضوع اللامركزية برئاسته، تضم تسعة وزراء بصفاتهم الوظيفية، هم: رجائي المعشر، نايف القاضي، توفيق كريشان، محمد أبو حمور، نبيل الشريف، أيمن عودة، موسى المعايطة، عماد فاخوري وعلي الغزاوي.

كانت لجنة وزارية برئاسة وزير الداخلية نايف القاضي في عهد حكومة نادر الذهبي، قد أنجزت مسوّدة مشروع قانون للامركزية، ورفعته إلى مجلس الوزراء الذي أحاله إلى ديوان التشريع للاستئناس برأيه.

هذه المسوّدة نفسها لمشروع قانون اللامركزية، هي التي ستنطلق منها حكومة

◄ عريب الرنتاوي

الرفاعي لتطبيق المشروع. وقد مثّل تشكيل الحكومة الجديدة فرصة ثمينة لمراجعة وتطوير المسوّدة قبل أن تمر بقنوات إصدارها الدستورية، بالنظر إلى وجود عدد غير قليل من القضايا الإشكالية فيها.

لكن موسى المعايطة عضو اللجنة أوضح لـ **السجل** أنه ليس هناك توجه لإعادة النظر بشكل جوهري في ما تم التوصل إليه، لافتاً إلى أنه سيكون هناك تريث قبل إقرار القانون بشكل نهائي بغرض إجراء تدقيقات في بعض جوانب المسوّدة، وبحث ما هي الأنظمة التي يجب اعتمادها إثر إقرار قانون اللامركزية، علاوة على دراسة الجوانب الفنية للمشروع وطواقم العمل اللازمة له وبناء القدرات اللازمة للنهوض بهذه العملية.

مشروع اللامركزية ظل تحت الأضواء قبل رحيل حكومة نادر الذهبي، لكن تشكيل الحكومة الجديدة، وبروز أولويات تتعلق بتعديل قانون الانتخاب، دفعت به إلى مرتبة متدنية من اهتمام الصحافة والأحزاب السياسية والرأي العام. حتى إن أحزاب المعارضة التي أعدت مقترحاتها لتعديل قانون الانتخاب، لم تبحث بعد ملاحظاتها على هذا المشروع، حسب ما أكده الناطق الرسمي باسم لجنة التنسيق العليا لأحزاب المعارضة نشأت أحمد، الذي حذّر من وضع الأحزاب والرأي العام تحت الأمر الواقع، مؤكداً أهمية المشاركة في الحوار حول القانون قبل إقراره.

أبرز مثالب مسوّدة قانون اللامركزية، تتمثل أوّلاً في اللجوء إلى تعيين ثلث عدد أعضاء المجلس المحلي المنتخب للمحافظة، كما لو أننا لم نتعظ من تجربة تعيين نصف المجالس البلدية في انتخابات 2003، التي جاء قانون البلديات الجديد لسنة 2007 ليتخلى عنها، وليقر العودة إلى انتخاب كامل عضوية المجالس البلدية بمن في ذلك رؤساؤها.

وثاني مثالب القانون، أن تحديد عدد أعضاء كل مجلس محافظة بثلاثين عضواً، لا يبدو مناسباً أمام الفروق الكبيرة في عدد السكان بين المحافظات، وإذا سلّمنا بأن العدد 30، يمكن أن يكون مقبولاً للمحافظات الكبيرة مثل العاصمة وإربد والزرقاء، فإن من الملائم، لا سيما من زاوية ترشيد النفقات العامة، خفْض هذا العدد في المحافظات الأخرى، باعتماد مستويين آخرين من العضوية؛ واحد للمحافظات المتوسطة الحجم، وآخر للمحافظات صغيرة الحجم.

أما المثلب الثالث، فيتمثل في أن المشروع اختار طريقة «أعلى النسب» لتحديد النساء الفائزات في التنافس على مقاعد الكوتا الأربعة في كل محافظة، وهي طريقة تحابي النساء في الدوائر الصغيرة، علاوة على كونها غير عادلة حينما تطبق في دوائر ليست متماثلة في عدد سكانها أو عدد الناخبين فيها، وهي الطريق نفسها المتبعة في تفويز المرشحات في انتخابات مجلس النواب، وكذلك في المجالس البلدية التي تطالب الحركة النسائية باستبدالها بطريقة الفوز لصاحبات أعلى الأصوات.

وأخيراً، فإن نظام الانتخاب، يعتمد عملياً نظام الصوت الواحد دون أن يسميه، مانحاً الحق في طريقة توزيع الدوائر وحصتها من المقاعد، إلى مجلس الوزراء لتصدر بنظام لاحق، وهذه مسألة جوهرية يجب أن يحسمها «قانون» صادر عن السلطة التشريعية، لا «نظام» صادر عن الحكومة. والمشكلة مرة أخرى، أن هذا النظام الانتخابي لن يفرز لمجلس المحافظة قادة محليين أصحاب رؤى وبرامج، بل مجرد ممثلي ولاءات فرعية، ومخاتير حارات. ولأن هذا النظام بطبعته الخاصة بمجلس النواب غير مناسب للتنمية السياسية، فإن تعديله مطروح بأمر ملَكي على أجندة الحكومة.■

Happy Valentine's Day
دار مجوهرات شوكت الشامي
info@shamijewelry.com ▪ www.shamijewelry.com
Um Uthaina : (009626) 5562799 ▪ Meccaa Mall : (009626) 5535010 ▪ City Mall : (009626) 5563577 ▪ Abdoun Mall : (009626) 5924040
* جميع قطع المجوهرات في الإعلانات متوفرة في معارضنا

## تخبُّط وارتجال دفعت ثمنَهُ «صورةُ الأردن»

# واقعة خوست: الإعلام المحلّي آخر مَن يعلم

**السجل - خاص**

**«عملية خوست» التي نفذها الانتحاري الأردني همام خليل البلوي في قاعدة للمخابرات المركزية الأميركية في أفغانستان، كشفت «اضطراباً شديداً في الأداء الإعلامي للدولة»، بحسب الكاتب الصحفي محمد أبو رمان، وآخرين كتبوا حول «الرؤية الإعلامية الرسمية الغائبة» في التعاطي مع الحدث.**

**الإعلاميون رأوا أن الحادثة «أعادتنا إلى زمن غابر كانت الحكومات تعتقد فيه أن طمس الخبر أو إخفاءه، يمكّنها من التمتّع بحرية أكبر».**

**البداية كانت خبراً قصيراً بثته وكالات الأنباء العالمية بصيغة «خبر عاجل»، في وقت متأخر من ليلة الثلاثين من كانون الأول/ ديسمبر 2009، يؤكد مقتل سبعة من عملاء المخابرات الأميركية في منطقة «خوست» بأفغانستان في هجوم انتحاري.**

للوهلة الأولى لم يبدُ أن للخبر تبعات أكثر من ذلك. عدد من الصحف الأردنية اكتفت بنشره موجزاً فقط، فيما لم يتسنَّ لصحف أخرى نشره.

في اليوم التالي أعلن الأردن رسمياً «سقوط شهيد في أفغانستان». الخبر بثّته وكالة الأنباء الأردنية الرسمية **بترا**، وجاء مقتضباً: «صرح مصدر مسؤول في القيادة العامة للقوات المسلحة بما يلي: استُشهد مساء اليوم النقيب الشريف علي بن زيد أثناء مشاركته في أداء الواجب الإنساني الذي تقوم به القوات المسلحة الأردنية في أفغانستان، ليلتحق الشهيد بكوكبة الشهداء الأردنيين الذين قضوا نحبهم في ميادين الشرف والرجولة وإعلاء سمعة الأردن، والمساهمة في حفظ السلام ومساعدة المدنيين المتضررين في مناطق الأزمات في مختلف دول العالم، مسطّرين أبهى صور التفاني والتضحية في القيام بالواجب، خدمةً للوطن وللإنسانية جمعاء».

منذ اللحظة الأولى، حاول الأردن الرسمي فصلَ الحادثتين بعضهما عن بعض، وأصرّ على أن استشهاد الضابط الأردني جاء على خلفية مشاركته في عمليات الإغاثة الإنسانية التي يقدمها الأردن لمتضرري الصراع الدائر في أفغانستان. غير أن الصحافة العالمية بدأت بـ«التنبيش» في طبيعة الانفجار، وهوية الانتحاري الذي استطاع اقتحام قلعة محصّنة، جعلت منها وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية مركزاً رئيساً لها لإدارة عملياتها في شرق أفغانستان.

في الثاني من كانون الثاني/ يناير 2010، كان الملك عبدالله الثاني والملكة رانيا العبدالله وولي العهد الأمير الحسين بن عبدالله الثاني، في استقبال جثمان النقيب الشريف علي بن زيد آل عون لدى وصوله إلى مطار الملكة علياء الدولي على متن إحدى طائرات سلاح الجو الملكي الأردني. وكالة **بترا** أعادت القصة نفسها عن طبيعة المهمة التي كان الشريف يشارك فيها بأفغانستان.

في اليوم نفسه، كانت صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية تضع اللمسات الأولى على القصة التي ستتفجّر بعد قليل، وذلك حين سرّب لها مصدر أمني أميركي أن ضباط CIA الذين قُتلوا في «قاعدة شابمان» في «خوست»، كانوا يعملون على جمع المعلومات التي تتيح تحديد أهداف الطائرات من دون طيار، كاشفةً أن «منفذ الاعتداء الانتحاري ادّعى أنه مخبر يريد تقديم معلومات، ما أتاح له الدخول إلى القاعدة مزنّراً بمتفجرات مخبأة تحت ثيابه». لكنّ المتحدثين باسم الوكالة رفضوا التعليق على هذه المعلومات، فيما سارع «تنظيم القاعدة» إلى تبني العملية.

في اليوم نفسه، واجه الأردن موقفاً عصيباً، حين أعلنت حركة طالبان أن منفّذ العملية أردني، وأن الأردن هو الذي جنّده للوصول إلى الرجل الثاني في تنظيم القاعدة، المصري أيمن الظواهري.

لكنّ الردّ الأردني جاء سريعاً و«غير مدروس»، حين أكّد وزير الدولة لشؤون الإعلام والاتصال نبيل الشريف أن «هذا الكلام لا أساس له من الصحة، ولا توجد للمملكة أية صلة من قريب أو بعيد بهذا العمل».

طالبان، ومن خلال بيان صادر عنها، أكدت أن منفذ الهجوم يُدعى همام خليل البلوي، يُكنى بأبي دجانة الخرساني، وهو أردني الجنسية، ويعمل لمصلحة الأجهزة الأمنية الأردنية التي جندته للالتقاء بالظواهري، مبينةً كذلك أنها «تملك شريطاً» يدعم مزاعمها بهذا الشأن.

منذ ذلك اليوم، تدافعت وسائل الإعلام العالمية إلى نشر المعلومات تباعاً، حيث تبين أن منفذ العملية هو الأردني همام خليل البلوي، 32 عاماً، وأنه كان عميلاً ثلاثياً، للمخابرات الأردنية، والمخابرات الأميركية، وللقاعدة وطالبان.

**الجهات الرسمية خلال «أزمة خوست»، اختارت على الدوام وسائل إعلام أجنبية لتبثّ روايتها من خلالها**

الإعلام المحلي ظلّ «في سباته العميق»، ولم «يجرؤ» على نشر أيٍّ من المعلومات المتوفرة، والتي واصلت فضائيات عربية نشرها على مدار الساعة. وتأخرت الإفاقة من السبات حتى السادس من كانون الثاني/يناير، عندما تمكّنت صحيفة **الغد** من الحصول على تصريح مما أسمته «مسؤول رفيع المستوى»، أكد لها «ضمناً» صحة الأخبار المتداولة في الإعلام العربي والعالمي، إذ قال إن «الأردن سيواصل حربه ضد الإرهاب وضد تنظيم القاعدة»، وأضاف: «إننا نتعاون في سبيل مكافحة الإرهاب مع سائر أجهزة الاستخبارات المعنية بهذا الملف».

إذا كانت «عملية خوست» فتحت الباب للاطلاع على التنسيق الأردني الأميركي في «الحرب على الإرهاب»، فإنها كشفت «قصور الرؤية الرسمية لإعلام قوي يستند إلى المصلحة الوطنية ويدافع عنها»، بحسب كاتب في صحيفة يومية رغب في عدم نشر اسمه.

ويؤكد الصحفي، الذي طلب عدم نشر اسمه، أن «الأردن من بين أكثر المتضررين من الإرهاب»، لذلك ينبغي أن لا تكون «حرب الأردن على الإرهاب كما لو أنها عمل يخجل من أن يكشفه»، مستذكراً تفجيرات الفنادق الثلاثة العام 2005، التي نفّذها انتحاريون من تنظيم «القاعدة في بلاد الرافدين»، بزعامة الأردني أبو مصعب الزرقاوي الذي قُتل في العراق في حزيران/يونيو 2006، بغارة أميركية.

ويتحدث الصحفي عن دور كبير للأردن في تعقّب الزرقاوي وتزويد الأميركيين بالمعلومات التي أدّت في النهاية إلى تصفيته. ويذهب إلى أن «محاولة الأردن التنصّل من دوره في أفغانستان، في البداية، أحرجت عائلة الشهيد الشريف علي بن زيد».

لكنّ الموقف الرسمي الأردني ظلّ على حاله، ولم يحركه تدفق المعلومات من أجهزة الإعلام العالمية التي أكدت أن المخابرات الأردنية هي التي قدّمت البلوي إلى **CIA** على أنه «عميل سوبر»، ويمكن له أن يحدد مكان أيمن الظاهري.

الجهات الرسمية خلال «أزمة خوست»، اختارت على الدوام وسائل إعلام أجنبية لتبثّ روايتها من خلالها: وكالة الأنباء الفرنسية، مجلة **تايم** الأميركية، وغيرهما.

الأمر لم يتوقف عند حدود حجب المعلومة عن وسائل الإعلام المحلية، بل تعداه إلى منع وسائل الإعلام المحلية من الوصول إلى أطراف أخرى في الموضوع؛ عائلة همام البلوي التي تسكن في جبل الزهور بعمّان. ففي الوقت الذي كان فيه مراسلو شبكة **CNN** يتجولون في الشارع الذي تقطن فيه العائلة، ويسيرون بحرية إلى جانب والده يحصلون منه، ومن شقيق البلوي، على تصريحات خاصة، وفي الوقت الذي وصلت فيه وسائل إعلام عالمية أخرى إلى العائلة، منعت الأجهزة الأمنية على الدوام وسائل الإعلام المحلية من الاقتراب من عائلة البلوي، بل هدّدت صحفيين اثنين من صحيفة يومية بـ«الاعتقال» إن لم يغادرا المنطقة بسرعة، بحسب واحد منهما طلب عدم الكشف عن هويته.

كاتب عمود يومي في صحيفة يومية، يؤكد أن «حادثة خوست» كشفت عن أن «مفردات الشفافية والصدقية وعدم حجب المعلومة عن وسائل الإعلام، هي عبارات إنشائية لتزيين البرامج الحكومية وتنميقها».

«الحقيقة المؤلمة أن الإعلام الأردني سقط بشكل سافر في امتحان الصدق»، يؤكد الكاتب الذي طلب عدم الكشف عن اسمه. ويضيف: «نفى وزير الدولة لشؤون الإعلام والاتصال، في البداية، أي صلة للأردن بالحادثة، في الوقت الذي كان فيه المتحدث الأميركي يشرح بوضوح مجريات العملية». لكن إعلامياً مقرباً من الشريف، يقول إن الشريف فعلاً «لم يُدر الخطاب الإعلامي في هذه القضية، بل كان إعلام الديوان الملكي هو المسؤول».

الصلة بين المخابرات الأردنية ونظيرتها الأميركية، يرى الكاتب الصحفي أن «الأردن يجب أن لا يخجل من الاعتراف بها». فالأردن في رأيه، بلد صغير و«يتوجب عليه حماية مصالحه بكل الوسائل الممكنة، بخاصة أنه مستهدَف من بعض التنظيمات».

كاتب آخر، في صحيفة يومية أيضاً، طلب كذلك عدم نشر اسمه، يستهجن عدم مسارعة الأردن إلى كشف العملية وتقديم الرواية الرسمية بعد إعلان حركة طالبان أنها تمتلك شريطاً لمنفّذ العملية ستبثّه في الوقت المناسب. ويضيف: «من حق الدولة أن تتحلّى بالصمت عندما لا تتوافر لديها المعلومات، أو عندما لا تريد الإفصاح عن معلوماتها، ولكن أن تصرّح بتفاصيل لوكالة الصحافة الفرنسية في عمّان، ثمّ يطلَب وزير الإعلام اعتماد رواية الوكالة الفرنسية، فهذا أمر يرقى إلى ما هو أبعد من الفضيحة والعجز!».

وعد حركة طالبان ببثّ الشريط لم يطل انتظاره، فقد أطلّ البلوي على شاشة قناة **الجزيرة** الفضائية، وأكد أن تنفيذه الهجوم جاء «نكاية بالمخابرات الأردنية والأميركية»، وثأراً لمقتل الزعيم السابق لحركة طالبان- باكستان بيت اللّه محسود.

في تعليقه على الحادثة، في مقالته بصحيفة **الغد**، 7 كانون الثاني/يناير 2009، رأى الكاتب محمد أبو رمان، أن الرواية الإعلامية الرسمية وقعت «في حبائل التأخر والارتباك والارتجال في تعاملها مع قصة الأردني أبو دجانة الخراساني». وقال أبو رمان إن تصريحَي وزير الدولة لشؤون الإعلام والاتصال المتناقضَين رسَما بوضوح حالة الارتجال التي عانى منها الجانب الرسمي، مبيناً أن مَن دفع الثمن هو «صورة الأردن»، التي شكّلتها الروايات الإعلامية الأخرى، بالصيغة والكيفية التي تريد. ■

# الشريف علي: رحلَ محبُّ الحياة

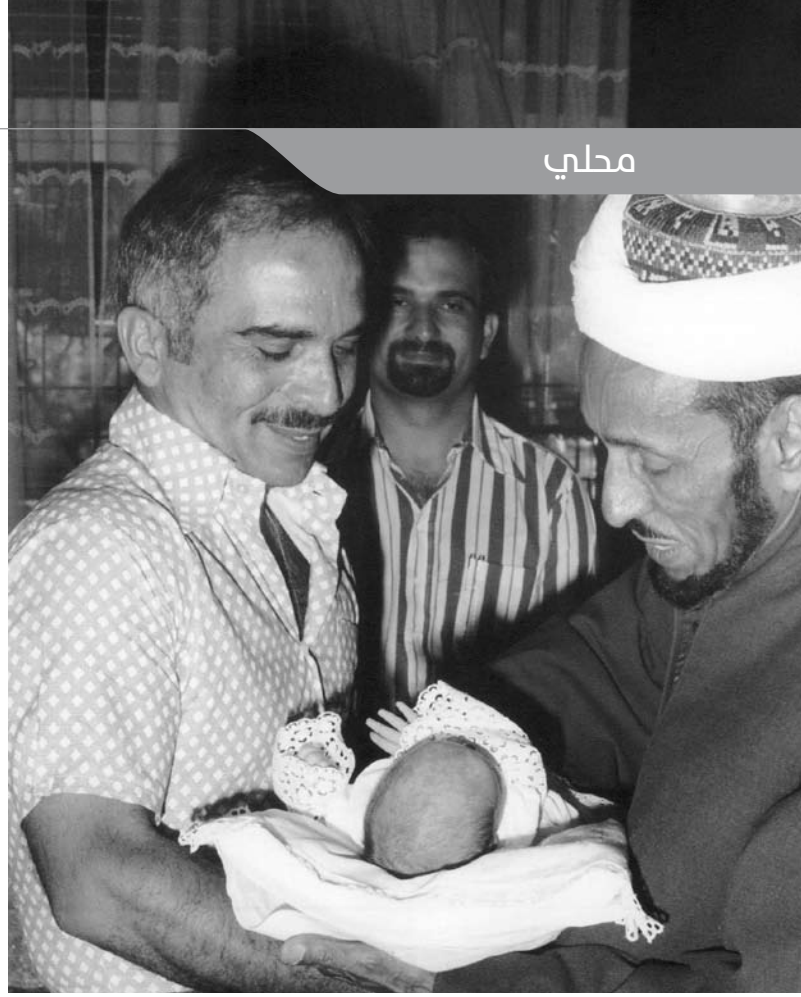

تسمية الشريف علي بن زيد في 14 تموز/يوليو 1975

**السّجل - خاص**

**كان الحزن يخيّم على المنزل. جلست الوالدة على الصوفا، وإلى يسارها ابنها الشريف حسن، وعلى يمينها الشريف عبد اللّه، وعلى كرسيّ مرتفع جلست «فدى»، العروس التي ترمّلت مبكراً، إذ تزوجت الشريف علي قبل نحو سنة وخمسة أشهر فقط من رحيله، ولم يحظَيا بقضاء شهر العسل معاً بسبب انشغاله؛ فخلال زواجهما سافر علي عشر مرات على الأقل، وكانت الرحلة الأخيرة هي الأطول، فقد غاب ثلاثة أسابيع ليعود بعدها في كفن.**

لم يُخْفِ ضابط المخابرات الشاب عن أهله، أنه كان يغادر البلاد في مهمات سرية، لكنه لم يخبرهم قطّ بطبيعة عمله، وحافظ على التزامه بالتقيد التام بعدم الإفصاح عمّا يصدر إليه من أوامر، متحلّياً بقدْر عالٍ من المهنية.

«أحبّ مهنته كثيراً وأخلص لها»، يقول شقيقه عبد اللّه، «تحركه مجموعة من المبادئ العليا لخدمة مليكه ووطنه».

انخرط في سلك المخابرات العامة بعد أن أنهى دراسته الجامعية في **Emerson College** في بوسطن بالولايات المتحدة الأميركية العام 1999، وذلك عن رغبةٍ بالعمل في هذا الجهاز.

لم يكن يحب السهر والاختلاط كثيراً، حتى إنه في إحدى المرات دُعي لحضور حفل زفاف، وعندما ذكّرته العائلة بالدعوة، قال: «أنا بشتغل حتى إنتو تروحوا على العرس».

كان ذلك بعد تفجيرات فنادق عمان على يد إرهابيين من «القاعدة»، تلك الحادثة التي تركت أثراً كبيراً في نفس عليّ، بحسب شقيقه عبد اللّه.

كان اشتراكه في محاربة «القاعدة» عملاً «نابعاً من إيمانه في الدفاع عن بلاده وعن دينه»، كما قال شقيقه حسن. فقد كان مؤمناً، واعتمَرَ مرتين.

أحبَّ عليّ الحياة، وأمضى أسعد أوقاته في الترحال في ربوع الأردن، وصيد السمك في خليج العقبة.

كان لطيفاً متواضعاً، يحب الناس، و«كان قلبه كحجمه، كبيراً»، تقول فدى.

في اليوم المقرر لعودته شعرت الوالدة بحركة غير اعتيادية في المنزل، تجمّعَ الأولاد عند الساعة التاسعة مساء. «أخبروني أن... وهو صديق للعائلة، آتٍ لزيارتي، كانت الساعة قد قاربت العاشرة مساء، فعرفت وقلت: عليّ مات». أقيم العزاء، وخيّم الحزن على المنزل. لقد رحل عليّ إلى الأبد ولم يكن قد أكمل بعد الخامسة والثلاثين من عمره.

ما يزيد من غلواء الحزن، أن القاتل كان أردنياً. «اللّه كبير» تقول فدى، فيما انهمرت الدموع من عينيها، مؤْثرةً البكاء بصمت وهي تستذكر عبارة حبيبها الغالي؛ كان دائماً يقول: «اللّه كبير».■

تمويل الصادرات

تمويل العمليات التجارية

تمويل المشاريع

تمويل رأس المال العامل

تمويل قطاع الطاقة
والطاقة المستجدة

تمويل شراء الذمم

تمويل قطاع المياه والمشاريع
والخدمات المساندة له

بنـــك الإتحـــاد
Union Bank
نفتخـــر بخدمتكـــم...

مركز الخدمة الهاتفية
5600444

www.unionbankjo.com

## رغم الترحيب بها

# مدونة سلوك الحكومة مع الإعلام: شكوك تسندها شواهد

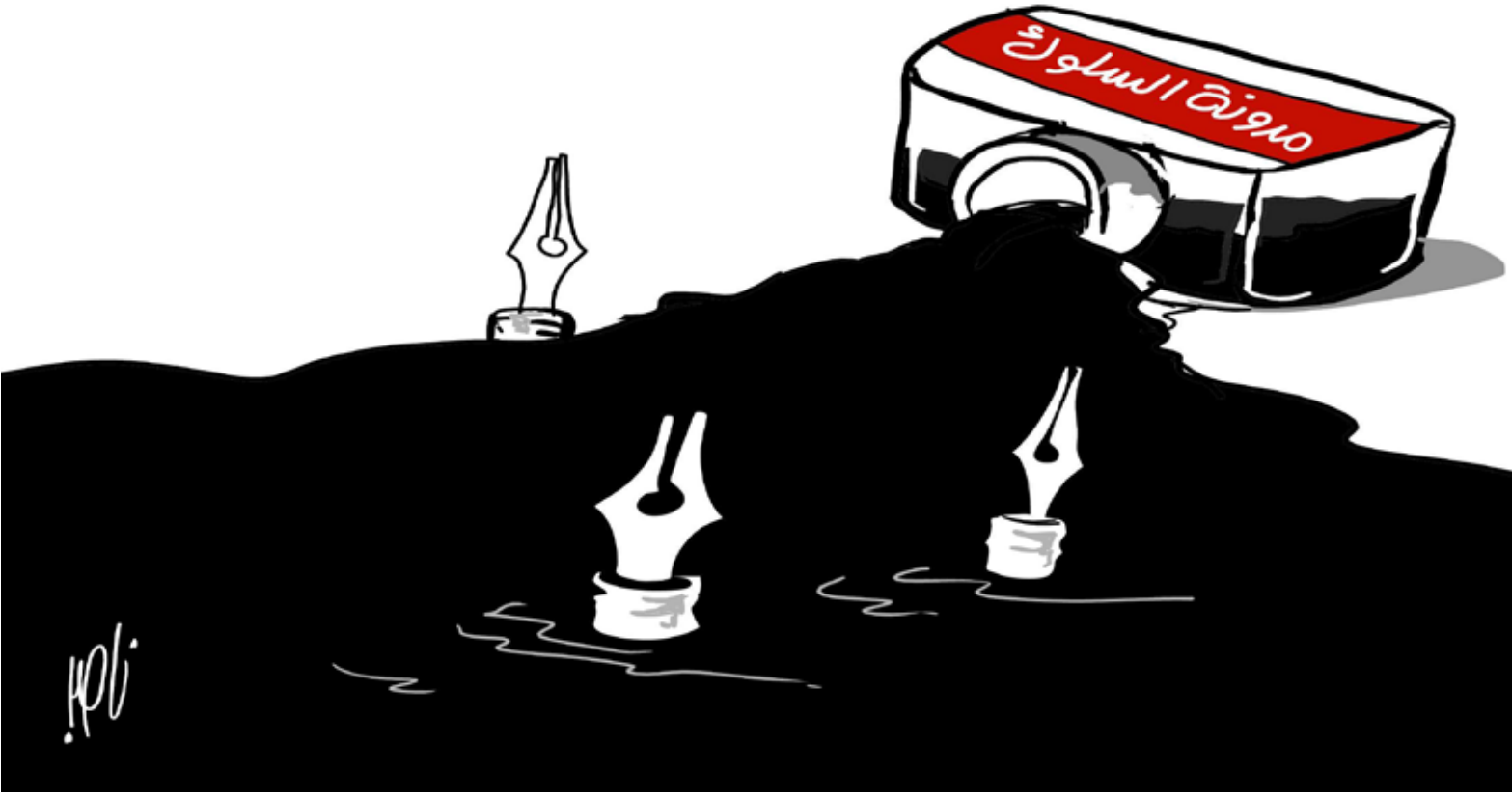


سوسن زايدة

**أثارت مدونة قواعد سلوك الحكومة مع وسائل الإعلام، أسئلة صعبة أمام الحكومة، ومخاوف في الوسط الإعلامي، وجدلاً بين مؤيد لها ومعارض، أو متفائل ومتشائم من إمكانية تطبيقها. ورغم وصف وزير الدولة لشؤون الإعلام والاتصال نبيل الشريف للمدونة بأنها «نقطة تحول مضيئة» في تاريخ الإعلام الأردني، إلا أن أياماً قليلة كانت كافية لأن يجد المتشائمون ما يدعم موقفهم. فالمدونة التي أقرها مجلس الوزراء، 24 كانون الأول/ ديسمبر 2009، لم تشفع للإعلام المحلي في محاولاته -مع تفاوت جديته بين وسيلة وأخرى- للحصول على معلومات تتعلق بعملية «تفجير خوست»، وكالعادة، جاءت الأنباء من وسائل إعلام أجنبية حول شاب أردني، يدعى أبو دجانة الخرساني، فجّر نفسه في قاعدة أميركية بأفغانستان، أسفرت عن مقتل 7 ضباط أميركيين والنقيب الأردني الشريف علي بن زيد.**

أزمة الثقة في التزام الحكومة بمدونتها تعمّقت بعد قرار محكمة التمييز، القاضي بإخضاع المواقع الإلكترونية لأحكام قانون المطبوعات والنشر، ونقض قرارَي محكمتَي بداية واستئناف جزاء عمان اللذين تضمنا عدم مسؤولية المشتكى عليهما، الصحفيَّين سمير الحياري مالك موقع وكالة **عمون** الإخبارية، وصخر أبو عنزة مالك موقع **رم** الإلكتروني، في الدعوى التي أقامها الصحفي أحمد سلامة بحقهما.

قرارا المحكمتين، اللذان عدّا المواقع الإلكترونية غير خاضعة لقانون المطبوعات والنشر، قدمهما رئيس النيابة العامة لمحكمة التمييز بناء على طلب خطي من وزير العدل أيمن عودة. ووجدت الحكومة في قرار «التمييز» فرصتها لمحاولة السيطرة على المواقع الإلكترونية. فقد صرح الشريف لصحيفة **الدستور**، 13 كانون الثاني/يناير، أنه سيتم تحديد آلية قانونية للتكيف قانونياً مع قرار محكمة التمييز بعدّ المواقع الإلكترونية مطبوعات صحفية، و«تنظيم عملها لما فيه مصلحة الجميع».

تحفظ الحكومة على المعلومات، وإخضاع

المواقع الإلكترونية لقانون المطبوعات والنشر، لا ينسجمان مع مقدمة المدونة والبند الأول فيها، المتضمن تعهد الحكومة «بأن تبني علاقتها مع وسائل الإعلام على أساس التواصل واحترام دور هذه الوسائل وحقها في الحرية والاستقلالية وفي الحصول على المعلومة وفق أحكام التشريعات النافذة». لذا، فإن السؤال يبقى مفتوحاً حول مدى جدية الحكومة في الالتزام بقواعد السلوك هذه.

الشريف، أكد أن «المدونة ملزمة»، وأنه يتلقى الشكاوى حول مخالفات المدونة بنفسه، ويحولها إلى رئيس ديوان المحاسبة الذي يتابعها ويتخذ حيالها إجراءً مثل أي مخالفة أخرى في أي وزارة، حيث يطالَب المخالف أولاً بتصويبها ويُعطى مهلة، ثم يتم اتخاذ إجراء أو تقديم تقرير إلى رئيس الوزراء لاتخاذ الإجراء المناسب.

الحكومة وديوان المحاسبة سيتعاملان مع مخالفات المدونة إذا وردت شكوى. وهنا تبرز الحاجة لمن يراقب ويرصد مدى التزام الحكومة بمدونتها وتقديم الشكاوى. وهو ما طالبَ به مركز حماية وحرية الصحفيين، عن طريق إنشاء مرصد صحفي لمراقبة تطبيق الحكومة للمدونة ومدى التزامها بالتعامل مع الصحفيين من دون محاباة.

المدونة تعهدت بـ«الامتناع عن أية ممارسات مغلوطة تمت في إطار الاسترضاء والمهادنة بسبب الخوف من الابتزاز أو سعياً وراء الشعبية الآنية، بما في ذلك تقديم الحوافز المالية أو العينية التي تستهدف التأثير على الصحفيين أو وسائل الإعلام».

**العدوان: ما جاء في المدونة يخص الحكومة وحدها، لكنها تتجاهل مصالح الصحافة والطرف الآخر في العلاقة بينهما**

هدفٌ لا اعتراض عليه. لكن الشيطان يكمن في التفاصيل التي أثارت تحفظات لدى بعضهم، كل بقدْر الضرر الواقع عليه.

ولكي تتحقق غاية المدونة، «ستتوقف كل الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية والعامة والبلديات عن الاشتراك المباشر في الصحف، وسيتم تلبية حاجات الوزارات والدوائر والمؤسسات عن طريق الشراء المباشر من السوق وفق معايير واضحة يقرها مجلس الوزراء، وستُربط الإعلانات بمعايير مهنية تعمَّم على الوزارات والمؤسسات بحيث لا تُستخدم هذه الإعلانات كوسيلة للتأثير على استقلالية وسائل الإعلام وبما يضمن ثبات الجدوى من إنفاق المال العام».

وتلتزم الحكومة بحسب المدونة، بـ«عدم تعيين أي صحفي أو أي شخص عامل في أي وسيلة إعلامية في أي دائرة حكومية، بما في ذلك وظائف المستشارين والناطقين الإعلاميين في المؤسسات العامة، منعاً لأي تضارب في المصالح. وتلتزم الحكومة بعدم الحصول على خدمات من الصحفيين بشكل دائم أو مؤقت مقابل أي مكافأة مادية».

المدونة، بالنسبة لرئيس تحرير صحيفة **الغد**، موسى برهومة، «خطوة جيدة بمجملها»، لكونها تهدف إلى «أن لا تتداخل المصالح الحكومية مع استقلالية العمل الصحفي، وأن تتمتع الصحف بحرية كبيرة غير مرهونة بمقدار اشتراك الحكومة بهذه الصحيفة أو تلك». وهي كما يرى برهومة، توفر «مساحة كبيرة لكي يتحرك الصحفي بمعزل عن أي ضغط في إطار مهمته الأخلاقية والمهنية، وكي يقدم المعلومة دون أي اعتبارات كما كانت الحال سابقاً في بعض الحكومات التي كانت تدفع للصحفيين مباشرة وتحاول استقطابهم من خلال عمليات استرضاء ومِنَح وهبات، وهو ما أضرّ بصدقية الصحافة».

وكما غالبية الذين استُطلعت آراؤهم حول المدونة، هناك «لكن» لدى برهومة، فبحسبه، «يجب على الحكومة أيضاً أن تلتفت، بالتعاون مع نقابة الصحفيين، إلى فرض رفع رواتب الصحفيين على مالكي الصحف، لأنه إذا كانت أجور الصحفيين متدنية ويُمنعون من ممارسة عمل آخر، فإن هذا القرار يكون ظالماً».

رئيس تحرير صحيفة **العرب اليوم**، طاهر العدوان، رأى في مقالته بالصحيفة، 27 كانون الأول/ديسمبر 2009، أن المدونة أقرت من طرف واحد، وأن للصحافة مطالبها أيضاً. وقال إن «ما جاء في المدونة يخص الحكومة وحدها، لكنها تتجاهل مصالح الصحافة والطرف الآخر في العلاقة بينهما، مما يستوجب أيضاً تلبية المطالب العادلة للصحافة، من باب المعاملة بالمثل في بند الجدوى المالية للمال الخاص، توازناً مع ما ورد في المدونة عن جدوى الإنفاق من المال العام».

وفقاً لوزير الدولة لشؤون الإعلام، لا تستطيع الحكومة حل جميع المشاكل وحدها. الشريف قال في تصريح لراديو البلد: «ما دمتُ أنظّم نفسي وأنظّم علاقتي مع الآخرين، فالدور الآن للآخرين كي ينظّموا أنفسهم بمنع قبول الهدايا وغيره، ومن حقّ الإعلام أن يحمي مصالحه أيضاً. يمكن للإعلام الآن أن ينتهز الجو المهيأ ويقول إنه يريد المهْنية والتدريب وإعلاء سقف الحرية ومنع العلاقة النفعية مع أية جهة، ليس فقط مع الحكومة، وأيضاً مع القطاع الخاص».

مجلس نقابة الصحفيين الأردنيين، رحب بالمدونة، لكونها «تنظم علاقة الحكومة مع الجسم الصحفي، وتنسجم مع الميثاق الصحفي للنقابة، ومع مواثيق الشرف في قطاع الإعلام بعامة، والقوانين الناظمة للعمل الصحفي».

**المومني: رحبنا بالمدونة بعد صدورها، وبخاصة بند الإجراءات الحكومية اللازمة لضمان حق الإعلام في الحصول على المعلومة**

يقول نائب نقيب الصحفيين حكمت المومني لـ **السجل**: «رحبنا بالمدونة بعد صدورها، وبخاصة بند الإجراءات الحكومية اللازمة لضمان حق الإعلام في الحصول على المعلومة، لأن قانون حق الحصول على المعلومة غير فعّال ومرفوض من الجسم الصحفي». ويستدرك المومني: «لكن لدينا تحفظات حول بند الاشتراكات والإعلانات». ويوضح هذا التحفظ بقوله: «من حق الحكومة أن تنظّم اشتراكاتها وإعلاناتها في وسائل الإعلام، لكن عليها، بحكم أنها صاحبة الولاية، أن تعي أن عليها مسؤوليات تجاه الإعلام بوصفه قطاعاً مهماً في الأردن، مثل قطاعات أخرى يقدم لها الدعم الحكومي. والمطلوب هنا ليس دعماً مباشراً، وإنما تخفيض رسوم التراخيص وضريبة المبيعات، وتقديم تسهيلات لإنشاء مؤسسات إعلامية، وهذا كافٍ لتقوية الصناعة الصحفية في الأردن».

أما الإعلانات، فيقترح المومني أن تكون هناك «جهة مركزية، مثل لجنة يشكلها مجلس الوزراء، توزع الإعلانات بعدالة وشفافية على وسائل الإعلام المختلفة، بحيث يخدم هذا الدعم استمرارية وسائل الإعلام في عملها».

تضع المدونة معايير أساسية تحكم نهج الحكومة في الإعلان في وسائل الإعلام، أبرزها أن الوسائل المتخصصة ستُعطى الأولوية للإعلان المتخصص، لما لها من جمهور مستهدَف في إعلانات معينة. كما تُعطى الأولوية لوسائل الإعلام الأوسع انتشاراً، وتُعطى الأقل انتشاراً

إعلانات تتناسب مع حجم انتشارها، بحسب التصنيفات التي تصدرها المراكز والمؤسسات المستقلة للتحقق من الانتشار، «ولن نعتمد على مؤسسة إعلامية تقول عن نفسها إنها الأولى أو الأكثر انتشاراً أو مبيعاً»، كما يبيّن الشريف، مضيفاً: «إعطاء الحصة الأكبر من الإعلانات لهذه الوسيلة أو تلك لا يعني إغفال الآخرين، يجب أن يكون هناك تنوع. لكن لا يوجد سوى مدى الانتشار كمعيار موضوعي، فلدي رسالة وأريد إيصالها لأكبر فئة من الناس». فكل وسيلة إعلام، وفقاً للشريف، ستنال حصتها وفقاً لانتشارها، بصرف النظر عن ملْكيتها، سواء كانت حكومية أو خاصة.

الأسئلة الصعبة أمام الحكومة تَظهر عند الحديث عن ضمان عدالة تطبيق المدونة، وتحديداً في سياسة الإعلانات أو الاشتراكات، لما لذلك من آثار سلبية ستتركها على وسائل إعلام صغيرة أو مستقلة، في مقابل استمرار دعم وسائل إعلام كبيرة ورابحة أصلاً.

بالنسبة للأسبوعيات، «ستسهم المدونة في القضاء على الصحافة الأسبوعية واختفائها»، مع الإقرار بوجود «سلوكيات سلبية اقترفها بعض الصحفيين». هذا ما خلص إليه عدد من رؤساء تحرير الصحف الأسبوعية في اجتماع عقدوه في مقر نقابة الصحفيين، ناقشوا فيه تأثير المدونة في صحفهم، بحسب تقرير لصحيفة **العرب اليوم** 27 كانون الأول/ديسمبر 2009.

الأهمّ أن المدونة أغفلت مشاكل جوهرية تواجهها وسائل الإعلام المرئي والمسموع في علاقتها مع الحكومة. فهي «لم تلتفت لمشكلة كبيرة لدينا في القوانين والأنظمة المتعلقة بتراخيص الإذاعات»، كما يرى مدير عام راديو البلد داود كتّاب. كما أنها «لم تتطرق للدعم غير الطبيعي للتلفزيون الأردني الذي يُقتطع له من كل أسرة ديناراً شهرياً، وفي الوقت نفسه ينافس وسائل الإعلام الأخرى على الإعلانات».

من الأمثلة الأخرى على المنافسة غير العادلة في قطاع المرئي والمسموع، يضيف كتّاب، «وجود إذاعات تحظى بدعم غير مباشر من الحكومة، يتمثل بامتيازات، مثل احتكار معلومات إدارة السير كما في حالة إذاعة أمن إف إم، واستخدام أبراج بث منتشرة في أرجاء البلاد تابعة للجيش كما في حالة إذاعة فن إف إم، والإعفاء من رسوم الترخيص كما حال كلتا الإذاعتين. وفي الوقت نفسه تحصلان على إعلانات، وتنافسان الإذاعات الخاصة التي ليس لديها أي امتيازات».

هذا التوجّه، وفقا لداود، «تشويه للمنافسة الحرة، ويتعارض مع بند المدونة المتعلق بتوزيع الإعلانات على أساس الانتشار». لذلك «إذا أرادت الحكومة أن توزع الإعلانات بعدالة يجب أن تفرض رسوم التراخيص على الإذاعات المستفيدة من الإعلانات، أو أن تمنعها من الحصول على إعلانات»، بحسب ما يرى.

**خلت المدونة من بنود مهمة، مثل ملْكية الحكومة لغالبية وسائل الإعلام الكبرى في الأردن**

كما خلت المدونة من بنود مهمة، مثل ملْكية الحكومة لغالبية وسائل الإعلام الكبرى في الأردن، سواء أكانت واضحة ومباشرة أم غير واضحة. وهو ما سيؤثر في عدالة توزيع الإعلانات. فما زالت الحكومة تمتلك الحصة الأكبر في صحيفتَين يوميتين كبيرتين، **الرأي** و**الدستور**، عبر مؤسسة الضمان الاجتماعي؛ إضافة إلى ملْكيتها الكاملة لمؤسسة الإذاعة والتلفزيون ووكالة الأنباء الأردنية **بترا**؛ وإذاعات تملكها مؤسسات عامة، مثل الأمن العام والقوات المسلحة وأمانة عمان وأربع جامعات حكومية.

ولم تتناول المدونة أيّاً من الأنظمة والتعليمات التي تحكم عمل المؤسسات الحكومية التي تملك صلاحية منح تراخيص إنشاء وسائل إعلام أو حتى إصدار مطبوعات، مثل دائرة المطبوعات والنشر وهيئة الإعلام المرئي والمسموع. مما يعني أن الحكومة تستطيع فرض سيطرتها، عبر رفض ترخيص وسيلة إعلام أو مطبوعة ما.

يقول الشريف إن الحكومة تلتقي بشكل دوري مع وسائل الإعلام، وإن باب الحوار مفتوح حول هذه القضايا. ويدافع عن المدونة، انطلاقاً من أنها جاءت لـ«علاج ظواهر غريبة جداً»، مثل تجاوز اشتراكات المؤسسات الحكومية في صحف أسبوعية متواضعة جداً في إمكاناتها الصحفية والفنية والمهنية، مبلغ 40 ألف دينار. يقول: «قد نفهم الاشتراك في صحيفة أو مجلة مهْنية تقدم معلومة جديدة أو تحليلاً. هذا يدلل على أن الاشتراك كان يتم بطريقة عشوائية، وربما ليس عن طريق المسؤول الأول».

ويرى الشريف أن المدونة «لا تشك بأن إعلامنا بشكل عام مسؤول ويقوم بدوره بشكل جيد. لكن هناك ممارسات وتجاوزات من الحكومات، وليس من الوسط الإعلامي»، مضيفاً: «الذي كان يشترك ويعلن ويعيّن هو الطرف الحكومي. وهذه الحكومة أرادت أن تبدأ بداية واضحة ونظيفة».

في المحصلة، يمكن للحكومة لو نجحت في تطبيق مدونتها، أن تعالج خللاً جوهرياً تعمَّق في الجسم الصحفي، وصفته دراسة لمركز القدس للدراسات السياسية في شباط/فبراير 2009 بـ«الاحتواء الناعم». وعن أثره في حرية الصحافة واستقلالية وسائل الإعلام في الأردن، خلصت الدراسة إلى أن 49 في المئة من قادة الرأي في الوسط الإعلامي الأردني خضعوا لأنماط من الاحتواء الناعم، وأن 70 في المئة من الصحفيين والإعلاميين يعتقدون أن الحكومة تلجأ «بدرجة كبيرة ومتوسطة» إلى استخدام أنماط «الاحتواء الناعم» لكسب تأييد الإعلاميين وتفادي انتقاداتهم، ومن أبرز أنماط «الاحتواء الناعم» التي كشفت الدراسة عنها: التعيين الدائم والمؤقت في مناصب حكومية أو شبه حكومية، الهبات والمنح والأعطيات المالية، منح المعلومات لصحفيين وإعلاميين محددين، الدعوة لحضور لقاءات واجتماعات مع كبار المسؤولين، الإعفاءات الجمركية والعلاج خارج إطار أنظمة التأمين الصحي والمنَح الدراسية للأبناء والأقارب.

«الاحتواء الناعم للإعلام والصحافة بات الأسلوب الأكثر رواجاً، للحد من حرية الصحافة والمَسّ باستقلالية وسائل والإعلام». هذا ما يراه مدير مركز القدس عريب الرنتاوي، مستدركاً أن «المستهدَف بالاحتواء الناعم بأنماطه المختلفة، هو فئات وشرائح النخبة السياسية والاجتماعية والثقافية المختلفة، وليس الصحفيين والإعلاميين فحسب».■

# Italian Kitchens & Furniture

شارع الملك عبدالله الثاني (شارع المدينة الطبية سابقاً) – رويال سنتر
البريد الإلكتروني: berloni.amman@gmail.com - هاتف: 5412527
www.berloni.it

BERLONI

## قوات حفظ السلام الأردنية في هاييتي:

# أنموذج في إغاثة المنكوبين

عطاف الروضان

«هـولاء الشباب النشامى سند لـي فـي هذه الظروف الصعبة، وأمدتني روحهم المعنوية الرائعة بصبر وتحمُّل كبيرين.. نحن نتحمّل القيام بواجبنا الإنساني الذي نذرنا أنفسنا له برحابة صدر»، هذا ما يقوله قائد قوة حفظ السلام الأردنية في هاييتي العقيد الركن عصام أحمد السويلميين، في اتصال هاتفي أجرته **السّجل** معه بترتيب من مديرية التوجيه المعنوي في القوات المسلحة.

ويضيف السويلميين الذي كان أثناء الاتصال معه منهمكاً في أداء الواجب الإنساني بعد الزلزال الذي ضرب هاييتي: «الشهداء الذين فقدناهم، كانوا من خيرة الشباب، أدعو لهم بالمغفرة، ولأهلهم ولزملائهم الصبر والسلوان. فنحن نضحّي من أجل الإنسانية».

وبنبرةٍ تشي بهمّة عالية، وصوت واثق، يتابع: «نحن في القوات المسلحة، نرى أن نصرة الإنسانية تحتم علينا التضحية حتى بأرواحنا، لهذا نبذل كل ما لدينا لمواجهة الكارثة الكبيرة التي حلّت بهاييتي».

هذه هي المرة الرابعة للسويلميين في مهمة ضمن قـوات حفظ الـسلام، يقول: «تعودنا على صعوبة هذه المهمات، ويزيدنا الشهداءُ الذين قضوا في سبيل الواجب الإنساني فخراً، وما يعزّينا أنهم كتبوا اسم الأردن في سجل الإنسانية المشرف».

عندما تعرضت العاصمة بورت أوبرنس للزلزال في الخامسة إلا ثماني دقائق فجراً، كانت القوة الأردنية على رأس عملها؛ فـ«مسؤلياتنا تتوزع على مدار الساعة» يقول السويلميين، موضحاً أن عدداً من الضباط الأردنيين كانوا في اجتماع في منطقة أخرى للبحث في الانتخابات الرئاسية المقبلة هناك، لحظة وقوع الكارثة، حيث أن من مهام القوة الأردنية مراقبة الانتخابات، فسقط من بينهم الشهيدان الرائد عطا عيسى المناصير والرائد أشرف علي الجيوسي.

أما العريف رائد فرج الخوالدة، فقد كان يقوم بوظيفته في حراسة السجن الذي يضم 450 سجيناً، وانهار عليه حائط السور، «فاستشهد على الفور». إذ تشارك القوات الأردنية في حراسة السجن مع القوات الهاييتية.

بمجرد حدوث الكارثة تحركت القوات الأردنية ضمن المنظومة الدولية، في إغاثة المنكوبين، إضافة إلى عمليات الإخـلاء والإنقاذ. يقول السويلميين: «نحن كقوات أردنية نسعى مع الجميع للتخفيف عن هذا البلد، والمساعدة في تجاوز الكارثة»، ويضيف: «معنوياتنا عالية، لأن المشاركة في مساعدة شعب منكوب تمنحنا رضا كبيراً عن النفس، وقدوتنا في ذلك قيادتنا الهاشمية.. في مهمتنا لا نفرق بين أي جنسية وأخرى، لكننا كنا ملجأً، على وجه الخصوص للجاليات العربية المنكوبة، فلجأت لنا عائلات أردنية وسورية وفلسطينية. العائلة السورية توفي الأبوان فيها، وأنقذنا بقية أفـراد الأسـرة، وكذلك العائلة الفلسطينية المكونة من خمسة أفراد، إضافة إلى عشرات الأردنيين أصحاب المصالح التجارية هنا، حيث قمنا بإيوائهم في المعسكر، وقدمنا لهم الوجبات اليومية والعناية الطبية، ووسائل النقل اللازمة لمتابعة شؤونهم».

يتحدث السويلميين عن الخطة التي انتهجها فور وقوع الزلزال: «كان همّي إجلاء الناس من منطقة الخطر، لأن الارتدادات الزلزالية خطيرة جداً، فأجريت اتصالاتي مباشرة مع قيادة القوات المسلحة في الأردن، وكان الجميع بدءاً من القائد الأعلى للقوات المسلحة جلالة الملك عبداللّه الثاني، ورئيس هيئة الأركـان، وصولاً إلى كبار الضباط، خلال ساعتين، على اطّلاع على كل تفاصيل مهمات القوة الأردنية ومسؤولياتها، وبدأنا عمليات الإنقاذ».

يبلغ عدد أفراد القوة الأردنية في هاييتي نحو 1000 فرد: 612 من الجيش، 125 من الأمن العام، 125 من قوات الدرك، 24 ضمن فريق الإنقاذ، 45 فرقة سكواد، و10 مراقبين دوليين.

العقيد الركن عصام السويلميين

ويتولى جزء من القوات الأردنية مهمة حماية وتنظيم معسكر جديد بُني ليكون مقراً لاستقبال المساعدات العالمية للبلد المنكوب. يقول السويلميين: «ننظم هذه العملية لتسهيل استقبال المساعدات وتوزيعها للمحتاجين؛ إذ إن الناس هنا يمرون بوضع صعب، وهناك عمليات شغب وسلب ونهب نتيجة الأوضاع المأساوية الذي يمكن وصفها بحالة هيجان؛ فالشعب مندفع وجائع ولا يمكن أن نلومهم، لكن ربما يمكن أن نساعدهم قدر المستطاع».

ويشرح المهمات اليومية بقوله: «تقوم القوات الأردنية ضمن برنامج يومي بتوزيع 300 وجبة غداء يومياً في المعسكر التابع لها، و100 وجبة إضافية، بالإضافة إلى عمليات تحلية المياه وحفر الآبار ومد الأنابيب وتوزيع الوقود الذي يتم تأمينه من الأمم المتحدة». علاوة على ذلك، «هناك فريق طبي يعمل على مدار الساعة في مستشفى ميداني متحرك ومتكامل، فيه التخصصات الطبية كافة، لكننا نركز على جراحة العظام بسبب كثرة الكسور، إذ تم معالجة أكثر من 1250 حالة و25 عملية جراحية».

أعضاء البعثة الأردنية في هاييتي، ظلوا يعملون بسواعدهم في الميدان على مدار الساعة، مقدّمين أنموذجاً يُحتذى في إغاثة المنكوبين وتقديم العون لهم، إضافة إلى مهمتهم الأصلية في حفظ السلام هناك. ■

ART WORK
GIFTS & PREMIUMS

# Yes we got them all

And much more

The purpose of a gift is to convey a thought &
ARTWORK engraves your colorful thought on a Gift

Corporate gifts - Best price - Best Quality - Available in stock (renewable) - Delivery in 30 days max

BALMAIN · Centrix · MARKSMAN · Slazenger · DUNLOP · arco · ITD · Dema

Specify the Catalogue item # and contact
customers@artworkjo.com , artwork@artworkjo.com , info@artworkjo.com or clients@artworkjo.com
or call : +962 6 5606202 or +962 6 5657856 - Fax : +962 6 5695578
www.artworkjo.com

مطابخ العامر
Mecca Street - Amman - Jordan
P.O.Box: 3614 Amman 11821 Jordan
Tel : +962 6 585 7524
Fax : +962 6 585 7546
Email: samerabc@orange.jo

AL-AMER KITCHEN
Produced by Jordanian Hands

# روح العاصمة: سباقٌ مع الزمن لاستعادتها

**السجل - خاص**

تمهيداً لإعداد هذا الملف عن أمانة عمان الكبرى، استكمالاً لملف سابق عن البلديات في المملكة، التقى فريق **السجل** الأمين عمر المعاني في قاعة اجتماعات الأمانة، في حوار شامل حول الرؤى التي تحكم عمل أمانة عمان الكبرى. الأمين أبدى سعة صدر إزاء كل الاستفسارات والملاحظات، وعكَسَ صورة رجل صريح ومنفتح، صاحب رسالة، ويحمل رؤية حداثية لتطور المدينة، نستذكر أنها قادت في بدايات عمله إلى حملة انتقادات تثير الشبهات بعيداً عن الحوار النقدي الذي يستهدف المصلحة العامة.

بهذا، وجد فريق **السجل** نفسه أمام معادلة غير تقليدية، فالعمل البلدي تغير خلال العقود الأخيرة في العاصمة التي سابقت الريح على الدوام في نموها السكاني الذي تضاعف ألف مرة في مئة عام، وفي توسّع مساحتها التي تضاعفت هي الأخرى 1680 مرة خلال الفترة نفسها.

إن زيادة عدد مناطق عمّان من 20 منطقة إلى 27 منطقة العام 2007، أضاف إلى مساحة الأمانة ألف كيلومتر مربع.

الحياة المعاصرة رفعت التوقعات التي ينتظرها المواطن من مجلس الأمانة، فلم يعد يكتفي بنظرته التقليدية لمسؤوليات «الأمانة» في مد شبكة الطرق وصيانتها، وفي إزالة النفايات وإدارتها ومنح التراخيص للبناء ومزاولة المهن وتخطيط المدينة وغير ذلك من أمور عملية. فحماية البيئة، وإقامة حدائق وفضاءات جديدة، وفتح مكتبات عامة، والارتقاء بالمدينة لتصبح صديقة للأطفال، ورفيقة بالمشاة وذوي الإعاقات وكبار السن، لم يعد ترفاً بل بات جزءاً من تطلعات المواطن العمّاني، بقدر ما هو من أبجديات حقوق الإنسان.

لقد حتّم تطور المجتمع التغير في العمل البلدي. فأصبح لا بد من النهوض بموارد الأمانة المحدودة قياساً بما تواجه من مسؤوليات وتحديات. فمع العام 2005، كانت ميزانية الأمانة نحو 110 ملايين دينار، وقد تضاعفت أربع مرات، بارتفاع ميزانيتها للسنة المالية 2010 إلى 430 مليون دينار. بهذا التوسع في التخصيصات المالية، أصبح ممكناً أن تفكر الأمانة بمشاريع أكبر ومبادرات طموحة وجريئة.

إقامة حدائق الحسين في منطقة دابوق قصة نجاح بما تمثله من متنفس لكل أهالي عمان. لكن إقامة الحديقة في موقعها هذا في أقصى غرب عمان يجعل الوصول إليها مكلفاً بعض الشيء، ما حدا بالأمانة أن تأخذ على عاتقها بناء حدائق أخرى في مناطق شعبية وأقل رعاية، وقد اختيرت قطعة أرض يملكها «الضمان» مجاورةً للتلفزيون لإنشاء حدائق الملك عبداللّه الثاني بتكلفة إجمالية ستبلغ حوالي 120 مليون دينار شاملة ثمن الأرض.

باتت عمان بحاجة إلى فراغات وفضاءات كبيرة، ولم يعد كافياً لجوء الأمانة إلى حلول سابقة كتهيئة مساحات وملاعب صغيرة في غير منطقة.

عمّان نشأت وتطورت على وقع هجرات وحروب إقليمية وأخرى دولية، لذلك كانت بلديتها، على اختلاف مسمياتها، تلهث دائماً لتأمين الخدمات لناس ومناطق وأنشطة جديدة.

ورغم جهود التخطيط التي لم تتوانَ عنها أمانة عمان، إلا أنه كان ينقصها مخطط شمولي، وجد توجيهاً ملكياً العام 2006 لإنجازه. وانخرطت كوادر الأمانة في إعداد الدراسات المستفيضة اللازمة لذلك، وأنجزت معظم مراحل هذا المخطط الشمولي الأربع، ليتحدد في ضوئها استعمالات

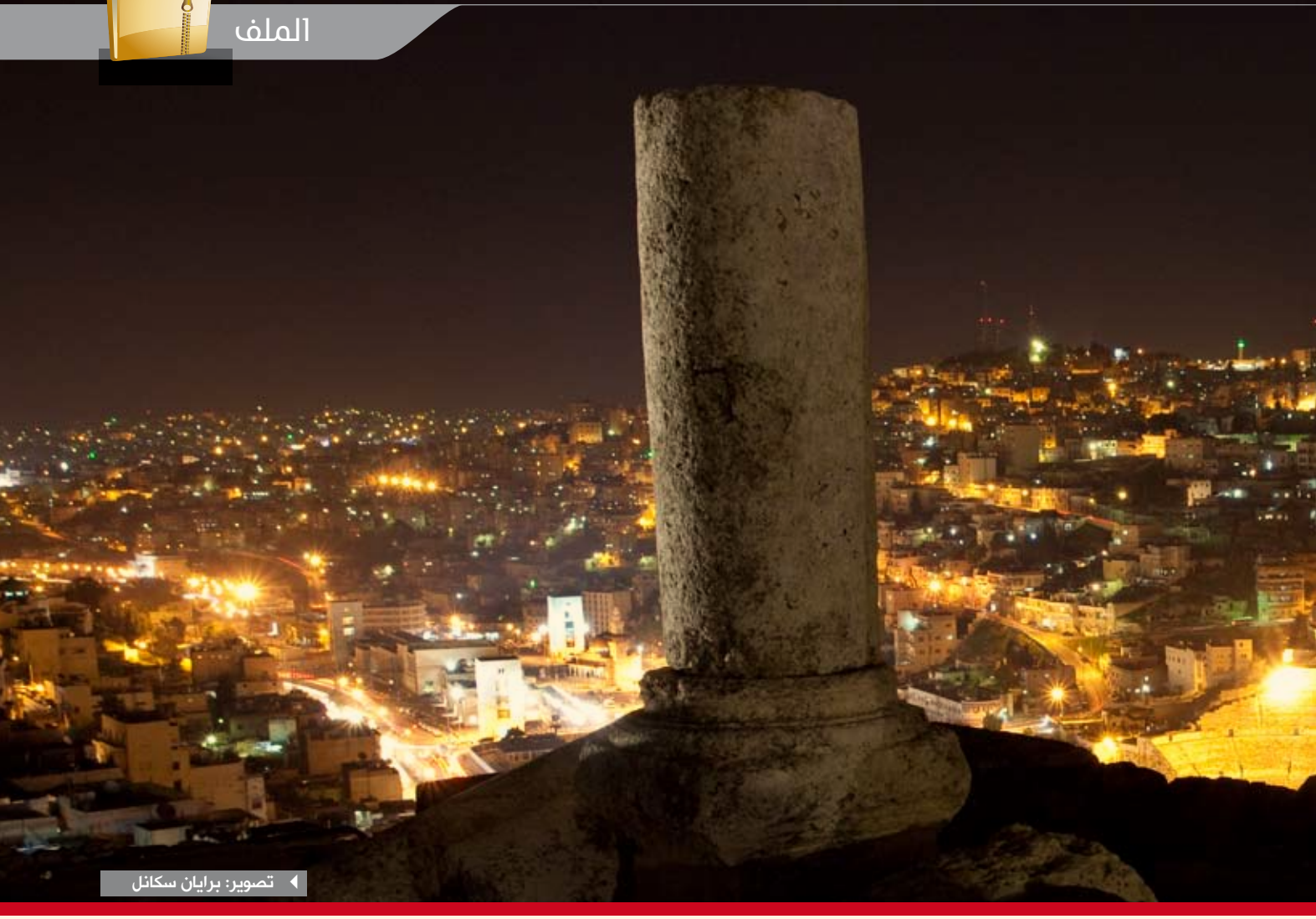

تصوير: برايان سكانل

الأراضي، وتحديد ما هو للسكن وما هو للتجارة، وأين تقام أبراج وأين يجب أن لا تقام، وما المناطق المخصصة للنقل أو للصناعة أو للبيئة والفضاءات المفتوحة.

هذه الجهود الذي تنفذها دوائر التخطيط والتنظيم المعنية في الأمانة، تمر على اللجان المحلية ثم اللوائية، وتعرض المخرجات لاطّلاع الرأي العام عليها لتمكين المتضررين من الاعتراض.

ترافق هذا العمل مع إجراء الأمين المعاني مئات اللقاءات مع سائر شرائح المجتمع، والتي شهدت إقبالاً كبيراً من المواطنين على حضور هذه الاجتماعات، ومشاركة واسعة منهم بإبداء آرائهم وتقييماتهم التي ترحب بهذا التوجه.

مجتمع أهل عمّان مثله مثل المجتمع الأردنـي بعامة، مجتمعٌ شاب، وأغلبية سكانها وفقاً للهرم العمري هم من فئة صغار السن، لذلك استجابت الأمانة لهذا التحدي بإطلاقها العام 2006، مبادرة عمّان مدينة صديقة للطفل.

ترجمةً لهذا التوجه، أتيح لخمسين ألف طفل في تسع مناطق، انتخاب 158 ممثلاً عنهم في لجان بلدية، يُفترض أن تمهد عند تعميم التجربة، لنشوء أول مجلس بلدي من الأطفال في عمان، وشارك عدد من هؤلاء في أحد اجتماعات مجلس الأمانة في دورته الحالية للاطلاع على كيفية إدارة الاجتماعات واتخاذ القرارات. كما شارك أطفال خلال السنوات الأربع الأخيرة، في تصميم أو إعادة تأهيل أربع حدائق في أربع من أفقر مناطق عمّان.

الحراك الثقافي الجديد الذي أطلقته الأمانة في التسعينيات، استقر بعد حين عند أداء الدائرة الثقافية في الأمانة وما يتبعها من أنشطة، وغلب بحسب تقييمات الأمانة نفسها على الدعم المقدم للحركة الثقافية، الكم وليس بالضرورة النوع. والآن تستشعر الأمانة مسؤوليتها في دعم الإبداع، ومراعاة حاجات الفئات الناشئة، ومأسسة التعاون مع المؤسسات الثقافية من روابط كتاب وفنانين وغيرها.

وسط المدينة؛ بدءاً من المحطة وانتهاء بشارع المطار، صار مكتظاً وغير مرغوب، وطارداً للتاجر والمستثمر والفنادق، باتجاه مناطق جديدة في غرب عمّان. وبموازاة ذلك، أخذت شوارع ومواقع عديدة تفقد روحها ورمزيتها لتاريخ المدينة مثل شارع فيصل الذي أصبح مترهلاً وحجارته سوداء. لذلك قررت الأمانة أن تعيد للمناطق التجارية القديمة حيويتها وخلق الفراغات المناسبة لذلك.

وغير بعيد عن الوسط، هناك جبل القلعة الذي أخذ يكتشف حضوراً جديداً له بعد مشروع إعادة التأهيل الذي تبنته الأمانة، والذي يشير إلى دور جديد للأمانة في الحفاظ على تراث المناطق القديمة في عمان، والتي ترمز لبداية الحياة المدنية فيها.

وهناك تحديات جديدة ذات صلة بالواقع المروري وبمسؤوليات جديدة للأمانة في الإشراف على تنظيم النقل في عمّان، تنتظر إبداعات كوادر الأمانة المشهود لها بكونها أكبر بيت خبرة أردنية في الكفاءات الهندسية، إذ يعمل فيها حوالي 2800 مهندس من مجموع موظفين يبلغ 25 ألفاً، إضافة إلى الشراكة مع معهد عمّان المتميز في مجال التخطيط الحضري.

هذه عناصر رئيسية في لوحة أكثر اتساعاً، أتيح لفريق **السجل** أن يقف عليها بمساعدة الأمين ونخبة من الخبرات في الأمانة ومعهد عمّان، كمقدمة لإعداد هذا الملف عن أمانة عمّان الكبرى. ■

## «رش السكّر» على «موت» وسط العاصمة

# الناس آخر من يعلم وأول من يتضرر

أحمد أبو خليل

في جلسة نقاش أجرتها أمانة عمان الكبرى مع ممثلي هيئات بعض المؤسسات العمّانية وبعض الخبراء في تخطيط المدن، كان أحد ممثلي الشركة الكندية **Bearing Point** المكلفة بإعداد المخطط الشمولي للعاصمة يقدم مداخلة حول مخططه، وفي سياق الكلام قال الخبير الكندي إنه أعد المخطط، انطلاقاً من أن عدد سكان عمان المتوقع العام 2025 سوف يصبح ستة ملايين ونصف المليون، وأن كل الخطط بُنيت على هذا الرقم. ولسوء حظ الخبير أن ممثلاً لدائرة الإحصاءات العامة كان بين الحضور، وسأل عن مصدر الرقم السكاني ذاك، موضحاً أن دائرة الإحصاءات تتوقع أن يكون عدد سكان العاصمة في 2025 بحدود أربعة ملايين وربع المليون في أعلى التقديرات. ارتبك الخبير ثم توجه إلى شابة تجلس في زاوية القاعة خلف جهاز كمبيوتر محمول وسألها عن مصدر الرقم. تمتمت الشابة بدورها قليلاً وقالت إنهم عثروا عليه في موقع إنترنت تابع لإحدى منظمات الأمم المتحدة. في هذه اللحظة وعندما لاحظ أمين عمان ارتباك الموقف تناول الميكروفون وقال مبسّطاً الحوار: «الواقع أن الأرقام كثيرة، ويمكننا العثور على أكثر من رقم، لكن الأرقام ليست كل شيء، فالمهم هو جوهر التخطيط»، واقترح مواصلة النقاش.

### هو نهج تخطيط

إنها الطريقة التي يجري بها التفكير في التخطيط للعاصمة، فالمخطط الشمولي العتيد أعدّ لسكان بنسبة أكثر من 50 في المئة عن العدد المتوقع الفعلي، وللمرء أن يتصور ماذا يعني ذلك في مختلف الحسابات ذات الصلة، وكم هي دقة الخطط المرسومة؟

لو توقف الأمر عند التخطيط على الورق لبقي مجرد تجربة في مهارات التصميم والرسم والتوقع لا تضر كثيراً ولا تفيد قليلاً، لكن بالنظر إلى بعض تفاصيل تنفيذ المخططات على الأرض، يتبين حجم الارتباك خارج القاعات أيضاً، لكنه هذه المرة ارتباك مع الأضرار، والكلام هنا يقتصر على وسط عمان الذي طاله من تفكير الأمانة وكلامها قسط كبير، وأعدت له الكثير من الخطط تحت عناوين شتى منها السياحة والثقافة والتراث، واتخذت مشاريعه مسميات أنيقة مثل «صحن عمان» أو «وادي عمان» وأحياناً «سوليدير عمان».

قبل سبعة أعوام أغلقت الأمانة مجمع رغدان للنقل، وبدأ العمل بمشروع جديد من تصميم وتمويل ياباني بقيمة ثمانية ملايين ونصف المليون دولار، وتمت إقامة مجمع مؤقت بديل إلى الشرق في ساحة في منطقة المحطة. استمر العمل لمدة ثلاث سنوات كما هو مقرر وأعلن أن الافتتاح سيترافق مع الاحتفالات بعيد الاستقلال العام 2006. لكن قبيل الافتتاح بأيام تم فجأة الإعلان أن المجمع غير صالح للمهمة التي أقيم من أجلها، وأن هناك ترتيبات أخرى.

خلال تلك السنوات الثلاث من الانتظار كان وسط البلد في المناطق القريبة من المجمع يعيد ترتيب «نفسه»، كي يستجيب للمنشأة الجديدة التي تعني عودة الحركة والنشاط بشكل أعلى من السابق كما قيل، فالمجمع «ياباني أصلي» هذه المرة وليس «تجميعاً محلياً» كما كان الوضع سابقاً.

### الصرح الحضاري

ارتبك موقف الأمانة التي ارتجلت بعض القرارات وسرعان ما تراجعت عنها، فقد أعادت تسمية البناء المقام باسم جديد هو «مجمع رغدان السياحي» وقالت إنه «صرح حضاري» لا يجوز أن يخصص للركاب ولوسائط النقل، ثم قررت أنه سيكون موقعاً لخطوط السرفيس «التاريخية»، وقصدت بذلك خطوط اللويبدة وجبال عمان والتاج والحسين، وأجبرت الأمانة بالفعل أصحاب السيارات على نقل مواقفهم للمجمع الجديد، لكن الأمر لم يكن بحاجة إلا إلى أيام حتى تبين فشل الخطوة، وتبعثر النقل في هذه الخطوط قبل أن يعود إلى وضعه السابق.

أعلنت الأمانة أن مجمع المحطة سيبقى قائماً وجرى شطب كلمة «مؤقت» وكتب بدلاً منها كلمة «دائم» على اللوحات الخاصة بذلك. لكنّ أحداً في الأمانة لم يسأل: أين ذهبت عشرات الألوف التي كانت ترتاد مجمع رغدان ولم تنتقل إلى مجمع المحطة؟ في الواقع لقد تبعثر هؤلاء على وسائط نقل خاصة تعمل بالأجرة وأسست بذلك قطاع نقل غير رسمي، كما أعاد الكثيرون ترتيب أوضاعهم باستخدام «التاكسي» فردياً وجماعياً، وغير ذلك من حلول.

### «سوليدير عمان»

لم يتوقف الارتباك هنا، فقد أعلنت «الأمانة» بابتهاج شديد أنها ستعيد النظر بوسط عمان كله، وأن حصته محفوظة ولها الأولوية وقيل للناس وللتجار انتظروا لتروا، فهناك مشروع كبير اصطُلح على تسميته «**سوليدير عمان**»، وسرعان ما تم التراجع عن التسمية لمصلحة «وادي عمان»، سيشمل المنطقة الواقعة بين مبنى أمانة عمان الكبرى القديم (مكتبة الأمانة) التي ستحول إلى فندق وصولاً إلى المحطة، ويضم المساحة الواقعة بين شارعي المحطة (الملك عبدالله الأول) وشارع الجيش وهي مساحة تبلغ 400 دونماً سيجري استملاكها لغايات المشروع الذي سيكون جنة مدينية تحوي المطاعم والحدائق والمقاهي والمتاحف. وجرى بالفعل إجبار عدد كبير من أصحاب المصالح على إخلاء محالهم، وهُدم بعضها فعلاً، وساد التوتر لدى الباقين، كما زاد الخوف على مصيرهم وطريقة تعويضهم.

ولكن مفاجأة أخرى كانت بالانتظار، ففي مطلع كانون الثاني/يناير 2010، جرى الإعلان، بشيء من الخجل هذه المرة، أن مشروع وادي عمان سيتوقف لضعف التمويل الناتج عن تداعيات الأزمة المالية العالمية. ومرة أخرى لم تسأل «الأمانة» نفسها ولم يسألها أحد عن مستوى الأذى الذي تحقق في المنطقة، من بعثرة لمصائر مئات ألوف من الناس أصحاب العلاقة في تلك المنطقة، من مستخدمي وسائل النقل، وأصحاب تلك الوسائل، ومن تجار وعاملين في شتى المجالات.

يكفي هذا القدر حول مثال واحد غني بالتفاصيل، لكن ما هو أكثر عجباً، أن «الأمانة» أقامت في وسط العاصمة، مطلع تشرين الأول/أكتوبر 2009، مسيرة أسمتها «مئوية عمان»، وكان المشهد فكاهياً؛ فقد احتفلت فقرات كثيرة في المسيرة بوسط عمان (الناس والأسواق وحتى البسطات ومحلات البالة وباعة الخضار في الشوارع)، أي الناس الذين لحق بهم الأذى. لقد كان يوماً مناسباً لرشّ السكّر على موت وسط العاصمة الذي نأمل أن يكون موتاً مؤقتاً. ■

## الليبراليون الحقيقيون لديهم ما يفاخرون به

# عمّان بين التحديث وتمجيد التخلف

حسين أبو رمان

صباح الجمعة، رفضت زوجتي مرافقتي في مشوار سريع لوسط عمّان، وقالت لي بما معناه: «لا أريد أن أكون السيدة الوحيدة وسط بحر من الرجال». أعترف أنني فوجئت بملاحظتها، مثلما فوجئت بأن موقفها له ما يبرره، لأنني بعد ساعة من التجوال، لم أرَ سوى سيدتين؛ واحدة برفقة طفل، وأخرى برفقة زوجها وأطفال.

هذا المشهد مأساوي، ويعكس أين تتجه الأمور في وسط البلد. وأنا كمواطن، رغم أن وسط عمان يحتضن بالنسبة لي أجمل ذكريات طفولتي، أشعر بالاختناق في كل مرة أضطر فيها للذهاب هناك، سواء للتسوق أو التنقل أو ما يتصل بالعمل، فهذا الوسط لم يعد «وسَطنا»، ولم يعد يجمعه شيء بـ«قلب عمان النابض»، حتى عندما نقرر تناول وجبة فول في وقتٍ ما من الليل عند «هاشم»، ربما بدافعٍ من الحنين الفولكلوري!

> **في الأردن، أكثر من أي بلد آخر، يتخذ إعلاميون وسياسيون موقفاً من قضايا التنمية، على خلفية هواجس تتصل بالصراع العربي الإسرائيلي**

«الوسط» لم يعد مقبولاً أن يستمر على هذا النحو، ويجب أن تكثّف الأمانة جهودها للإسراع بتنفيذ مشروعها الرامي إلى إعادة تأهيله.

وأكاد أجزم أن ما مرّ به وسط عمّان من تغيرات سلبية لم يكن استثناءً مقارنة مع ما مرت به عواصم كثيرة في العالم، في الفترة نفسها. فالتطور الرأسمالي المتسارع في العقود الأخيرة من القرن العشرين، رافقه توسع في إنشاء الأسواق الكبيرة التي يجد فيها المتسوق كل شيء تقريباً، من الإبرة إلى السيارة، وأدى هذا التوسع في الأسواق خارج حدود المدن أو بعيداً عن مراكزها، إلى هجر تدريجي لمراكز المدن التي باتت تعاني من مظاهر يماثلها ما يعاني منه وسطُ عمّان.

لكن السلطات المحلية والبلديات المعنية، تنبهت لما لحق بمراكز مدنها من أضرار، فنهضت بمهمة إعادة تأهيلها وتحديثها، وراعت هذه المرّة الاحتياجات المتجددة للسكان، ومن ضمنها توفير فضاءات ومساحات خضراء، ومناطق مخصصة للمشاة، واستعادت هذه المراكز ألقها بعودة النشاط التجاري والخدماتي إليها، وتحولت من جديد إلى نقاط جذب للسكن والسياحة.

من هنا، فإن مشروع إعادة تأهيل وسط عمّان الذي تنفذه أمانة عمان الكبرى، مشروع وادي عمّان، يستحق كل الدعم وينبغي أن ينجح، إلا إذا كان يجب تمجيد التخلّف، وهذا لا ينتقص من حق أحد في انتقاد هذا المشروع الكبير بهدف تطويره، أو انتقاد أي جانب أو تفصيل معيّن فيه، لكنْ هناك فرق بين النقد الذي يستهدف تصويب خلل، وبين النقد الذي يدعو ضمناً إلى إبقاء كل شيء على حاله، أو إدخال تحسينات طفيفة هنا وهناك لا تُغيّر في المضامين شيئاً.

من منظور تنموي، أجد أن كثيراً من المراقبين أو أصحاب الرأي يتخذون مواقف من قضايا ذات صلة بالتطوير الحضري دون مراعاة متطلبات التنمية المستدامة التي تعني أن علينا أن نورث للأجيال القادمة فرصاً وموارد وليس أزمات، وهذا هو الذي يبرر في كثير من الأحيان التوسع في الإنفاق على مشاريع كبرى حتى وإن كانت ذات تكلفة عالية، لأن عدم إنجازها في الوقت المناسب سيتطلب إنفاقاً مضاعفاً في وقت لاحق.

من هذا المنطلق، كنت أعتقد أن إقامة مبنى أمانة عمان ومركز الحسين الثقافي في رأس العين، كان عملاً مهماً يستشرف المستقبل، لا بل رأيت فيه مقدمة نحو إحياء وسط المدينة. ومن هذا المنطلق أيضاً كنت أعتقد منذ زمن بضرورة إعادة ترميم وتأهيل جبل القلعة، ونشرت ذلك في مقالة لي في صحيفة **الرأي** منذ سنوات عديدة. وأنا سعيد اليوم لإنجاز أمانة عمان مشروع إعادة تأهيل جبل القلعة ضمن خطتها لإحياء وسط المدينة.

في الأردن، أكثر من أي بلد آخر، يتخذ إعلاميون وسياسيون موقفاً من قضايا التنمية، على خلفية هواجس تتصل بالصراع العربي الإسرائيلي. ومن الأمثلة البعيدة والقريبة على ذلك: في العام 1997، اشتملت «حزمة الأمان الاجتماعي» على برامج خاصة بالمخيمات والمناطق المحيطة بها، وراحت تعليقات صحفية تعدّ هذا المشروع الذي نُفّذ من ضمنه آنذاك فتح شارع الأردن الذي اخترق مخيم الحسين، بمثابة مقدمة لتوطين اللاجئين. لقد كتبت بهذا الصدد مستنكراً تحويل مشاريع تحسين البنية التحتية للمخيمات إلى «فزاعة سياسية من مخاطر الوطن البديل». وها قد مرّ وقت كافٍ للاستدلال على أن تلك الهواجس ليس لها ما يبررها.

أما المثال القريب، فيتعلق بمشروع الأقاليم التنموية الذي كُلّفت لجنة ملكية بإعداده العام 2005، إذ أثارت مواقف وتعليقات صحفية بشأنه هواجسَ تفترض أنه جزء من مخطط لتصفية القضية الفلسطينية، وإلحاق الضفة الغربية بالأردن. وهدأت التأويلات حينما تم إعادة النظر في آلية تطبيق المشروع من خلال المحافظة كوحدة تنموية بدلاً للإقليم الذي يضم محافظات عدة، رغم أن جوهر المشروع في كلا الحالتين، «اللامركزية»، لم يتغير. أما الأهم من ذلك، فهو أن الزمن يثبت مرة أخرى أن أصحاب هذه الهواجس يصنعون عوالم لا أساس لها.

إن تطوير العاصمة عمّان بأفق عصري، يستثير غيرَ قليل من «المقاومة»، على خلفية أن هذا ليس من «الأولويات»، أو أنه في عُرْفِ من امتهنوا «المعارضة» مؤامرةٌ لتصفية القضية الفلسطينية، وهؤلاء لا يتوانون عن إطلاق تهمة «الليبرالية» على كل تنمية حداثية للمدينة.

الليبراليون الحقيقيون في المجتمع لديهم ما يفاخرون به، ويدافعون عنه، لكنهم يتهيبون أكثر من اللازم من الصوت الشعبوي العالي. ■

## المخطط الشمولي:

# طموح يقفز عن البُعد الإنساني أحياناً

محمد شما

في 3 أيار/مايو 2006، وجّه الملك عبدالله الثاني رسالة إلى أمين عمان الكبرى «الجديد حينها» عمر المعاني، يحثّ فيها الأمانة على موازنة «النمو السليم والحياة النوعية» مع «التوسع المزدهر والمناطق المنظمة»، والعمل سريعاً على النهوض بإعداد «مشروع تخطيط مدن جاد شامل لمدينة عمان».

الرسالة شكّلت شعلة انطلاق لمشروع المخطط الشمولي **Amman Master Plan** لمدينة عمان، ولتبدأ الأمانة عهداً جديداً بتنفيذ مشروع ينظر إليه بوصفه **متروبوليس** الشرق الأوسط.

في 12 كانون الثاني/يناير 2010، زار رئيس الحكومة سمير الرفاعي أمانة عمان بغية الاطلاع على واقع مشروع المخطط الشمولي، وبين الأمين حينها أن الأمانة «انتهت من وضع الخطة التنموية لمدينة عمان خلال العشرين سنة المقبلة، ليصار إلى تطبيقها في ظل إطار تنموي وتنفيذي مبني على المشاركة».

يهدف المخطط إلى أن يكون بمثابة برنامج عمل للتطوير المستدام ولمساعدة الأردن في تحقيق الأهداف التي خطتها الأجندة الوطنية، إذ سيواجه المخطط نموّ مجتمع عمّان، ويعالج مسائل عدة كالموارد والتراث الثقافي والموروث الطبيعي والمواصلات والبنية التحتية، بحسب ما يؤكد المعاني.

### مخطط لتوثيق تاريخ عمان

لم يكن مجرد نقلة تاريخية، انتقال مركز العاصمة عمان سياسياً وتاريخياً من ماركا إلى وسط المدينة ثم جبل عمان، الذي بدأ الحراك في العشرينيات وصولاً إلى عقد التسعينيات الذي شهد فيه وسط البلد نهضة عمرانية لافتة.

انتقال مطار ماركا المدني إلى منطقة «زيزياء»، وتحول مطار ماركا إلى عسكري، كان علامة على هجر المنطقة، زاده تمركز الحراك التجاري في وسط المدينة بدءاً من المحطة وانتهاءً برأس العين، حيث يقام صرح مبنى أمانة عمان الكبرى حالياً.

### الاتساع الشمولي

باتساع رقعة عمان من 680 كم2 إلى 1680 كم2، «أصبحت الحاجة ملحة لإعداد تخطيط مدني منظم، والخروج من دائرة الاجتهادات التي كانت سمة عمل في إدارات سابقة في الأمانة»، يقول المدير التنفيذي للمخطط الشمولي سمير صبحي.

> **طوقان: الأبراج أمر واقعي تفرضه عوامل اقتصادية، وليس مجرد خيار على الطاولة**

هذا الاتساع تمثّل بانضمام مناطق ناعور وحسبان وأم البساتين والجيزة والموقر وسحاب ومرج الحمام إلى حدود العاصمة عمان في أيار/مايو 2007، ما جعل القائمين على المخطط الشمولي يواجهون تحدياً في التعامل مع تلك المناطق غير المنظمة، ومازالت المصانع والكسارات تنتشر فيها بشكل عشوائي.

التوقعات بارتفاع عدد سكان العاصمة

عمر المعاني

في حلول العام 2025 إلى زهاء 6,4 مليون نسمة، جعل الأمانة تلجأ إلى بناء الأبراج، ويرى المعماري جعفر طوقان أن «الأبراج أمر واقعي تفرضه عوامل اقتصادية، وليس مجرد خيار على الطاولة».

مصمم برجي «بوابة الأردن» طوقان يؤكد لـ **السجل** أن الأبراج «أمر لا مفر منه اقتصادياً أمام الارتفاع الكبير في أسعار الأراضي»، لكن ذلك مشروط بوجود مخطط شمولي تنظيمي للمدن، وتخطيط حضري، وهو «الأمر الذي

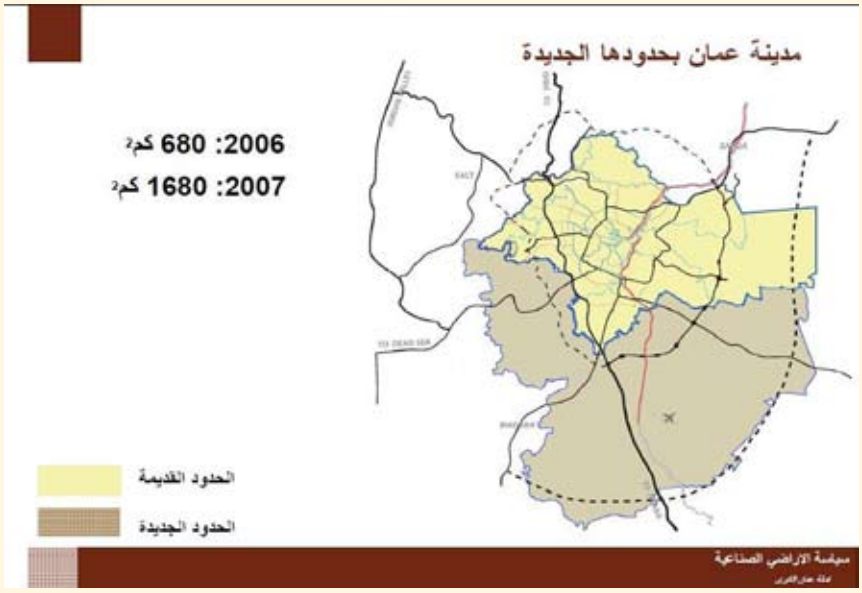

تقوم به الأمانة»، بحسب طوقان.

الحافز وراء المخطط الشمولي، وفق طوقان، هو مشروع بوابة الأردن الذي كان مفاجئاً للجميع، ما استدعى من الأمانة ومستثمر المشروع وضع دراسات وتمويل وتنفيذ تلك الدراسات لمواجهة مشكلة كثافة السير والطلب على البنية التحتية لهذا المشروع.

«الخطأ كان بغياب مخطط شمولي دارس للنسيج الحضري للمدينة»، يعلّق طوقان. لكنه يرى أنه تمّ تدارك الخطأ في المخطط الشمولي، وعولج الموضوع وتم تخصيص الأماكن «واتخذت الإجراءات التي تضمن عدم بروز نشاز كما حدث سابقاً».

مدير المخطط الشمولي في الأمانة سمير صبحي يرى أن «المخطط خطوة مهمة واستباقية لمأسسة التنظيم»، كما يعرض الإجراءات التي تتخذها الأمانة تشريعياً وتنظيمياً لاستيعاب التوسع، وتخفيف الضغط عن المدينة، وتنظيم وتوضيح وتحديد استخدامات جميع الأراضي وصفة الاستخدام.

تنتهج الأمانة في مخططها «سياسة التكثيف» على الأراضي المنتشرة في مناطق متفرقة من العاصمة عمان وتحديداً في حدودها القديمة، كما تهدف إلى زيادة «بناء طوابق إضافية على المباني المقامة والمكونة من طابقين فأقل».

صبحي يرجع هذا التوجه لسبب تحمّل الأمانة تكاليف باهظة من ملاحقة بناء المواطنين ومدهم بالخدمات المختلفة، قائلاً إن الأمانة تعمل على رفع نسبة كثافة سكن المواطنين على أراضي العاصمة من 5 مواطنين على الدونم الواحد إلى ما بين 10- 15 مواطناً، وذلك حتى عام 2025 وهو موعد الانتهاء من مشروع المخطط الشمولي المنفذ منذ العام 2006.

**وثيقة التخطيط بروح مدنية**

مشروع المخطط الشمولي يقسم إلى 7 مراحل دراسية، نُفذت منها حتى الآن 6 مراحل: تحديد مواقع الأبراج، دراسة الكاريدورات، تنظيم الأراضي الصناعية، تحديد استعمالات الأراضي، دراسة للتراث العمراني، والأخيرة التي هي قيد التنفيذ إعداد دراسات إستراتيجية.

تستهدف الأمانة من مراحل المخطط الشمولي تخطيطَ نمو عمان للعشرين عاماً المقبلة، بحيث يتم استيعاب النمو السكاني المتوقع، وتقديم الخدمات حسب الأولويات، وتجنب الاختناقات السكانية.

وكانت الأمانة حددت مناطق لتقام عليها أبراج، وهي المركز التجاري الجديد لمنطقة عمان «العبدلي»، ومركز تقاطعات الطرق الرئيسية، وفيه أربعة تجمعات مقترحة لإقامة الأبراج عليها ابتداء من وادي عبدون، ومنطقة بوابة عمان الشمالية وتقع في الجبيهة بمحاذاة شارع الأردن، وبوابة عمان الجنوبية وهي المنطقة الرابعة وتمتد من الناحية الشرقية لطريق المطار محاطة بالطريق الدائري لوادي عبدون وطريق جبل عرفات.

الأمانة تهدف عبر تنظيم مناطق صناعية إلى وضع العاصمة على الخريطة الصناعية في المنطقة، وجذب المستثمرين وتشجيع الاستثمار المحلي.

المناطق الصناعية المختارة وفق المخطط هي: سحاب وممر الموقر؛ صنفت بمناطق الصناعات الخفيفة والمتوسطة. أما منطقة القسطل الصناعية جنوب شرق طريق المطار، فتم تحديدها كمنطقة للصناعات المتخصصة.

بقية الأراضي في هذه المنطقة تم تصنيفها صناعات خفيفة ومتوسطة لتكون مساندة للصناعات المتخصصة في المنطقة نفسها. أما منطقة الجيزة الصناعية، فتم تحديدها جنوبي الجيزة كمنطقة صناعات متوسطة وخفيفة.

يؤكد الأمين عمر المعاني أن مخرجات المخطط الشمولي تفتح الطريق أمام استثمارات تقدر قيمتها بـ«البلايين» بعد الاشتغال على تهيئة البيئة التنظيمية المتطورة والثابتة في العاصمة.

**تجار: نقل مجمع رغدان إلى مجمع المحطة للنقل العام، كان له الأثر الكبير في غياب المارة**

المعاني من جانبه يرى أن التنظيم يراعي خصوصية عمان وتراثها العريق، ويشير إلى أن بداية الإعداد للمخطط الشمولي شمل جملة لقاءات مع المواطنين لاستمزاج آرائهم ومعرفة ما يريدون من عمان في المستقبل.

رغم ذلك يشتكي بعض تجار وسط البلد من قلة ارتياد محالهم أمام حركة المواطنين الذين «قلّوا» عن السابق، ويرون أن «مشاريع الأمانة التطويرية أسهمت في خفض تجارتهم منذ سنوات»، وأن نقل مجمع رغدان إلى مجمع المحطة للنقل العام كان له الأثر الكبير في غياب المارة من أمام محالهم.

يسعى مشروع «وادي عمّان» لإحياء المناطق الأثرية في وسط العاصمة وتحويل عمّان من معبر إلى المناطق الأثرية إلى مركز للتجمع التجاري والسياحي، وسيشكل المشروع نقطة لقاء وجذب لسكان عمّان من مختلف المناطق وإرجاع التجارة والأعمال والمهن التي هجرت إلى وسط المدينة.

**تجار البلد**

ثمّ مشهد اعتاد المارة من أمام محال وسط البلد رؤيته، حيث العشرات من التجار في شارع الهاشمي بوسط البلد، يجلسون يومياً قبالة محالهم في انتظار زبائنهم؛ إما لشرب القهوة أو للتدخين، في مسعى لتزجية الوقت.

أحمد أبو حمدة، تاجر أقمشة، يوضح أن

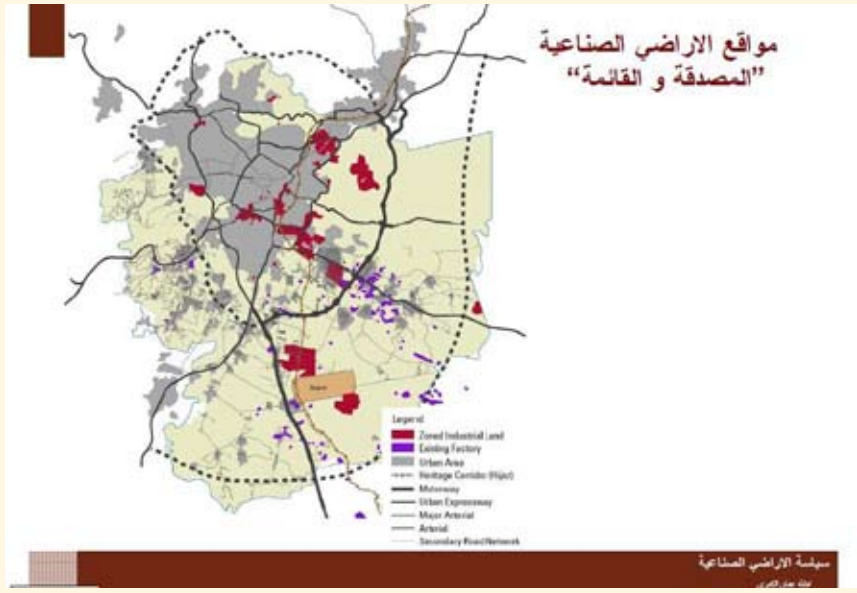

تجارته «كسدت» منذ العام 2003، وهو العام الذي نقلت فيه الأمانة مجمع رغدان إلى منطقة المحطة، «ما حدَّ من وجود الزبائن الذين كانوا يمرون يومياً من أمام المحلات باتجاه المجمع». شاطره الرأي تاجر المواد التموينية عيسى عسيلة، الذي يقول إنه «غير متأكد» من الاستمرار في محله إذا بقي الحال على ما هو عليه.

رزق الله جبارة، صاحب محل حلويات، اضطر على مدار الأعوام الأربعة الماضية إلى الاستغناء عن ثلاثة عمال لديه، وأبقى واحداً ليعاونه بنفسه على إعداد الحلويات.

فادي أبو عطيوي، شاب دأب على المرور من أمام المحال بوسط البلد، يقول إنه مع نقل خطوط السرافيس من رغدان إلى المحطة والمجمع الشمالي في طبربور، بات يزور وسط البلد «بالمناسبات». خليل العابدي، صاحب محل أدوات منزلية بجانب محل الحلويات، يرى أن ما يحصّله من محله الصغير بالكاد يكفي لقمة عيشه وعائلته، ولا يفكر بما هو قادم «خوفاً على الصحة ليس أكثر»، على حد قوله.

هذا الحال، دفع الأستاذ الجامعي سمير إبراهيم إلى إعداد دراسة أكاديمية، حيث يقوم بالتردد على التجار بشكل شبه يومي، وعقد اجتماعات معهم؛ تحضيراً لرسالة بحثية يعدها منذ سنتين، تتناول الأبعاد الإنسانية لمنطقة وسط البلد.

يقول إبراهيم: «الحال ليس على ما يرام، فبعض التجار بدأوا يفكرون بإغلاق محالهم، وهذا ما لا تريده الأمانة الرامية إلى مدّ وسط البلد بالحياة؛ الحياة لا تتأتى من الأبنية الجميلة إنما من الناس».

الكاتب الصحفي إبراهيم غرايبة يرى أن «من واجب الأمانة أن تضع في الحسبان في التخطيط والتنفيذ للمباني والأسواق حياة الناس اليومية والاجتماعية وعلاقاتهم وتفاعلهم بالمكان»، مقترحاً إمكانية «أن يكون لكل حي أو تجمع سكني من خمسة آلاف شخص هويته وعلاقته الخاصة بالمكان وبالناس، كأن يعاد تصميم الأحياء السكنية لتكون معظم شوارعها غير نافذة، وتتيح للأطفال والمشاة القدرة على التحرك والتجمع واللعب بسهولة وأمان».

القاص رسمي أبو علي ومن خلال مشاهداته اليومية، يلحظ أن «المشاريع المنفذة من قبل الأمانة لم تراع خصوصية المكان ولا المواطنين العاملين أيضاً، وهذا يبدو جلياً من خلال حجم الضرر الذي تكبده التجار هناك».

أمانة عمان الكبرى صاحبة مشروع «وادي عمان» و«تطوير الساحة الهاشمية» ترى أن التطوير يأتي منسجماً مع طابع المدينة بوصفها بوابة تمتد من الشمال الشرقي إلى وسط البلد. وتهدف إلى «تعزيز السياحة وجعل وسط البلد مركزاً للتطوير والنمو وإقامة أحياء مدنية تعج بالنشاطات التجارية».

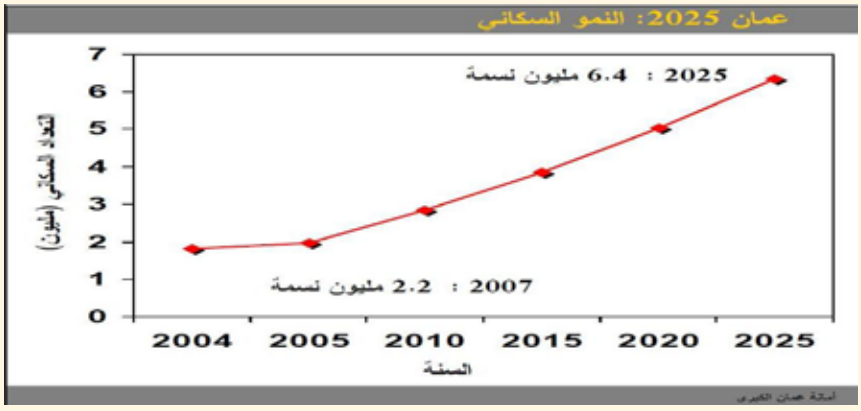


على امتداد شارع الهاشمي المحاذي للساحة الهاشمية، حتى شارع الملك طلال أقدم شوارع وسط البلد، تتوزع المحال باختلاف تجارتها على جوانب الطرق، تشكل نسيجاً جاذباً للمستهلكين والسياح على سواء، تنتظر خططاً تطويرية تحمل روحاً أكثر إنسانية على من يعمل أو يعيش في هذه المنطقة.

### الاستملاكات أزمة المخطط

استملاك أراض لسير عمل المخطط الشمولي، يعدّ من أعقد الخطوات التي نفذتها الأمانة، بخاصة بعد بدء استملاكها لأراض في حي القيسية الذي يصل عدد المساكن فيه إلى 117 في منطقة وادي عبدون، والمجاور لكريدور عبدون الممتد على شارع يصل حتى تقاطع مرج الحمام الواقع على طريق المطار.

مدير دائرة الاستملاكات في الأمانة أحمد العرموطي أكد في تصريحات سابقة أن المواطنين الذين تم استملاك أراضيهم في حي القيسية تم الاتفاق معهم وإنهاء موضوع الاستملاك، في حين أن نسبة الأراضي التي تم الاتفاق مع أصحابها لم تتجاوز 25 في المئة فقط من مساحة الأراضي.

**استملاك أراضٍ لسير عمل المخطط الشمولي، يعدّ من أعقد الخطوات التي نفذتها الأمانة**

الأمانة أعلنت في تشرين الثاني/ نوفمبر 2009 عن استملاكها نحو 450 دونماً في حي القيسية بغية إقامة مشروع مجمع الدوائر الحكومية، معها 100 دونم هي ملك للأمانة، وطال الاستملاك مساكن على مساحة 550 دونماً ممتدة من أرض المحطة حتى شارع الأمير هاشم الواصل بين عبدون وطريق المطار.

قررت الأمانة كذلك في كانون الأول/ ديسمبر 2009 العدول عن استملاك أراض في منطقة المحطة بوسط البلد ووادي عبدون لإعادة النظر في أسلوب تنفيذ مشروع وسط البلد لمتغيرات اقتضتها ظروف عدة، أبرزها آثار الأزمة المالية العالمية، وفق المعاني.

الأمين نفى حينها أن يكون قرار العدول عن بعض الاستملاكات المحدودة لعدد من قطع الأراضي يعني بالضرورة التخلي عن مشروع وسط المدينة. والعدول كان عن استملاك 116 دونماً من أصل 516 دونماً التي هي المساحة الفعلية للمشروع.

قيمة التعويضات التي وصفها الأهالي بـ«القليلة»، كانت الأمانة احتسبت خلالها المتر الواحد بـ80 ديناراً، في حين كانت قيمته لا تتجاوز 23 ديناراً، و125 ديناراً لمتر البناء فيما لا تتجاوز قيمته 45 ديناراً، بحسب رئيس لجنة الاستملاك في أمانة عمان أحمد العرموطي.

وراوحت قيمة الاستملاكات فيها بين 210 إلى 240 مليون دينار أردني، ويرى المعاني أن تعويضات الاستملاك عادلة، وأن الأمانة غير ملزمة بدفع التعويضات بما يناسب الأسعار الحالية.

آخر الاستملاكات التي كانت تنوي الأمانة تنفيذها وعدلت عنها هي استملاك 150 دونماً من أراضي منطقة المحطة لتنفيذ مشروع وسط المدينة، ويتكون من شريط يمتد بطول 4 كيلومترات وبمساحة 388 دونماً للمشروع الذي تملك الأمانة من أراضي المنطقة التي سيقام فيها زهاء 180 دونماً.

عدول الأمانة عن هذه الاستملاكات مردُّه ارتفاع قيمة التعويضات التي أقرتها المحاكم لبعض مالكي الأراضي، والتي تفوق ما قدّرته الأمانة.■

# Learn the language of your choice!

Berlitz®

130 Years of innovation

Tel.: 06 - 566 5393 / 566 8393
e-mail: berlitz@berlitz-jo.com
web: www.berlitz.com

## هيكلة إدارية للأمانة:

# رواتب أعلى لكبار الموظفين ولا استغناء عن أحد

**السجل - خاص**

في الوقت الذي يرى فيه أمين عمان الكبرى عمر المعاني أن الهيكلة الإدارية التي باشر في تنفيذها منذ ثلاث سنوات على كوادر الأمانة ودوائرها، من «أهم» إنجازاته التي يفخر بها منذ توليه قيادة الأمانة، يعتقد أعضاء سابقون وحاليون في مجلس الأمانة أن الهيكلة «لم تعد على الأمانة إلا برفع في الرواتب لكبار الموظفين بصورة مذهلة، وزيادة في البيروقراطية وتعدد المرجعيات».

المعاني، كان أكد في مقابلة مع **العرب اليوم**، 19 آب/ أغسطس 2009، أن «كفاءة الموظفين قد تحسنت بشكل ملحوظ، وأن عملية صنع القرار لم تعد مقتصرة على الأمين فقط، بل يشارك بها الجميع من مسؤولي الأمانة».

الأمين شرع فور تكليفه في حزيران/يونيو 2006، في الإعداد لمشروع الهيكلة الإدارية بعد أن تلقّى رسالة ملَكية حددت متطلبات المرحلة المقبلة، وضرورة الإعداد لمخطط شمولي لمدينة عمان، والوقوف على مستوى الخدمات التي تقدمها الأمانة للمواطنين.

**مشروع الهيكلة فرضَ على الأمانة نظاماً جديداً في الرواتب، فاقَ ما يتقاضاه مسؤولون في مؤسسات حكومية**

وبحسب مدير المركز الإعلامي في أمانة عمان مازن فراجين، فإن النظام الهيكلي الجديد يرتكز على محاور هيكلية تعكس الأهداف المؤسسية والمبادئ الحديثة، وتيسير الإصلاحات الإدارية والعمليات المطلوبة، بينما لم يعد النظام السابق يفي بالاحتياجات والمتطلبات المتزايدة للمدينة، ولم يعد ينسجم مع نظام الموارد البشرية المتبع حالياً في مؤسسة بحجم الأمانة ومسؤوليتها التي تتضاعف باضطراد.

خطة الهيكلة الإدارية التي قطعت أمانة عمان شوطاً طويلاً فيها، جوبهت بهجوم طال الأمين بوصفه القائم عليها، إلا أن قائمين على الخطة من الخبراء يقولون إن هذا «رد فعل طبيعي، نظراً لمخرجات الهيكلة التي قلّصت طبقات الإدارة وتحديد المرجعيات، فأضرّت بالتالي بمصالح بعض المتنفذين داخل الأمانة».

وفرضت الهيكلة الإدارية في بدايتها الاستغناء عن عدد من المسؤولين، كان أبرزهم وكيل أمانة عمان للشؤون الصحية والبيئية عبدالحليم الكيلاني الذي نافس عمار غرايبة على منصب «مدير المدينة»، ولم يحالفه الحظ بعد فوز غرايبة بالمنصب الأول في الأمانة، فيما نُحي الكيلاني إلى وظيفة مستشار.

الهيكلة الإدارية للأمانة، وبعد عامين من الشروع بها، أطاحت بـ8 مستشارين للأمين، مرة واحدة. فقد قررت لجنة شؤون الموظفين في 27 كانون الثاني/يناير 2010 الموافقة على إحالة مروان الفاعوري المستشار للشؤون العامة، عبد الحليم الكيلاني، يوسف البورنو، محمد وليد عزت وعبد اللّه لطفي عايش، إلى التقاعد، إضافة إلى إنهاء عقد المستشار خالد برقان. في حين نُحي نائب مدير المدينة للشؤون المالية والإدارية محمود خليفات إلى وظيفة مستشار مالي، والمدير التنفيذي للشؤون الرياضية فهد البياري إلى وظيفة مفتش، رغم أن تعيين هؤلاء جاء بناء على منافسات الهيكلة الإدارية التي أجريت العام 2009.

اللجنة وفي الجلسة نفسها، أحالت نواف إرشيدات وعلي محمد العمري إلى الاستيداع.

المتنافسون لملء الشواغر في الأمانة، يتقدمون بعد إعلان الإدارة العليا في جميع

عمار غرايبة

مناطق الأمانة ودوائرها عن توافر شواغر، بشهاداتهم وخبراتهم العملية والدورات التي تحصّلوا عليها، وبعد أن يدرسها القائمون على الهيكلة يتم استبعاد من ليس له خبرات أو شهادات تساعده في إتمام مهام ذلك المنصب، ويستدعى الآخرون إلى امتحان «تحريري»، ثم إلى مقابلة شفوية يجريها أمين عمان ونائبه عامر البشير ووزير العمل في ذلك الوقت باسم السالم، ومستشارة الهيكلة الإدارية منتهى بركات، ومستشار تطوير الأداء المؤسسي إسماعيل الأسطة.

الكيلاني لم يكن الخاسر الوحيد في مشروع الهيكلة، فقد تبعه علي الأسكر مساعد وكيل الأمانة لشؤون المناطق السابق، كونه لم يرضَ أن يكون تابعاً لنائب مدير المدينة لشؤون الخدمات، وطالب أن يرتبط بمكتب أمين عمان مباشرة، عندها اصطدم مع المعاني في أحد اللقاءات وقدم استقالته، فقبلها الامين فوراً، إضافة إلى مدراء كبار خسروا مناصبهم، مثل مدير الأبنية السابق أمجد حرز اللّه، ومدير تطوير الموارد البشرية السابق محمود أبو الراغب.

وفقاً للمستشار الإعلامي للأمين، ناجح أبو الزين، فإن مشروع الهيكلة الذي تقوم على تنفيذه شركة **watson wyatt** الكندية،

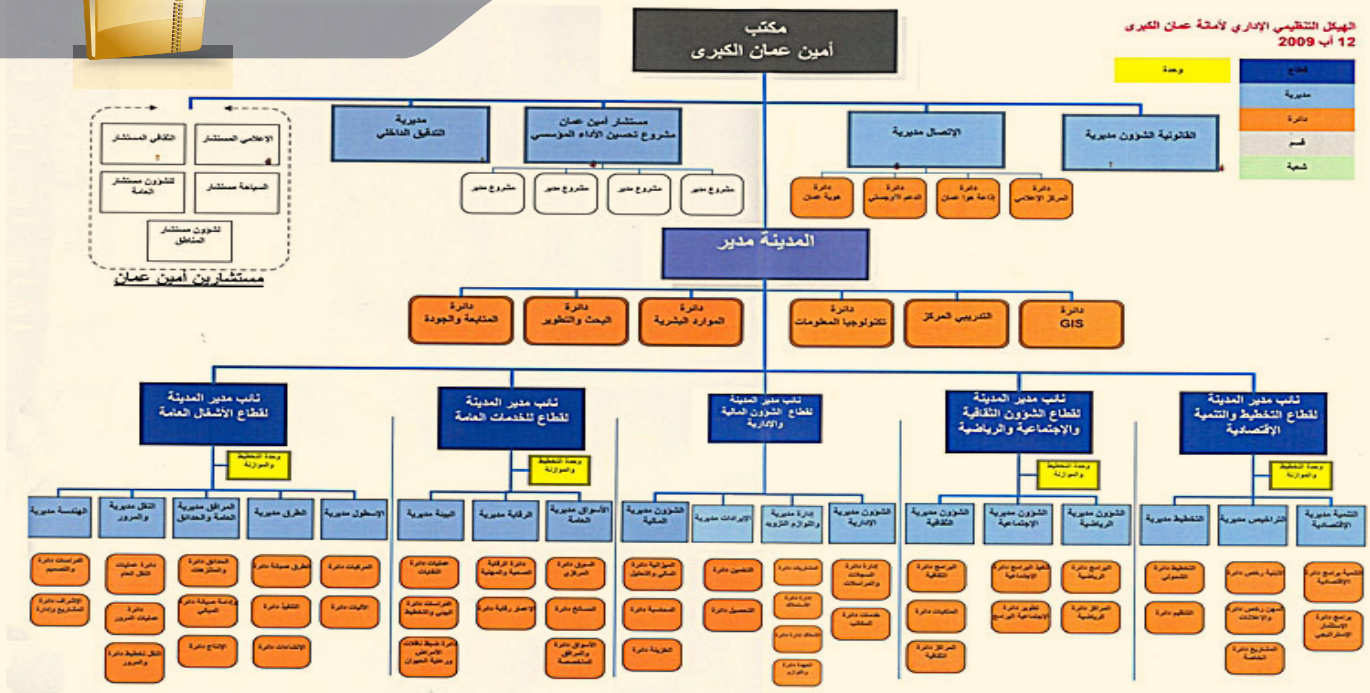


بمشاركة خبراء دوليين، سيكلف الأمانة ما يقارب مليونَي ديـنـار، قيمة عطاء الشركة المنفذة للمشروع، في الوقت الذي أكد فيه مدير سابق في الأمانة أنهى المعاني خدماته بصورة مفاجئة قبل نحو عام، فضّل عدم ذكر اسمه، أن «مشروع الهيكلة كلّف الأمانة ما يقارب خمسة ملايين دينار حتى الآن»، وهو ما لم ينفهِ أحد المدراء المقربين من مشروع الهيكلة في الأمانة اشترط عدم نشر اسمه.

**أبو الزين: مشروع الهيكلة الذي تقوم على تنفيذه شركة watson wyatt الكندية، بمشاركة خبراء دوليين، سيكلف الأمانة ما يقارب مليونَي دينار**

مشروع الهيكلة فرضَ على الأمانة نظاماً جديداً في الرواتب، فاقَ ما يتقاضاه مسؤولون في مؤسسات حكومية، بل فاق ما يتقاضاه أمين عمان نفسه من راتـب، فإدخال خبرات محلية وعربية إلى الأمانة أحدثَ قفزة نوعية في رواتب هؤلاء الخبراء، من بينهم المستشار لشؤون النقل العام الذي يتقاضى راتباً يصل إلى 54 ألف دينار سنوياً والذي عُين مؤخراً مديراً تنفيذياً للنقل، وكذلك المدير التنفيذي للشؤون القانونية المحامي أحمد طهبوب الذي يتقاضى راتباً يصل إلى 48 ألف دينار سنوياً.

كما عملت الهيكلة على تعديل ورفع راتب نواب مدير المدينة، لتتساوى ورواتب المدراء التنفيذيين الذين قدموا من خارج الأمانة، وآخر هذه التعديلات ما طرأ على راتب مدير المدينة الذي رُفع من 4500 دينار إلى 6500 دينار وبأثر رجعي اعتباراً من منتصف العام 2009 وحتى مطلع 2010، إضافة إلى تعديل رواتب عدد من المدراء التنفيذيين ممن هم من داخل الأمانة ولم يأتوا من الخارج.

أمين عمان عمر المعاني دافع عن الرواتب العالية التي فرضتها الهيكلة الجديدة، بأن هذه الرواتب أقل مما يتقاضاه نظراؤهم في القطاع الـخـاص، كـون هـذه الخبرات متخصصة في مجالات غير موجودة في الأمانة، أمثال خبرات النقل العام وأنظمة الأوراكل وغيرها، و«حتى نحافظ عليها من التسرب إلى القطاع الخاص، فلا بد من رفع الرواتب لتبقى الأمانة محتفظة بهذه الخبرات».

إلا أن انتقادات كثيرة لقيها هذا القرار، رغم أنـه صـادر عن لجنة شـؤون الموظفين التي يرأسها المعاني، المشكّلة من مدراء صغار في الأمانة وأعضاء في مجلسها. عضو مجلس الأمانة المحامية إيمان المفلح قالت في تصريح لـ **السجل** إن «الهيكلة الإدارية لم تنصف أحداً، فموظفو الصفين الأول والثاني عُدِّلت رواتبهم بصورة خيالية، أما صغار الموظفين فلم يلمسوا أي تغيير في رواتبهم أو أي تطوير وظيفي لهم».

هيكلة الأمانة لم تنهِ خدمات أي من العاملين لديها، ولم تؤدِّ للاستغناء عن أعداد كبيرة من الموظفين بحسب ما توقّع موظفون فيها، رغم ما أقر به الأمين في جلسة لمجلس الأمانة قبل عامين بوجود «ترهل وزيـادة غير مبررة»، إذ يزيد عدد الموظفين في أمانة عمان عن 22 ألف موظف.

على أرض الواقع، فإن مخرجات الهيكلة الإدارية في أمانة عمان أفرزت مدير المدينة، وهو الرجل الثاني في الأمانة بعد أمينها، تبعه تحضير الهيكل التنظيمي الجديد لأمانة عمان الذي أعاد توزيع المهام باعتماد مبدأ التخصص، حيث تم تقسيم الأمانة إلى خمسة قطاعات رئيسية هي: قطاع الأشغال العامة الذي شغله فـوزي مسعد، قطاع الخدمات العامة الـذي شغله مصطفى اللوزي، قطاع الشؤون المالية والإداريـة الـذي شغله محمود خليفات، قطاع التنمية الاقتصادية الذي شغله بشار حدادين، وقطاع الشؤون الثقافية والاجتماعية والرياضية الذي شغله هيثم جوينات.

بحسب الهيكل التنظيمي الجديد، فإن عدد المدراء التنفيذيين الذين يعملون تحت إشراف النواب الخمسة لمدير المدينة، وصل إلى 22 مديراً تنفيذياً، في حين بلغ عدد المدراء الآخرين ممن يعملون «تحتهم» 48 مديراً، والمجموع هو 70 مديراً، وكان عدد المدراء في الأمانة قبل إجراء الهيكلة يراوح بين 50- 55 مديراً بشكل كامل.

وترسم الهيكلة الإدارية الجديدة آلية العمل التي يسير عليها المدراء والمسؤولون الجدد ضمن خطط سنوية محددة لم تكن مفعّلة في السابق، إذ يكلف المدير التنفيذي للتطوير والتخطيط بوضع خطة سنوية لكل قطاع من قطاعات الأمانة للسير عليها ومن ثم دمج تلك الخطط جميعها في خطة عمل واحدة. ■

## الوضع المالي للأمانة:

# زيادة الأصول واستدانة لدفع التعويضات

عماد السعايدة

لم تتجاوز موازنة بلدية عمان في عامها الأول 1909 قبل تأسيس الإمارة، ثلاثة آلاف غرش عثماني، بحسب التقديرات، و«الغرش» جزءٌ من الليرة الذهبية التي كانت عملة الدولة العثمانية في ذلك الوقت، وكان عدد سكان المدينة ما بين 2115-4000 شخص، ومساحتها نحو كيلو متر مربع.

اليوم باتت أمانة عمان الكبرى تمثل المؤسسة الخدمية الأكبر في الأردن بفضل موازنتها التي وصلت العام الجاري إلى 408 ملايين دينار، وتقدم خدماتها البلدية لأكثر من 2,5 مليون نسمة وبمساحة تزيد عن 1680 كم2.

موازنة أمانة عمان تفوق اليوم موازنة البلديات الكبرى المجاورة للعاصمة مجتمعةً، إضافة إلى موازنة وزارة البلديات نفسها التي وصلت العام الجاري إلى 13 مليون دينار فقط .

آخر موازنة في عهد أمين عمان السابق نضال الحديد العام 2006 بلغت 143 مليون دينار، وبعجز 20 مليون دينار، أعلن الحديد يومها أن تغطية العجز ستتم من وفورات السنوات السابقة.

**المعاني: هذه الاستملاكات تشكل أصولاً مالية ثابتة وذخراً إستراتيجياً للأمانة**

ومنذ سنوات قريبة لم تكن أمانة عمان تشتكي من سوء أوضاعها المالية وعجز موازناتها، ولم يكن الحديث يدور عن مديونيتها، عكس ما هو قائم اليوم من مديونيات للبنوك واستملاكات أراض بملايين الدنانير، جزء كبير منها لم يُدفع لمُستحقيه، إضافة إلى عجز مالي وصل قرابة 50 مليون دينار.

وفي خبر لصحيفة **الغد** نشر في 28 كانون الثاني/يناير 2009 قال نائب مدير المدينة للشؤون المالية والإدارية محمود خليفات، إن العجز المالي في موازنة أمانة عمان الكبرى للعامين 2007 و2008 على التوالي بلغ 113 مليون دينار.

ووفق ما أكده خليفات للصحيفة فإن العجز المالي في موازنة الأمانة للعام 2007 بلغ 85 مليون دينار تم سداده بالكامل من خلال قرض حصلت الأمانة عليه بمبلغ 60 مليون دينار كإسناد قروض، و15 مليون دينار اقترضتها من بنك تنمية المدن والقرى، فضلا عن 10 ملايين سددت من أموال الأمانة.

مؤخراً أصبحت أمانة عمان مدار حديث العديد من الأوساط، بخاصة البرلمانية والإعلامية والحكومية أيضاً، حول وضعها المالي، وذلك عقب إعلانها موازنتها للعام 2010 والبالغة 408 ملايين دينار. حيث واجهت الموازنة شكوكاً في صحة الرقم المعلن، في حين اتّهمها أعضاء في مجلس الأمانة، هم محمد المناصير وعبد الجليل العبادي وعلي الحديد، بأنها «وهمية وغير حقيقية، لغايات إخفاء العجز وتدارك الشّحّ المالي الذي تواجهه الأمانة».

بيد أن أمين عمان، وفي التقرير نفسه الذي نشرته الصحيفة، طمأن أعضاء المجلس ووسائل الإعلام خلال جلسة مناقشة الموازنة، على الوضع المالي في أمانة عمان، وقال: «الوضع المالي سليم ولا يعاني أي نقص أو ضعف»، نافياً ما أشيع مؤخراً حول عدم استقرار الوضع المالي للأمانة.

وفي الوقت الذي يقول فيه عضو سابق في الأمانة من المنتخبين عن مناطق شرق عمان إنها «تمرّ في أصعب الظروف المالية»، ودليل ذلك عرضها عدداً من قطع الأراضي المملوكة للأمانة في منطقة عبدون للبيع، إضافة إلى لجوئها لعدد من البنوك للاقتراض، فإن الأمانة وعلى لسان أمينها عمر المعاني تقول: «هذه الاستملاكات تشكل أصولاً مالية ثابتة وذخراً إستراتيجياً للأمانة»، ستمكنها من تنفيذ العديد من المشاريع الاستثمارية لخدمة مستقبل المدينة، وستعود عليها بعوائد مالية كبيرة، و«لو أرادت الأمانة أن تضع في حساباتها أن تبيع هذه الأراضي التي تبلغ قيمتها ملايين الدنانير فهي كافية أن تسدد مديونيتها وأكثر».

وحول واقع وسط المدينة، أقرّ أمين عمان، في العديد من الجلسات واللقاءات مع تجار وسط البلد، أن الواقع التجاري لوسط المدينة يتدهور أكثر فأكثر من عام لعام، وأن الأمانة بصدد إطلاق مشروع تطوير وسط المدينة «مشروع وادي عمان» لإعادة روح الحياة إليه.

«الأمانة»، ومن خلال سياسة ترشيد الإنفاق التي انتهجتها منذ كانون الأول/ديسمبر 2009، ألمحت إلى شحّ في إيراداتها المالية، وهو ما سببته تداعيات الأزمة المالية العالمية، إذ تعثر عدد من المشاريع الكبرى في العاصمة، بخاصة مشاريع الأبراج ذات الطوابق العالية التي كان من الممكن أن تحصل منها الأمانة على إيرادات عالية بدل رسوم وضرائب تحسين وتراخيص، إضافة إلى عدم إقبال معظم المواطنين على دفع ما ترتّب عليهم من ضرائب ورسوم ومسقفات وعوائد تحسين.

موازنة الأمانة العام 2010 الواقعة بين مطرقة المشاريع التنموية والخدمية وسندان الديون وخدمة الديون، دفعها إلى التراجع عن جزء من استملاكات منطقة المحطة والمهاجرين «وادي عبدون» لغايات توفير السيولة المالية في صندوقها باستمرار.

إلا أن أمين عمان أكد في خبر نشرته صحيفة **العرب اليوم**، 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2009، أن «العدول عن استملاك 150 دونماً في منطقة المحطة بوسط البلد ووادي عبدون، جاء لإعادة النظر في أسلوب تنفيذ المشروع، ولمتغيرات اقتضتها ظروف عدة، أبرزها آثار الأزمة المالية العالمية».

وأضاف المعاني في التصريح نفسه، أن «ارتفاع المبالغ التي أقرتها المحاكم لبعض ملاكي الأراضي تفوق بشكل كبير تقديرات الأمانة لسعر الأراضي حسب السوق حين تم

استملاكها»، لذلك تم العدول عن استملاك 116 دونماً من أصل 516 دونماً، هي المساحة الفعلية للمشروع.

مسودة مشروع موازنة 2010، تكشف أن الأمانة عظّمت من إيراداتها بـ«صورة متفائلة جداً»، مقابل إعادة تقدير الإيرادات للعام 2009، إذ وصل تقدير إيراداتها العام 2010 إلى 360 مليون دينار، مقابل 242 مليون دينار للعام 2009، وهو ما عارضه أعضاء منتخَبون في مجلس الأمانة منهم محمد المناصير العضو عن منطقة وادي السير، والمحامي عبد الجليل الزيود عن منطقة بدر الجديدة، والمحامية إيمان رياض المفلح عن منطقة زهران عند مناقشة مشروع الموازنة، إذ أكدوا أن الإيرادات ستنخفض العام الجاري لاستمرار آثار الأزمة المالية وتأثيراتها على المواطنين.

نائب مدير المدينة للشؤون الإدارية والمالية محمود خليفات، كشف خلال جلسة مناقشة مشروع موازنة 2010 بمجلس أمانة عمان في 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2009 عن قيمة المبالغ المترتبة على المواطنين لصندوقها، والتي لم تسدَّد منذ سنوات طويلة والبالغة 165 مليون دينار، إضافة إلى 82 مليون دينار رسوم وعوائد تحصيل على المباني العالية، الأبراج، وهي أكثر من كافية لتغطية العجز المالي للأمانة، حسب رأيه.

خليفات، وفي الجلسة نفسها، أعلن أن الأمانة ستواصل سياستها التي عملت عليها في موازنة العام 2009؛ من حيث إجراء «مراجعة شهرية» للإيرادات والنفقات، والمواءمة بين التدفّق النقدي والإنفاق «حفاظاً على ديمومة عمل المؤسسة وإنجاز مشاريعها حسب الأولويات»، وهو ما أكده رئيس اللجنة المالية في مجلس الأمانة عمر اللوزي.

مصادر إيرادات الأمانة متنوعة، منها ما تحصل عليه بصورة طبيعية؛ إيرادات عن طريق الحكومة بدل عوائد المحروقات وتبلغ العام الجاري 30 مليون دينار، وإيرادات ذاتية عن طريق الأمانة، وهي ضريبة الأبنية والأراضي والمسقفات، وتصل العام الجاري إلى 50 مليون دينار، إضافة إلى رسوم رخص المهن واللوحات الإعلانية والحرف والصناعات ونفايات المهن، وتقدر للعام الجاري بـ30 مليون دينار.

هناك أيضاً إيرادات أملاك الأمانة التي تشمل رسوم المسالخ وعوائد إيجارات الأبنية وبيع الأراضي ورسوم السوق المركزي وعوائد إيجارات السوق المركزي وإيرادات الحدائق، إضافة إلى عوائد استثمار الأسهم والشركات وإيرادات مدينة الجبيهة وأثمان المقابر، وتقدر العام الجاري بـ39 مليون دينار.

إيرادات الأمانة تشمل كذلك رسوم مواقف السيارات ورسوم عقود الإيجار ورسوم الدلالة ورسوم الأبنية ورخص البناء ورسوم نفايات المنازل والغرامات وبدل تمديد الشبكات ومخالفات السير، وإيرادات النقل العام ومساهمات الحكومة في الأنفاق والجسور، وإيرادات دعم مشاريع المنحة الفرنسية ومنحة البنك الدولي للدراسات والنقل والمشاريع الممولة بقرض من البنك الدولي، وقروض تمويل النقل العام، إضافة إلى قروض وسندات التنمية الخاصة بالأمانة.

في النفقات، فإن الرواتب والأجور تبلغ ما نسبته 21 في المئة من إجمالي النفقات بحسب مشروع الموازنة العام الجاري، إذ قُدِّرت رواتب الموظفين والعاملين والمستخدمين بعقود في الأمانة للعام 2010 بحوالي 85 مليون دينار، في الوقت الذي قدرت فيه الأمانة أعداد موظفيها والعاملين لديها والمستخدمين بعقود بـ22 ألف موظف، وهو رقم قابل للزيادة في ظل إعادة الهيكلة الإدارية التي أطلقتها الأمانة قبل عامين.

الأمانة تقلّل من شأن قيمة العجز المالي في موازنتها والبالغ 48 مليون دينار، بالقول إنه سيتم تغطيته من خلال زيادة تحصيلات الأمانة من ضريبة الأبنية والأراضي والتحققات الأخرى والرسوم الإنشائية والمهن والإعلانات المتراكمة على المواطنين عبر اتخاذ عدة إجراءات، منها متابعة تنفيذ اتفاقية وزارة المالية والأمانة لتحصيل مستحقات الأمانة من خلال الشؤون القانونية، ووضع خطط إعلامية مع تفعيل قسم المتابعة القانونية، والالتزام بآلية التقسيط للضرائب والرسوم، وضبط النفقات، بخاصة الجارية منها، وجدولة طرح العطاءات، ومنح حوافز للمواطنين لتسديد التزاماتهم المالية. ■

# لص في السوق المركزي

**قام محاسب في السوق المركزي، عند نهاية عمله يوم 28 تشرين الأول/أكتوبر 2009، بسرقة مبلغ 74 ألف دينار يمثل إيرادات «الكاش» لذلك اليوم، فيما أودع الإيرادات من الشيكات في البنك لحساب أمانة عمان الكبرى.**

**المستشار الإعلامي لـ«الأمانة» ناجح أبو الزين، أكد أن عملية الاختلاس «فردية»، قام بها موظف يعمل محاسباً في السوق المركزي، دون وجود أي متهمين آخرين من السوق في هذه القضية.**

**أبو الزين أضاف أن انكشاف قضية اختلاس كبيرة في وزارة الزراعة جعلت المواطنين يعتقدون أن عملية السرقة التي تمت في السوق المركزي مشابهة، لافتاً إلى أن المحاسب كان وقت اكتشاف القضية من قبل أجهزة الأمانة خارج البلاد، وفي إجازة سنوية عادية.**

**عملية الاختلاس، تكشفت بعد قيام رئيس قسم المحاسبة بمطابقة مدخلات السوق المركزي من مبالغ، وما تم إيداعه في البنك، وهي عملية تتم نهاية كل شهر، وبذلك تم اكتشاف العملية وتحديد الفاعل.** ■

## مشروع وادي عمان

# آمال التطوير تحفُّها هواجس إلغاء ذاكرة المكان

سامي محاسنة

مشروع تطوير وادي عمان «سيعزز الهوية العمرانية العمانية من خلال تصاميم تراثية لخلق مدينة عالمية مفعمة بالحياة، لمزج تراثها مع التطور العمراني، وإزالة التشويه والعشوائية». هذا ما يراه أمين عمان الكبرى عمر المعاني؛ غير أن هناك تخوفات يتسبب بها المشروع، منها «تنفيذ عمليات هدم غير مدروسة لمبانٍ تراثية أو ذات صلة بالتاريخ الحضاري للمدينة»، بحسب المعماريَّين علي أبو غنيمة وعمار خماش، يبددها الأمين الذي أكد في لقاء فريق **السجل** معه، «حرص الأمانة على عدم هدم أي مبنى تراثي».

المشروع تبلغ مساحته نحو 400 دونم، وتشمل منطقة التطوير شرق الساحة الهاشمية، وتمتد من منطقة اليرموك التي يحدها شارع الملك عبد اللّه الأول شمالاً حتى شارع الجيش الرئيسي جنوباً. وهو مقسم إلى ثلاث مناطق؛ الأولى منطقة وادي فيلادلفيا التي تضم المدرج الروماني، مبنى البلدية القديم (الذي تم إعادة تأهيله ليصبح فندقاً من طراز البوتيك)، بيت الشعر ومحطة رغدان القديمة، وسيتم إعادة تأهيلها لتصبح منطقة تجارية لتشمل مكتبة عامة وفندقاً.

هذه المنطقة التي تبلغ مساحتها نحو 90 دونماً، من المتوقَّع أن «تُـزوَّد بوسائل الراحة والرفاهية والأمـان» بحسب القائمين على التخطيط للمشروع في الأمانة، لتجذب عدداً أكبر من السياح، وستُربط القلعة بالمدرج الروماني عن طريق سكة حديد معلّقة.

أما المنطقة الثانية، وادي رغدان، فتتكون من مبانٍ ذات استخدامات متعددة وممر للمشاة. ومن خلال تطويرها، ستزيد المناطق التجارية والوحدات السكنية التي ستتوافر 10 في المئة منها بأسعار في متناول المواطنين، وتبلغ مساحة المنطقة نحو 230 دونماً.

المنطقة الثالثة هي وادي المحطة، وتبلغ مساحتها نحو 145 دونماً. وتضم هذه المنطقة مركزاً مشتركاً، و«سيصدر الإعلان عنها منفصلاً كفرصة استثمارية محتملة»، كما جاء في توضيح المشروع على الموقع الإلكتروني لـ«الأمانة».

بدوره، يطمئن مدير المشاريع الخاصة في أمانة عمان الكبرى بشار حدادين، المواطنين «أنه لن تكون هناك عمليات هدم وإزالـة في شارع فيصل» وسط المدينة.

عميد كلية العمارة في جامعة آل البيت علي أبو غنيمة، يرى أن «هناك إشكاليات في المشروع، وأنـه غير متكامل، وإدارتـه ليست إيجابية». يعتمد أبو غنيمة في تقييمه للمشروع على إدارة وتنفيذ شارع الرينبو، ويقول: «فلسفة إدارة الأمانة للمشاريع، بخاصة شارع الرينبو، قضت على الأنسنة في عمان، وحوّلت الشارع إلى بعد اقتصادي بحت»، وهو ما يرى أنه «سيؤدي إلى هجرة سكان الشارع إلى مكان أكثر هدوءاً، وبيع بيوتهم لتصبح مطاعم ومقاهي ومحلات تجارية».

لكن حدادين يدافع عن ما قامت به الأمانة، ويـرى أنها أسهمت فـي إعـادة الحياة لشارع الرينبو، ويؤكد: «لم نجر سوى تدخلات بسيطة في الشارع أعـادت الحيَاة إليه بعد الإهمال». وهو ما يخالفه فيه أبو غنيمة الذي يعتقد أن المشروع «قضى على البنية السكانية»، مضيفاً: «المصيبة أن المعماريين الذين صمموا الرينبو هم أنفسهم الذين صمموا وادي عمان! الوضع مأساوي جداً».

أبو غنيمة الذي كان مستشاراً لأمين عمان السابق نضال الحديد، يواصل انتقاده لأداء الأمانة، بقوله: «كانت لدي وجهة نظر ضد إنشاء شارع الوكالات في الصويفية، الذي ثبت فشله بعد سنوات من إنشائه، وسيؤدي إلى مشاكل كثيرة»، ويوضح: «لا يمكننا بيوم وليلة أن نصير مثل باريس وروما».

أمين عمان ردّ على هذه الانتقادات وسواها، خلال لقائه برئيس وأعضاء غرفة تجارة عمان في 21 كانون الأول/ ديسمبر 2009 بالقول: «سيصبح وسط عمان أرقى مناطق عمان على الإطلاق بعد 5 سنوات»، مشيراً إلى أنه تم استملاك نحو 380 دونما تمتد من محطة الخط الحجازي حتى مقر الأمانة، بما فيها تكية أم علي وبعض مطاحن الحبوب، لغايات تطوير وسط عمان.

المعاني كان أعلن أن التكلفة الإجمالية للمشروع «قد تصل بليون دينار»، مشدداً على أن الأمانة بموازنتها السنوية التي تصل 408 مليون دينار للعام 2010، «لن تدفع من موازنتها لإقامة هذا المشروع»، بخاصة قيمة الاستملاكات التي نفذتها في موقع المشروع التي وصلت إلى 120 مليون دينار.

مشروع وادي عمان «بدأ فعلاً» كما يقول حدادين، فجبل القلعة انتهى العمل به، والساحة الهاشمية سينتهي العمل بها خلال عام ونصف العام، والجزء الثالث من المشروع سيرفد ساحة فيصل وشارع فيلادلفيا، إضافة إلى الانتهاء من تصميم ساحة فيصل، والعطاء سيتم طرحه العام الجاري، مبيناً أن التصاميم «راعت أن تكون الساحة محفزاً للمستثمرين والمحلات التجارية.

أما وادي فيلادلفيا، فيبدأ العمل فيه من المبنى القديم للأمانة الذي سيتم تحويله إلى **أوتيل** تراثي. ويبين حدادين أن العمل جار على تصميم بيت الشعر، وتتوقع الأمانة من خلال هذا التغيير «أن تصبح منطقة وسط البلد محجّاً للسياح من خلال استقبال مجمع رغدان السياحي لباصات السائحين».

بحسب الدراسة التي أجراها «مركز التراث» لصالح الأمانة، وأطلع حدادين **السجل** على معالمها، هناك 1700 مبنى تراثي ستكون محل اهتمام المشروع. الدراسة مسحت جميع المباني في المدينة، وتم تقسيم المباني إلى ثلاثة أقسام؛ «أ» لا يجوز هدمه، وأي تعديل عليه لا يتم إلا بعد دراسة متأنية، «بـ» ممنوع هدمه، ويُسمح بالإضافة عليه، والقسم «ج» يمكن هدمه وفق شروط معينة، وإذا جرى الهدم يجب إعادة البناء وفق مواصفات البناء التراثي في عمان للحفاظ على هوية المنطقة.

الأمانة، وفق حدادين، ستعمل على تنظيف واجهات المباني التراثية في شارع فيصل، بسبب التشويه الذي أصابها، سواء من البيئة أو من فعل الإنسان.

وسط المدينة، كما يطرحه مشروع وادي عمان، سيصبح أكثر جذباً، فـ«السنوات الأخيرة كانت طاردة للسكان والمستثمرين، حتى أولئك الذين قدموا إليها منذ نهاية القرن التاسع عشر». تتوخى الأمانة من المشروع إعادة ذاكرة المكان، يقول حدادين: «وسط البلد لم يعد يرتاده سوى كبار السن، في محاولة للعودة بالذاكرة إلى الماضي». وعن إمكانية العبث بالتراث أو العشوائية في التعامل معه، يوضح: «كل تدخل سيكون مدروساً، لأن المكان حسّاس، ونريد الحفاظ على روح المكان، ونحصل على أكبر قيمة إيجابية منه، ونحن نعلم مدى التخوف لدى بعضهم من إمكانية تشويه وجه وسط البلد، لكنّنا درسنا المكان لأشهر طويلة».

تكلفة مشروع وادي عمان تبلغ نحو 69 مليون دينار، بالإضافة إلى المبالغ التي سيدفعها المستثمرون في **أوتيل عمان** التراثي، وغيرها من التحسينات، فتأهيل جبل القعلة كلّفَ 2,5 مليون دينار، والساحة الهاشمية 6 ملايين دينار، أما حزمة مشاريع مجمع رغدان و**الأوتيل** وبيت الشعر والقطار السككي الذي سيُجَر بحبال من المدرج الروماني إلى جبل القلعة فتبلغ تكلفتها 60 مليون دينار، وساحة فيصل حوالي مليون دينار، في حين تنتظر الأمانة دخول مستثمرين إلى مشروع وسط البلد، بحسب حدادين.

خبير المعمار التراثي عمار خماش يقول لـ **السجل** إن «المنطقة من أمانة عمان القديمة وحتى مجمع رغدان أُهملت» في العقود الماضية، ما أدّى إلى هجرة التجار والحياة الاقتصادية والسكان من وسط البلد إلى غرب عمان. ويشير خماش إلى أن «الحياة تراجعت في وسط البلد، وأصبح الموقع للأسف مكاناً للتلوث والضجيج والهواء الملوث، وسكناً للعمال الوافدين، بدلاً من أن يظل رمزاً للأصالة والتراث». ويتابع بقوله: «من يملك مصلحة أو محلاً تجارياً، هربَ من وسط عمان إلى غربها».

الموقع الإلكتروني لأمانة عمان الكبرى، يبين أن من أهداف المشروع «إقامة أحياء سكنية متكاملة، تتمتع بنماذج ونوعيات مختلفة من المساكن، بخاصة أن عمان واحدة من أسرع المدن في معدلات النمو السكاني على مستوى المنطقة، مع إمكانية تضاعف هذا النمو في عشر سنوات».

وبحسب الموقع، أثبت التقييم الحالي والدراسات صلاحية بناء ما مجموعه 475 ألف متر مربع للتطوير والاستخدام، ويضم المركز التجاري الكبير، البيع بالتجزئة، الفنادق والتنمية السكانية. ولم يغب عن بال المخططين، بحسب الشرح عن المشروع، تخصيص مساحات مفتوحة وأخرى خضراء، لإبراز التاريخ الطبيعي للمنطقة، ولتحسين نوعية الحياة لأولئك الذين يعيشون ويعملون في وادي عمان والمناطق المحيطة بها.

الملك عبدالله الثاني كان زار جبل القلعة، في 15 كانون الأول/ديسمبر 2009، وأكد أهمية المشروع في الحفاظ على تاريخ عمان، موعزاً بتوفير البنى التحتية اللازمة له لتعزيز دور هذا الموقع كمقصد سياحي مهم لزوار المدينة، وإثراء السياحة الداخلية. كما وجّه إلى الاستمرار في تنفيذ المشروعات التي تحافظ على المواقع التراثية بما يتلاءم مع عراقة وتاريخ عمان ويواكب روح العصر والحداثة. ■

## معهد عمّان للتنمية الحضرية:

# تخطيط المدن وتنظيم الانتماء إليها

غيداء حمودة

تأسس معهد عمان للتنمية الحضرية في حزيران/يونيو 2008 بوصفه منظمة غير ربحية تعمل كمركز عالمي للتميز في مجال الحاكمية الحضرية، بما في ذلك تخطيط المدن وإدارتها وقيادتها والانتماء إليها، وتطوير المجتمعات المحلية، وإعادة هيكلة المؤسسات في الأردن ومنطقة الشرق الأوسط.

فكرة تأسيس المعهد الذي ما زال يعمل يداً بيد مع أمانة عمان الكبرى على وضع مخطط شمولي للعاصمة، انبثقت بهدف مأسسة الخبرات التي عملت على وضع المخطط؛ سواء من العاملين من داخل الأمانة أو من خارجها.

إنشاء المعهد جاء بعد حيازة المخطط الشمولي لمدينة عمان الذي وضعته الأمانة على عدد من الجوائز، منها جائزة «القيادة العالمية في تخطيط المدن» العام 2007 لفئة مشاريع تخطيط المدن وتطويرها، إضافة إلى «جائزة المدينة» عن قارة آسيا في العام نفسه.

المعهد المملوك حالياً لأمانة عمّان ويترأس مجلسه الإداري أمين عمّان، حلّ مكان شركة الاستشارات الخارجية **بيرنغ بوينت** التي استعين بها أصلاً للعمل على المخطط الشمولي.

يجمع المعهد الذي يصل عدد العاملين فيه اليوم إلى 55 موظفاً، مجموعة من الشبان اللامعين من المخططين والمصممين الحضريين الأردنيين الذين يتميزون بدرجات علمية متميزة، حصل العديد منهم عليها في الخارج. وقام المعهد، في سياق جمع الكفاءات الأردنية في بوتقته، باستقطاب خبرات أردنية تعمل في الخارج للعودة إلى عمان والعمل فيه، فضلاً عن توظيفه عدداً من الخبرات الأردنية الكفؤة في مجالات مختلفة وخريجين جامعيين متميزين، وبحسب نائب المدير العام للأبحاث والتواصل هانية مرقة.

مرقة بيّنت، في حديثها لـ **السجل**، أن خدمات وبرامج المعهد تدور حول محورين أساسيين، أولهما تقديم خدمات استشارية لمؤسسات في القطاعين العام والخاص، فضلاً عن مؤسسات غير ربحية حول مواضيع ذات علاقة بالتنمية الحضرية، وثانيهما قيام المعهد بأعمال البحث والتواصل في مجال الحاكمية المحلية وتطوير المجتمع المحلي.

معهد عمّان للتنمية الحضرية
Amman Institute for Urban Development

وتكشف مرقة أن المعهد يقدّم الخدمات الاستشارية لمدن عديدة، مؤكدة أنه يجري الانتهاء من وضع النسخ الأولية لمخططات شمولية لثماني مناطق ومدن في الأردن؛ إربد الكبرى، السلط الكبرى، ماحص، الفحيص، عين الباشا، العارضة، الرصيفة وبيرين.

خلال وضع تلك المخططات تمّ اتخاذ مخطط عمان الشمولي أنموذجاً، بحيث تم تطويعه لتطوير كل منطقة بحسب واقعها واحتياجاتها والأهداف المنشودة من تطويرها وخطط نموها.

ونظراً للنجاح الذي يحققه المعهد في هذا المجال، تقدمت مدن من فلسطين والسعودية واليمن بطلبات إلى المعهد بهدف وضع مخططات خاصة بها.

تضيف مرقة أن المعهد قام بعدد من الأنشطة الرئيسية التي تعنى بالتخطيط والاستدامة والإصلاح المؤسسي ضمن محور البحث والتواصل، كما تعامل مع قضايا عديدة «كان لا بد من الالتفات إليها ظهرت ضمن عمل المعهد على وضع المخطط الشمولي لمدينة عمان».

«من تلك القضايا، مفهوم المواطن العماني لموضوع الانتماء للمدينة وترجمته لهذا الانتماء بشكل فعلي»،بحيث وَجدَ المعهد أنه يتوجب العمل على تركيز هذا المفهوم وتفعيله بين المواطنين بشكل أكبر.

قام المعهد بعقد لقاءات عديدة مع فئات مختلفة من المجتمع بهدف إشراك المواطنين بوضع تصور لمدينتهم وتحديد أولياتهم ومشاكلهم، بحسب مرقة، التي قالت إن كل لقاء حضره «مئات المواطنين»، وكانوا يبدون «تجاوباً إيجابياً».

وتوضح مرقة أنه من خلال عمل المعهد على المخطط الشمولي لمدينة عمان تبين أن 53 في المئة من سكان عمان هم تحت سن 25 عاماً، ولذلك نظم المعهد لقاءات بين طلبة جامعيين وأمين عمان تم خلالها إشراك الشباب في عملية وضع السياسات العامة للمدينة.

وفي سياق تعزيز انتماء المواطنين لمدينتهم، قام المعهد باستحداث برامج خاصة بالأطفال لتعزيز انتمائهم لبقعة جغرافية يعيشون فيها بعد أن بات مفهوم «الحارة» غائباً عن الأطفال. ويعمل المعهد على تطوير هذا البرنامج وتقديم أفكاره بطرق غير منهجية للأطفال.

المعهد عمل على إشراك الأطفال من خلال كتاب مصور وخريطة ثلاثية الأبعاد وبرنامج «جواز سفر المدينة» لكي يكتشف الأطفال العمّانيون مدينتهم خارج حدود أحيائهم السكنية

وتشير مرقة إلى قضية أخرى تعامل معها المعهد، وهي حالة «انعدام وضعف الشفافية بين صُنّاع القرار والمواطنين»، وعمل المعهد في هذا السياق، بحسب مرقة، على بناء القدرات وتقديم مفهوم الحكم الحضري الرشيد الذي يرتكز على المواطن من خلال مشاريع وبرامج توعية في المنطقة العربية، إضافة إلى إقامة منتدى عام وعروض إذاعية وتلفزيونية ركزت على الشفافية في الحكم الحضري.

وفي نطاق جهده للتحذير من آفات المدن، حصل المعهد على حقوق الترجمة العربية وحقوق التوزيع لكتاب **الفساد في المدن: دليل عملي للعلاج والوقاية** لمؤلفيه الثلاثة روبرت كليتغارد ورونالد ماكلين-آباروا وهـ. ليندزي باريس، وتم إطلاق النسخة المترجمة صيف 2009 خلال أعمال «منتدى رؤساء البلديات العرب والأميركان» الذي استضافه أمين عمان بالتعاون مع عمدة مدينة شيكاغو ريتشارد دالي.

تؤكد مرقة أن المعهد قام بتوزيع الكتاب على رؤساء البلديات في الأردن والدوائر الحكومية، مبينة أن المعهد يعمل حالياً مع معهد البنك الدولي من أجل تحويل تلك الفكرة إلى برنامج لمساعدة المدن العربية على مكافحة الفساد.

ومن القضايا الأخرى التي يتعامل معها المعهد، ضرورة تفعيل دور القادة في المجتمع، بخاصة فئة الشباب، بهدف تحريك المجتمع نحو قضية معينة. وبينت مرقة أن المعهد سيقوم قريباً باستضافة مارشال غانس، المدرس في كلية كينيدي بجامعة **هارفارد**، وأحد المستشارين الأساسيين للحملة الانتخابية للرئيس الأميركي باراك أوباما، من أجل تدريب القادة في المجتمع حول كيفية صقل مهارتهم القيادية.

من إنجازات المعهد الأخرى، بحث نفذه المعهد حول سوق العقارات المحلية، ومثّل تحليلاً عن وضع السوق العقاري في عمان وعلاقته بالوضع الاقتصادي. وجاءت الحاجة إليه بسبب غياب وتناثر المعلومات البحثية التي يمكن أن تتوفر للمستثمرين والعقاريين، وتساعدهم في اتخاذ قرارات أكثر دقة، وتجعلهم أكثر اتصالاً مع الواقع.

وبيّنت مرقة أن المعهد طور مركزاً إلكترونياً لتبادل المعلومات والخرائط **Mapjo.com**، إضافة إلى إنجاز قاموس يضم مصطلحات تعنى بالتخطيط الحضري ليكون مرجعاً موحّداً للأطراف العاملة في تخطيط المدن في الأردن وخارجه، بحيث ستتوفر منه نسخة إلكترونية على الموقع الإلكتروني الجديد للمعهد.

مقر المعهد الواقع حالياً في وسط البلد، سينتقل بحلول العام المقبل 2011 إلى مقر جديد في أحد بيوت عمان القديمة في منطقة جبل عمان، وسيتضمن مركزاً للمعلومات عن المدينة ومكتبة، فضلاً عن شمول خطته للعام 2010 على نشاطات إستراتيجية مختلفة.

كما يجري العمل على تحديث الموقع الإلكتروني للمعهد ليكون أكثر شمولية، ويوفر نسخة إلكترونية من مركز المعلومات لجميع الناس، بطريقة يسهل الوصول إليها. ■

تصوير: برايان سكانل

## قلقٌ من انعكاساته على الأهالي في الجوار

# مشروع «القلعة»: تحديث آن أوانه

دلال سلامة

**تتذكر عائشة أبو غزالة، 64 عاماً، عندما زار الملك الراحل الحسين بن طلال جبل القلعة، ووقف في الشارع الرئيسي على سفح الجبل يتأمل المنطقة الأثرية على قمته والعشوائيات التي نمت ابتداء من نهاية القرن التاسع عشر وتناثرت على سفحه، وتروي أنه قال: «هذا الوضع يجب أن يتغيّر».**

**عائشة كانت في التاسعة عندما سكن أهلها الجبل، وما زالت تقيم فيه، حيث تعاون ابنها في دكان البقالة الذي يملكه، وقد أشارت إلى أعمال الهدم التي تقوم بها أمانة عمان في المنطقة المجاورة للدكان، وقالت بقلق «يبدو أن التغيير قد بدأ».**

**حالة من الترقّب والقلق تسود بين السكّان، وهم منشغلون منذ أشهر بهذا «التغيير»، يترقبون أن تتضح ملامحه، وقلقون من انعكاسه على حياتهم ومستقبلهم في الجبل الذي ولد معظمهم فيه.**

هذا القلق، بحسب «ج»، وهو صاحب محل تجاري في المنطقة فضّل عدم ذكر اسمه، بدأ قبل سنة عندما سرت شائعات بأن الأمانة بصدد هدم أعداد كبيرة من البيوت بهدف «خصخصة» الجبل وتحويله إلى منطقة سياحية، ولكنها شائعات حاول أمين عمان عمر المعاني تبديدها بعدها بأشهر، عندما التقى بالسكان في حزيران/يونيو 2009، وأكّد خلال اللقاء بأنه «لا خصخصة للمنطقة ، ولاهدم للبيوت». وقد جاء هذه اللقاء لامتصاص قلق الأهالي، وللتسويق لمشروع التطوير الذي أطلقته الأمانة في منتصف تموز/يوليو 2009.

بحسب المعاني، فإن المنطقة لم تلق، وعلى امتداد العقود الماضية، الاهتمام اللائق بها، وعدم الاستغلال الأمثل لها كما يقول كان السبب الرئيسي لعدم رواجها سياحياً مقارنة بمواقع سياحية أخرى. يحدث هذا في الوقت الذي تتمتع فيه المنطقة بأهمية تاريخية عظيمة، فجبل القلعة تصفه الأدبيات بـ«المتحف المكشوف»، إذ يضم ما تبقى من معبد هرقل الذي شيده الإمبراطور الروماني أوريليوس في السنوات ما بين 166/161 ميلادية، وفيه بقايا كنيسة بيزنطية ترجع إلى القرن السادس الميلادي، إضافة إلى القصر الأموي، وفي الجبل أيضاً، متحف الآثار الأردني الذي بني العام 1951.

الهدف الأساسي للمشروع كان تأمين نظام خدمات متكامل للزائر تفتقر إليه المنطقة الأثرية، وهو نظام من شأنه كما تقول الأمانة أن يحوّلها إلى متنفس حيوي لسكان المنطقة من ناحية، ويوفر من ناحية أخرى للسياح والزوّار ما يحتاجونه.

هذه الفكرة كانت المحرّك لمشروع تطوير المنطقة الذي نفّذ على مساحة قاربت 100 ألف متر مربع، بالشراكة مع وزارة السياحة والآثار، دائرة الآثار، والوكالة الأميركية للتنمية الدولية، ورصدت له ميزانية قدّرت بمليونين و750 ألف دينار، أُنفق منها نحو مليونَي دينار.

وبحسب مدير المشروع يزن البنا، فقد تمّ إنشاء مركز وبوابة وصول لزوّار الجبل، وموقف للباصات والسيارات، وممرات للمشاة صممت لتضمن وصول السائح إلى جميع المعالم الأثرية في المنطقة، كما تمّ إنشاء ساحة مغطاة بالنجيل للفعاليات التي صدر قرار بنقلها إلى الجهة الشرقية للقلعة، وإلغاء إقامتها قريباً من المعالم الأثرية. أقيمت أيضاً حواجز معدنية حول أطراف الجبل لتأمين سلامة الزوار، إضافة إلى أعمال تتعلق بالبنية التحتية من ماء وكهرباء وصرف صحي وتعبيد شوارع.

الأمانة كما تقول مصادرها عمدت إلى إزالة «التشويه البصري» من خلال إزالة أعمدة كهرباء وأسلاك وخطوط مياه وحواجز قديمة وعناصر خرسانية قديمة، وبيوت مهجورة، وأخرى مسكونة بتجمّعات لعمال وافدين، قالت إنها تشكل «مكاره صحيّة».

**حالة القلق لا تسيطر فقط على من تسلموا إخطارات الهدم، بل على عدد كبير من المجاورين للمنطقة الأثرية**

لكنّ خلافاً نشأ بين الأمانة ومقيمين في المنطقة، على ما عدّته الأولى «مكاره صحية»، فقد تسلم عدد من السكان يوم 28 كانون الأول/ديسمبر 2009، إخطارات تطالبهم بأن يقوموا «بإزالة الأبنية المهجورة، المشوّهة للمنظر العام، والتي تشكل مكاره صحية»، وتنذرهم بأنهم إن لم يقوموا بذلك خلال أسبوع من تاريخ التبليغ، فإن الجهات المعنية ستتولى «تنفيذ الهدم على نفقة المالك».

عائلة إسماعيل القيسي المتقاعد من القوات المسلحة، والذي يعتاش حالياً من تأجير صيوانات الاحتفالات، هي واحدة من العائلات التي تسلمت هذه الإخطارات، ويتساءل أفرادها كيف يمكن للأمانة أن تطلق أوصاف «مهجور» و«مكرهة صحية» على منزل تسكنه أربع عائلات مكونة من 20 فرداً تُراوح أعمارهم بين الستين والتاسعة.

المنزل بحسب سكانه الذين يحتفظون بقوشان أرض عثماني يعود إلى العام 1905، هو أول منزل أقيم على الجبل، بناه خالد بن علقم القيسي، وما زالت عائلته الممتدة المكونة من أحفاد أحفاده تقيم في المنزل الذي يتكوّن في جزء منه من مغارات. تقول بسمة القيسي، 58 عاماً، ممرضة متقاعدة من وزارة الصحة، إن جدها الأكبر نحت جدرانها وسقوفها بيديه وما زالت العائلة تستخدمها غرفَ نوم ومطبخاً.

«أين نذهب» تتساءل هيام القيسي، 20 عاماً، فالأمانة، بحسبها، اختارت وقتاً سيئاً لتنذرهم بالإخلاء «الدنيا برد، وكانت فترة امتحانات نهائية للأولاد في المدارس، وغلاء فاحش نستطيع بالكاد معه تدبير أمورنا ونحن نقيم في منزلنا، فكيف سندبر أنفسنا إذا خرجنا إلى الشارع؟».

الحال نفسها تنطبق على منزل نظمية البوريني، الذي يستأجره عوض القيسي،

تصوير: برايان سكانل

المتقاعد من وزارة الاتصالات ولديه 10 أبناء، أكبرهم طالب في الجامعة، وأصغرهم عمره سنة. عوض استأجر المنزل قبل 22 عاماً بمبلغ خمسين ديناراً، ولن يستطيع بأي حال استئجار منزل آخر بهذا المبلغ، مع الأخذ في الحسبان أن أي منزل آخر سيرتب عليه أعباء مواصلات إضافية، لا يتحملّها هو وأسرته الآن بحكم موقع المنزل الذي لا يفصله عن وسط البلد سوى درج حجري.

«لسنا ضد التطوير»، هذا ما يقوله مالك القيسي، 24 عاماً، الذي يعمل بائعاً في محل خضار، ولكنهم، كما يقول، لا يريدون أن يكونوا ضحايا لهذا التطوير، ويريدون أن يتلقّوا تعويضاً عادلاً يؤمن لهم مواصلة العيش بالحد الأدنى من الكرامة التي تتوافر لهم الآن.

التعويض المطلوب كما يقول إسماعيل القيسي، هو منازل «مناسبة» للعائلات المهددة بالطرد، لأن التعويض المالي مهما بلغت قيمته، لن يمكّن هذه العائلات من شراء منازل أو حتى استئجارها. «هناك 156 وريثاً يتشاركون في هذا المنزل، والحال نفسها بالنسبة للمنازل الأخرى، وهذا يعني أن ما ستحصل عليه أي عائلة لن يمكّنها من شراء غرفة»، يقول إسماعيل مضيفاً: «يقولون إنه مشروع سيدرّ أرباحاً كبيرة. حسناً ليؤمّنوا لنا منازل ويخصموا ثمنها من الأرباح».

الأمانة تقول إنها ستقدم للسكان «تعويضاً عادلاً»، فقد تمّ تشكيل لجنة للتفاوض مع المالكين وبعض المستأجرين في المنطقة، ولكن السكان يعبّرون عن قلقهم الشديد، استناداً إلى تجربة مريرة سابقة معها، فمالك يقول إن الأمانة هدمت العام 1982، أجزاء كبيرة من الواجهات الأمامية للبيوت المطلة على الشارع الرئيسي لتوسعته، وتمّ تعويض السكان بمبلغ زهيد. «عرضوا لجدّي وقتها 393 ديناراً كتعويض، لكنه رفض استلامها احتجاجاً على قلة المبلغ».

الأمانة في حينه لم تقم بتوسعة الشارع الذي ما زال على حالة بواجهات بيوته المهدّمة، إذ رفضت كما يقول مالك، أن ترمم البيوت التي هدمتها، ورفضت أن تسمح لأصحابها القيام بترميمها بأنفسهم عندما حوّلتهم إلى دائرة الآثار التي أعادتهم إلى الأمانة، ليبقى الحال على ما هو عليه.

## عائلة القيسي: كيف يمكن للأمانة أن تطلق أوصاف «مهجور» و«مكرهة صحية» على منزل تسكنه أربع عائلات مكونة من 20 فرداً؟

صبرية أرملة فرحان القيسي مالكة أحد المنازل التي تسلّمت إنذارات الإخلاء تؤكّد صحة هذه الشهادات، وتستغرب ترداد الأمانة لمقولة إن منازلهم «مشوّهة للمنظر العام» في حين أنها هي من سبّب هذا التشوّه.

صبرية، وبعد حركة الهدم التي قامت بها الأمانة العام 1982، اضطرت إلى الانتقال مع زوجها وأولادها السبعة إلى شقة مساحتها 90 متراً في إسكان ماركا، وذلك بعد هدم غرفتين ونصف غرفة ثالثة، إضافة إلى الشرفة من منزلهم البالغة مساحته 180 متراً، الأمر الذي جعله غير صالح للسكن، حيث قامت العائلة وقتها بتأجيره إلى عمال وافدين.

الشقة التي أسهمت الأمانة وقتها في تأمينها للعائلة، ما زالت صبرية تسدد أقساطها، وقد فقدت بهدم المنزل مصدر دخلها الوحيد البالغ 120 ديناراً هي قيمة الإيجار الذي كان العمال يدفعونه لها، لأن زوجها الذي كان يعمل بقالاً لا يملك راتباً تقاعدياً أو ضماناً اجتماعياً «الأمانة لم تبلغني بالهدم، وعلمت بالأمر عندما اتصل بي أحد المستأجرين. راجعنا فطلبوا منّا التوقيع على موافقة على الهدم، ولكننا رفضنا، فقيل لنا إن الهدم سيتم رفضتم أو وافقتم، وقد هدموه فعلاً».

أمر آخر يستغربه السكان هو اتخاذ تجمعات العمال الوافدين كمسوّغ للهدم بوصف وجودهم يشكل جزءاً من «المكاره الصحية» التي قالت الأمانة إن السكان قدّموا شكاوى بخصوصها. «ج» وصف حالة العمال الذين أخلتهم الأمانة، ومعظمهم من المصريين والعراقيين بـ«المحزن»، ففي الوقت الذي تستطيع فيه العائلات الأردنية الإصرار على البقاء في منازلها، فإن هؤلاء العمال «بلا ظهر» وتمّ إخلاؤهم خلال أيام، وكثير منهم مروا على محله يسألونه عن غرف للإيجار.

في السياق نفسه، تنفي هيام أن تكون للشكاوى التي تقدم بها السكان علاقة بالعمال الوافدين. تقول: «إنهم يقيمون بيننا منذ سنوات طويلة وهم في الغالب أشخاص منكسرون يريدون الستر». أما عن الشكاوى فتقول: «منذ سنة ونصف تقدم السكان بشكوى تتعلق بالتحديد بمنزل تملكه عائلة الكسواني وقد هجره أصحابه منذ الثمانينيات، وكان يأتيه أشخاص يقومون بممارسات غير أخلاقية، الشرطة وقتها جاءت وألقت القبض عليهم»، وهنا يعلّق إسماعيل باستغراب على مفارقة أن تستخدم الأمانة هذه الشكوى كمبرر لهدم بيوتهم.

بحسب الأمانة فإن البيوت المقرر هدمها هي 44 بيتاً، ما تمّ هدمه منها هو 30 بيتاً، لكن حالة القلق لا تسيطر فقط على من تسلموا إخطارات الهدم، بل على عدد كبير من المجاورين للمنطقة الأثرية، الذين كانوا يجيبون عن سؤال **السجل** حول تصورهم للمستقبل بقولهم إنهم لم يبلّغوا رسمياً بشيء «بعد»، ذلك أن كثيراً من السكان يتناقلون إشاعة مفادها أن هدم البيوت الملاصقة للمنطقة الأثرية هي مرحلة أولى فقط.

حالة القلق هذه تعمّقها بشكل كبير مخاوف من أن يجبر السكان على النزوح عن المكان الذي وُلد معظمهم فيه، ويتحوّل الجبل إلى منطقة سياحية استثمارية لن يتمكن أبناؤه كما تقول بسمة القيسي من دخولها إلا بتذاكر. ■

تصوير: برايان سكانل

# You sure you got the right hob?

Get your self the new Teka hob

**CHARACTERISTICS**

- Gas on glass hob
- Metal looking frontal knobs
- Individual cast iron grids
- Triple ring burner
- Bevelled tempered glass
- Frameless
- Dimensions: 860 x 500 mm
- Crystal surface with ceramic treatment
- Autoignition integrated in the burner operated by each knob
- Autolock safety device integrated in each burner
- 5 cooking zones: 1 triple ring burner (3.1 kW), 1 fast burner (2.8 kW), 1 semifast burner (1.75 kW), 1 semifast burner (1.4 kW), 1 auxiliary burner (1 kW)
- Gas typology: LPG (butane/propane), natural

مطابخ الطباع
TABBAA KITCHENS

Call: 06 5519842
Email: info@tabbaakitchens.com
www.tabbaakitchens.com

Now available at
SmartBuy

Teka
KUCHENTECHNIK

## دَور الأمانة في النقل العام:

# «إعادة هيكلة» بإضافة 116 حافلة فقط

أكثم الخريشة

**تنوي أمانة عمان الكبرى العام 2010 إعادة هيكلة قطاع النقل العام ضمن حدود الأمانة، ووضع هذا القطاع المهم على سلم الأولويات. عدد الحافلات العاملة في المملكة يصل إلى 5485 حافلة، منها 791 في عمّان وحدها، في حين يصل عدد سيارات «السرفيس» إلى 4273 سيارة، 3191 منها في عمّان. أما عدد سيارات التاكسي فيصل إلى نحو 15 ألفاً، منها 11 ألفاً في عمّان.**

المدير التنفيذي لتخطيط النقل والمرور في الأمانة أيمن الصمادي يؤكد أن «العاصمة ستشهد تغيرات ملموسة على شبكة الطرق وخدمات النقل العام المرتبطة بالحافلات المتوسطة والصغيرة وخطوط السرفيس».

الصمادي يبين في حديث لـ **السجل** أن «نظام النقل العام العصري المتطور هو حجر الأساس الذي يأخذ حيزاً كبيراً من إستراتيجيات الأمانة للسنوات الخمس المقبلة». ويقول إن ذلك يتأتى من خلال رؤية جديدة للنقل العام، حيث إن التوجّه سيكون نحو إقامة نظام نقل ومرور متكامل يوازن بين احتياجات التنقل الحالية والمستقبلية مع الخصائص الاقتصادية والاجتماعية وطبيعة المدينة وقدرتها على استيعاب هذه المتطلبات على الوجه الأمثل».

أستاذة الهندسة وتخطيط النقل في جامعة البلقاء التطبيقية، وعضو جمعية الوقاية من حوادث الطرق لينا شبيب، تؤكد أن واقع النقل العام «لم يكن منظماً»، وأنه «لم يخضع إلى رؤى شاملة لتلبية احتياجات المواطنين»، إضافة إلى أن «البنية التحتية وعدم توافر مواقف للباصات أسهما كثيراً في تردي مستوى خدمات النقل العام».

من خلال استخدامه للمواصلات بشكل يومي، والمعاناة التي يختبرها، وتأخيره اليومي عن عمله، يرى عبد الكريم جابر، 24 عاماً، أن «سوء التخطيط والتنظيم، وضعف الرقابة على أداء المشغلين، هما السببان الحقيقيان للمشكلة»، ما ينعكس على المستفيدين من الخدمة في شكل «تأخير وعدم التزام بالخطوط، وعشوائية تلازم كل أنواع وسائط النقل العام في العاصمة». ويتمنى ضرورة الإسراع في تنفيذ الإجراءات وإيجاد الحلول المناسبة لتحسين مستوى خدمات النقل العام وتخفيف المعاناة.

إستراتيجية الأمانة الجديدة، كما يوضحها الصمادي، ستؤسس لـ «منظومة نقل متوازنة ومتعددة الوسائط، وقادرة على توفير بدائل حقيقية وعملية للتخلي عن الاعتماد على المركبات الخاصة كوسيلة للنقل».

شبيب توضح أنه «رغم وجود رؤية جديدة لأمانة عمان، إلا أنها غير كافية وغير كاملة، وفي حاجة إلى مزيد من الالتزام بمعايير احتياجات المواطنين». وتؤكد أن «القطاع شهد نوعاً من التخبط في اتخاذ القرارات»، ممثلة على ذلك بعملية تأهيل مجمع رغدان الذي كشفت الحقائق أنه لا يتسع لحجم الحافلات الموجود، وتم استخدامه لسيارات السرفيس فقط، خالصة إلى أننا «في حاجة إلى المزيد من الالتزام بالمعايير لتلبية احتياجات المواطنين».

من جهته، يؤكد صايل أبو زيد أحد مشغلي قطاع النقل في عمان أن «الأمانة تدفعنا إلى الإحباط والتعجيز، بخاصة أننا نخسر كثيراً من خلال تخبّط القرارات غير المدروسة»، والتي يرى أنها غالباً ما تكون في غير مصلحة المجتمع، وفئة محدودي الدخل تحديداً وبخاصة نقل مجمع العبدلي إلى أطراف المدينة الأمر الذي أرهق كاهل الناس وضاعف الجهد والوقت .

**شبيب: رغم وجود رؤية جديدة لأمانة عمان، إلا أنها غير كافية وغير كاملة، وفي حاجة إلى مزيد من الالتزام بمعايير احتياجات المواطنين**

«الخطة المتكاملة» التي يؤكد الصمادي وجودها للنهوض بقطاع النقل في العاصمة العام 2010، تهدف إلى تطوير قطاع النقل بمعايير مميزة للخدمة، ومن هذه المعايير؛ شمولية التغطية، الالتزام بالترددات، المحافظة على السلامة العامة، تقليص مدة الرحلة، استخدام مركبات ذات نوعية ومواصفات عالية ومناسبة وتحمل تقنيات عالية الكفاءة وتستخدم أنظمة الدفع الالكتروني وأنظمة المعلومات، الرقابة الميدانية من خلال الكاميرات في الحافلات ومراكز الانطلاق، والعمل على تأثيث الطرق من خلال توفير 700 موقف باص حديث سيتم تركيب 300 منها خلال النصف الأول من هذا العام في المواقع التي تشهد كثافة من مستخدمي وسائل النقل.

عزوف المواطنين عن استخدام وسائط النقل العام، تردّه شبيب إلى أن «نوعية الحافلات المستخدمة ليست مناسبة، وليس هناك مواصفات دقيقة لها»، إضافة إلى طول فترة الانتظار، سواء في الحافلات أو خارجها، فضلاً عن عدم التزام المشغلين، ما حدا بالمستفيدين إلى البحث عن بدائل أخرى لكسب كثير من الوقت، كاقتناء سيارة خاصة للتنقل وتجنب أعباء المواصلات.

الصمادي لفت إلى أن الأمانة تقدّم الدعم لمشغلي النقل العام، وتعتبره شرطاً أساسياً لتحسين مستوى الخدمات، حيث قدّمت الدعم الأولي للشركة المتكاملة للنقل المتعدد التي تشغل أكثر من 75 في المئة من النقل العام في عمان، وعلى أثره قامت الشركة بتشغيل 116 حافلة حديثة مع بداية 2010، وتلتزم الشركة بتجهيز الساحات لمبيت الحافلات والمحافظة على نظافتها، كما ستقوم بتبديل الحافلات كل سبعة أعوام، وستعمل على شراء 40 حافلة جديدة تستخدمها في حال حدوث أعطال فنية للحافلات العاملة على الخطوط.

الشركة قامت كذلك باستقطاب عدد كبير من السواقين من خلال زيادة الرواتب وتقليص ساعات العمل، ووقعت كفالة حسن التنفيذ مع الأمانة بقيمة 50 مليون دينار، وفي حال إخلالها بالاتفاق سيتم إلغاء الدعم كاملاً وستقوم فرق الأمانة بمراجعة الشركة والتأكد من التزامها بالمعايير والشروط المتفق عليها كل ثلاثة شهور.

مدير عام الشركة المتكاملة اعتذر عن عدم الإجابة عن أسئلة **السجل**، وقال إن «ما حصلتم عليه من معلومات من أمانة عمان كافٍ، ولا إضافة لنا عليه».

صايل أبو زيد، ومع الامتيازات التي حصلت عليها «المتكاملة»، يرى أن هناك «تواطئاً بين الشركة والأمانة»، متسائلاً عن سبب تخصيص الدعم لهذه الشركة من دون غيرها من الشركات، كاشفاً أنهم طالبوا كثيراً ببعض الدعم، ولكن «من دون فائدة».

يقول أبو زيد إن الأمانة قدّمت مبلغ 17 مليون دينار كدعم للشركة المتكاملة رغم شراكتها معها «وهذا بحد ذاته نوع من أنواع الدعم»، كما أنها «سهّلت لها الحصول على 116 خطاً من دون عطاءات»، في الوقت الذي قامت فيه «المتكاملة» ببيع 51 في المئة من حصتها إلى شركة استثمارية كويتية بقيمة 10 ملايين دينار «وبذلك سيطرت الشركة المستثمرة على خطوط النقل بأقل الكلف».

لكنّ الصمادي يؤكد أن «الدعم سيطال كل المشغلين»، وأن «البداية مع الشركة المتكاملة لأنها الشركة الأكبر، وتخدم أكبر فئة من المواطنين»، حيث تنقل أكثر من 120 ألف راكب في اليوم، وأن الدعم المقدم للخدمة وليس للشركة (الاستثمار)، وأن «الشركة لا تملك الخطوط، وإنما من حقها، حسب قانون التشغيل، طلب زيادة حجم الخدمة من خلال حقها بتشغيل الخط وليس امتلاكه».

الصمادي يقول إن «الشريك الإستراتيجي الجديد سيقدم 50 مليون دينار على مدى خمس سنوات كاستثمار في النقل بعمان»، كاشفاً عن أن «الأمانة تنوي الانسحاب من الشراكة مع المتكاملة قريباً»، وأن «الشراكة كانت قبل أن تناط مهام النقل العام بأمانة عمان الكبرى».

دراسات وإحصاءات أجرتها الأمانة بينت أن 14 في المئة فقط من سكان العاصمة يستخدمون وسائط النقل العام، فيما تسعى الأمانة إلى زيادة النسبة لنحو 40 في المئة خلال الفترة التي تمتد لغاية 2025.

يوضح الصمادي أن الخطة المستقبلية المعدة لتعزيز وسائل النقل العام وتوفير البنية التحتية لمشروع الحافلات عالية التردد، ستبدأ بمرحلة أولى تشمل ثلاثة محاور، الأول من المحطة إلى صويلح مروراً بالجامعة الأردنية والمدينة الرياضية؛ والثاني من مبنى أمانة عمان بمنطقة رأس العين إلى المدينة الرياضية مروراً بشارع الأميرة بسمة والدوار الخامس؛ أما المحور الثالث فيشمل المحطة ودوار الجمرك مروراً بشارع اليرموك وميدان الشرق الأوسط.

ويشير إلى أن الحافلات ستكون ذات سعة عالية تسير على مسارب خاصة وبمواعيد ثابتة ومستوى عال من الخدمات وتقوم بنقل 6-8 آلاف راكب في الساعة وفق تردد أقل من 5 دقائق في الحافلات المزدوجة التي تتسع ما بين 120-180 راكباً، يستخدم فيها نظام دفع الأجرة الالكتروني.

شبيب تمتلك مقياساً آخر حول كيفية الحصول على خدمة عالية ومميزة للنقل، وتؤكد أنه لتطبيق ذلك يتوجّب إعادة النظر في حرم الطريق، وإيجاد تنافسية لخلق خدمة أفضل للمواطنين، مبينة أنه في ظل ارتفاع أسعار المشتقات النفطية التي يشكل النقل فيها 37 في المئة وباعتماد الحافلات السريعة والقطارات سيتم توفير الثلث من هذه النسبة، «على أن يكون ضمن دعم حكومي لإحداث وإيجاد التغيير والتطوير على منظومة النقل العام».

العصب الرئيسي لشبكة النقل العام المستقبلية لمدينة عمان هي شبكة القطارات الخفيفة التي يجري العمل على إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية والتصاميم المبدئية لها. ويبين الصمادي أنه سيتم إعداد التصاميم النهائية في هذا العام، ومن ثم البدء بتنفيذ المرحلة الأولى من مشروع قطارات عمان (القطار الخفيف أو المترو) في حلول العام 2012 بتكلفة مالية تصل إلى 1,6 بليون دولار. ■

## مشكلات مرورية وازدحامٌ خانق

# عمّان مدينة طاردة للمشاة

أكثم الخريشة

**تستعد أمانة عمان الكبرى لإطلاق «مبادرة 2010 عام سلامة المشاة في عمان»، بالشراكة مع إدارة السير المركزية ومركز حكمت للسلامة المرورية والجمعية الوطنية للتوعية الصحية (كفى).**

**المبادرة جاءت نتيجة زيادة حوادث السير في عمان بنسبة كبيرة، قياساً إلى نسبة الحوادث في المملكة بعامة، إذ تبلغ أكثر من 68 في المئة، ينتج عنها 28 في المئة من الوفيات، و40 في المئة من الإصابات، في وقت تتسبّب فيه حوادث الدهس، بنحو 60 في المئة من عدد الوفيات.**

مدير دائرة تخطيط النقل والمرور في «الأمانة» أيمن الصمادي، بيّن لـ **السّجل** أن المشكلة التي تواجه المشاة في عمان «صعبة»، وأضاف أن هناك خللاً كبيراً في توفير بيئة آمنة ومناسبة للمشاة، بسبب «عدم الالتزام بمعايير إنشاء الأرصفة واستعمالاتها، إضافة إلى السلوكيات السلبية من محال تجارية وباعة متجولين تعيق بدورها حركة المشاة، وفي بعض الأوقات تؤدي إلى انعدامها».

يؤكد الصمادي أن «الأمانة» تدرس إطلاق حملة لإعادة تأهيل الأرصفة وتنظيفها، بالتعاون مع مديرية الأمن العام، «لإزالة المعوقات، ورفع كفاءة سلامة المشاة».

لكن مؤسس مجموعة «المشي السريع» في عمان موفق مرقة، يقول لـ **السّجل**، إن كبار المسؤولين في «الأمانة» أكدوا له أنه ومنذ نصف قرن «لم يدخل حق المشاة في حسابات الأمانة وقراراتها»، مضيفاً أن جسر عبدون «أكبر وصمة عار في جبين الأمانة، التي لم تأخذ في حسبانها حقاً للمشاة فيه».

«المشي السريع» تضم مجموعة كبيرة من المواطنين يفوق عددهم ألف مشارك، تجوب شوارع عمان وأرصفتها عبر مسافة 21 كيلو متر، ثلاث مرات أسبوعياً، بهدف تكريس ثقافة المشي، ونشرها بين الناس.

لشدة غياب ثقافة المشي، وجد الكاتب اللبناني حازم أمين، نفسَه «المشّاء الوحيد» في المدينة لدى زيارته لها، كما جاء في مقالته في **الغد**، 24 كانون الثاني/يناير 2010.

«أرصفة عمان طاردة للمشاة»، يقول مرقة، لكونها «غير مستوية، وتتميز بضيقها، وكبر حجم الأشجار فيها»، ما يعني «اقتطاع حيز من الأرصفة وإعاقة المسير، وعدم انسيابيته». وهو يلفت إلى أن واقع الأرصفة يكشف عن «غياب تخطيط سابق مدروس لإنشائها، والهروب إلى الأمام عبر حلول تتسم بالعشوائية والتخبط»، معتقداً أنه «ليس هناك حل جذري لهذه المشكلة، وإنما حلول مؤقتة فقط».

ويدعو مرقة إلى «إعادة النظر في حق المشاة، وتأمين جسور وأنفاق»، لكونها تمثّل بحسبه، «حلاً أولياً وآمناً، لقطع الطريق، مع تأمين طرق ومسارب لذوي الإعاقات».

هذا البعد المهم في المسألة، المتمثل في توفير متطلبات ذوي الإعاقات لضمان استخدامهم للأرصفة بشكل يراعي طبيعة إعاقاتهم، يذكّر به أيضاً رئيس الجمعية الأردنية لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة خالد عطيات، إذ يرى أن «الطرق والأرصفة في عمان يلزمها الكثير»، وأن على «الأمانة» إعادة النظر في حقوق هذه الفئة، بخاصة أن هناك «أماكن يصعب فيها قطع الشارع أو المشي على الرصيف لأصحاب الجسم السليم، فكيف بذوي الإعاقات!».

بدوره، يؤكد الصمادي في هذا الخصوص، «حرص الأمانة على مراعاة متطلبات ذوي الإعاقات، بحيث تتناسب الأرصفة وإعاقاتهم، لتسهيل حركتهم أثناء التنقل على الأرصفة والطرقات».

ثمة بعدٌ ثالث في المسألة يتجسد في الازدحامات المرورية الخانقة. وفي هذا السياق، يشير الصمادي إلى أن عمان شهدت توسعاً كبيراً في المساحة، وازدياداً في عدد السكان والزوار وحراكاً اقتصادياً متنامياً، لذا «من الطبيعي أن تشهد المدينة ازدحامات مرورية»، بخاصة أن أعداد المركبات في عمان تتكاثر بشكل متواصل، وبنسبة تصل إلى 20 في المئة سنوياً، «ما يعني طلباً متزايداً على مواقف السيارات».

هذا ما دفعَ «الأمانة» إلى التعاون مع القطاع الخاص لـ«تطوير مشاريع استثمارية لتنفيذ المواقف العامة، كما هي الحال في منطقة الصويفية»، فقد تمّ افتتاح مشروع المرافق الذي يوفر أكثر من 750 موقفاً، ويوفر خدمة تنقّل مجانية في المنطقة بواسطة حافلات خاصة، بحسب الصمادي.

## مرقة: المواقف العامة التي تنفق عليها الأمانة مبالغ طائلة لا تشكل حلاً مع عدم استخدام المواطنين لها

لكن مرقة يرى أن المواقف العامة التي تنفق عليها الأمانة مبالغ طائلة لا تشكل حلاً مع عدم استخدام المواطنين لها. فالموقف العام في منطقة الصويفية «يبدو مهجوراً في غالبية الأوقات، ولا يستخدمه أحد».

سائق التاكسي هيثم الفرحان، 33 عاماً، يرى أن الجديد في هذا الموضوع، أنه «لم يعد هناك فرق بين وقت الذروة وغيره، نظراً لعدم قدرة المدينة على استيعاب عدد السيارات، نهاراً وليلاً». ويعتقد أن أحد أسباب الاختناقات المرورية «كثرة الإشارات الضوئية، التي يطول الوقوف عند غالبيتها»، وهو يرى أن المواقف العامة «ليست حلاً جذرياً، كما أنه يصعب تعويد الناس عليها، إلا بقانون رادع».

## سائق تاكسي: لم يعد هناك فرق بين وقت الذروة وغيره، نظراً لعدم قدرة المدينة على استيعاب عدد السيارات

من شدة معاناة الفرحان، فإنه يدعو «الأمانة» إلى توجيه إنفاقها، من إنشاء الحدائق العامة «التي لا حاجة لنا بها في كل الأوقات» بحسب تعبيره، إلى معالجة وإصلاح الشوارع والأرصفة «التي نحن بحاجة إليها في كل لحظة».

دراسة أعدتها أمانة عمان الكبرى، خلال العام 2009، كشفت أن عدد المركبات القادمة من المحافظات إلى عمّان تبلغ 150 - 200 ألف يومياً، وأن حوالي 1,2 مليون أردني يمتلكون رخص قيادة من الفئات المختلفة، فيما يقدَّر عدد السيارات الجديدة التي تم ترخيصها في عمان العام 2009 وحده، بنحو 75 ألف سيارة.

الصمادي يعود ليؤكد أن هناك خططاً مستقبلية للحد من أزمات المرور، منها «إيجاد مواقف مؤقتة عبر تجهيز قطع أراض فارغة بعد موافقة أصحابها لاستخدامها كمواقف مجانية»، وهو يرى أن انتشارها في أماكن مختلفة في أرجاء المدينة، «سيشجع المواطنين على استخدامها، وسيُعاقَب المخالفون من خلال الرقابة الآلية على الشوارع الرئيسية باستخدام الكاميرات المتحركة».

ويضيف أن هناك تفعيلاً لمراقبة الإشارات الضوئية لـ 32 تقاطعاً بواسطة الكاميرات الثابتة لمعرفة مواقع الازدحام مركزياً ورفع كفاءتها، فضلاً عن استحداث إشارات ضوئية وتعديل اتجاهات السير على الشوارع لتسهيل انسيابية المرور على الشبكة، مثل تقاطع الجبيهة، وتقاطع شارع السنهوري مع شارع الأردن، مشيراً إلى أن «الأمانة» انتهت من إنجاز تقاطع المدينة الصناعية في سحاب، ونفق القويسمة، ومنطقة الشميساني، كما تم تصميم نفق جبل التاج الذي يوفر وصلة مباشرة لمناطق جنوب عمان من وسط البلد.

«الحلول يجب أن تكون أكثر عمقاً، وأن تأخذ في الحسبان انسيابية الشارع وعرضه مع حجم المرور، وإلا فلا فائدة من تركيب الكاميرات، فلن تأتي بجدوى»، يؤكد مرقة الذي يقول إن التقاطعات في عمان هي من الحلول العصرية لأزمات السير، مؤكداً أن تكاتف الجهود ضروري لحل الاختناقات المرورية، وأن التوعية المرورية ضرورية بعيداً عن العقوبات الصارمة التي من شأنها استفزاز المواطن. ■

# شابت تنفيذَه شبهات

# «التسمية والترقيم»: ضرورة فرضها اكتظاظ المدينة وتغير أسلوب حياة السكان

دلال سلامة

**محمد فحماوي الذي يعمل منذ 8 أعوام موزّعاً لعبوات مياه الشرب، كان معتاداً إلى ما قبل عامين أن يتلقى اتصالاً هاتفياً من زبون جديد يخبره أن منزله يقع قريباً من السوبر ماركت الفلاني، وكان ينفق، في العادة، وقتاً كبيراً وهو يدور من شارع إلى آخر يسأل المارة عن المحل المقصود، وحدث كثيراً أنه لم «يستدلّ»، بخاصة في الحالات التي لا يكون في الجوار فيها محال تجارية أو معالم معروفة، فكان يحصل على عناوين من قبيل «بيت على طلعة»، في منطقة تلاع العلي الشمالي التي هي كلها كما يقول: «طلعات ونزلات». منذ عامين اختلف الوضع، فقد صار يتلقى من زبائنه عناوين بالغة الدقة تضم أسماء شوارع وأرقام مبانٍ، وهي منظمة بآلية معينة تجعله يتعرّف على العنوان المقصود بسهولة، ودون أن يكون مضطراً لـ«مسح الشوارع».**

تصوير: برايان سكائل

الأمر نفسه عانت منه ميس زريقي، التي تعمل في مطعم للوجبات الجاهزة، حيث تتلقى طلبات التوصيل المنزلي عن طريق الهاتف.

قبل أعوام كانت الأمور بالغة الصعوبة عليها، لأنها كانت تمضي وقتاً طويلاً في تلقي وصف تفصيلي للعنوان، وفي إبلاغه للسائق الذي لم يكن يفلح دائماً بالوصول إلى المكان المقصود، لتتم معاودة الاتصال بالزبون، أحياناً غير مرة، فيما كان بعض الزبائن يضطرون إلى الخروج من منازلهم وملاقاة السائق في منطقة وسطى، عند تعذّر تعرّفه على العنوان، وربما «يبرد الطعام أثناء توهان السائق، فيعود إلى المطعم ويستبدل الطلبية».

الآن، كما تقول زريقي، انخفضت مدة مكالمة تلقي الطلب من دقيقة إلى بضع ثوان، لأنها أصبحت مقتصرة على اسم الشارع ورقم البناية، وانخفضت معها المدة التي يطلبها المطعم كمهلة لإيصال الطلب من نصف ساعة إلى 15 دقيقة في حدها الأقصى.

وفْرٌ في الوقت والجهد والمال، هذه هي ثمار مشروع التسمية والترقيم الذي بدأت أمانة عمان الكبرى تنفيذه مطلع العام 2007، استكمالاً لمشروع تسمية المدينة وترقيمها المستمر منذ 1987.

**أبو هديب: الناس قبل سنوات كانوا يفتقرون فعلاً إلى «ثقافة» العنوان المعتمد على الرقم واسم الشارع**

الأمانة كانت أنجزت 16 منطقة عندما قررت مطلع 2007، تطبيق نظام جديد للترقيم استبدلت بواسطته أرقاماً كبيرة نافرة بلوحات معدنية كانت تثبت على المباني، ليحفزها نجاح هذا النظام بعد ذلك على إدخال آلية جديدة في التسمية تقوم على استخدام لوحات مثبتة على أعمدة.

آلية الترقيم الجديدة بُدئ تطبيقها في الشوارع ذات الصبغة التجارية، تلك التي تضم مكاتب ومعارض ومحلات تجارية، مثل شوارع الملك عبد اللّه الثاني، الملكة رانيا (شارع الجامعة)، سالم القضاة (الوكالات) في الصويفية، وصفي التل (الغاردنز)، وشوارع منطقة وسط البلد، مثل قريش (سقف السيل)، طلال، والهاشمي، ثم انتقل التطبيق إلى المناطق السكنية.

فكرة الترقيم أن الأرقام النافرة، إضافة إلى الجانب الجمالي، أسهل للرؤية، بخاصة للذين يقودون سياراتهم، كما تقول أمل العسلي، التي كانت تجد صعوبة في التركيز على ما هو مدوّن على اللوحات المعدنية الصغيرة أثناء قيادتها السيارة.

عملية الترقيم اعتمدت آلية محددة تقوم على ترقيم المباني، ابتداءً من أقرب نقطة إلى مركز المدينة، بحيث تُرقَّم المباني التي تقع على يسار السائر وظهره إلى المركز أو العنصر الطبيعي، بالأرقام الفردية المتسلسلة ابتداءً من الرقم 1، وتُعطى المباني على يمين السائر الأرقام الزوجية المتسلسلة ابتداءً من الرقم 2، وفي نهاية الطريق، يتم استئناف عملية الترقيم وفقاً للآلية نفسها ابتداء من الرقمين 1 و2، وإذا كانت قطعة الأرض تضم أكثر من مبنى، فإنها تُعطى الرقم نفسه، مع تمييز كل منها بأحد الأحرف أ، ب، ج.

نجاح نظام الترقيم الجديد حفز الأمانة مطلع 2008، على تطبيق نظام تسمية جديد يقوم على استخدام أعمدة مثبتة في قواعد خرسانية يشتمل كل

تصوير: برايان سكانل

واحد منها على ست لوحات باللغتين العربية والإنجليزية مكتوبة بمادة عاكسة، يحمل كل منها اسم الشارع، وسهماً يحدد اتجاهه، إضافة إلى أرقام المباني القائمة فيه. وفي حالة الشوارع التي تمّ تغيير أسمائها، أبقت الأمانة على الأسماء القديمة أسفل الأسماء الجديدة، أخذاً في الحسبان أن كثيراً من هذه الأسماء ما زال متداوَلاً بين الناس.

محمد عبد اللّه أبو الأمين، سائق تاكسي منذ 14 عاماً، يقول إن نظام تسمية الشوارع والأبنية وترقيمها، مطبق في العاصمة منذ سنوات طويلة، إلا أن الناس لم يكونوا يعتمدونه في عناوينهم. وهو ما تؤكده العسلي التي ترى أن الآلية القديمة المعتمدة على لوحات معدنية مثبتة على المباني، لم تكن تحفزهم على ذلك.

أبو الأمين يلاحظ أن الناس كانوا يستخدمون «أوصافاً بدائية»، ويقول إن راكباً طلب منه مرة أن يعدّ المطبّات كجزء من العنوان الذي أعطاه إياه. ويضيف: «كان يحدث أن يصف لي الراكب العنوان، وعندما أذكر له اسم الشارع بناء على العنوان الذي زودني به كان يقول إنه لا يعرف، ثم أكتشف بعدها أنه يقيم في هذا الشارع من دون أن يعرف اسمه».

وزير البلديات السابق شحادة أبو هديب يلفت إلى أن الناس قبل سنوات كانوا يفتقرون فعلاً إلى «ثقافة» العنوان المعتمد على الرقم واسم الشارع، وهو أمر لا يراه الزائر لدول أخرى، عندما يجد أن بإمكانه الوصول إلى أي مكان بوساطة خرائط تفصيلية للمدن والبلدات اعتماداً على أسماء الشوارع وأرقامها.

**المناصير: الخلل شابَ إجراءات المشروع منذ البداية**

الناس في الأردن، لم يكونوا مضطرين إلى ذلك في الماضي، كما يقول أبو هديب، فالمدينة لم تكن مكتظة بالمباني كما هي الحال الآن. «كان يكفي، مثلاً، أن أقول لأحد ما: خلدا، مئة متر يمين الإشارة الضوئية ليهتدي للعنوان، الآن خلدا عامرة بالإشارات الضوئية والمجمعات التجارية وغيرها من المعالم التي لم تعد بارزة».

من هنا تنبع، بحسبه، أهمية مشروع التسمية والترقيم الذي جاء ليلبي «ضرورة ملحّة» لدى الناس، لم يفرضها اكتظاظ المدينة فقط، كما يرى، بل فرضها أيضاً التغير في أسلوب حياتهم الذي أصبح أكثر فأكثر معتمداً على إيصال الخدمات إلى منازلهم.

### إنجاز كبير وخلل في الإجراءات

مقابل هذا الجانب المشرق، هناك جانب آخر، يتمثل في الخلل الذي طبع إجراءات إحالة المشروع كعطاء، ما حوّله من «إنجاز» إلى «فضيحة» بحسب تعبير الكاتب في صحيفة **العرب اليوم** فهد الخيطان.

الخلل الذي شاب الإجراءات كان ختامه إصدار مجلس أمانة عمان يوم 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2009، قراراً بتلزيم المشروع للشركة العالمية للصناعات الهندسية المتعددة، في حين أن هذه الشركة كانت نفّذت المشروع على أرض الواقع، أي أن قرار تكليف الشركة بالمشروع تمّ بأثر رجعيّ.

الواقعة أقرّت بها الأمانة، ففي مقابلة مع **العرب اليوم**، في 28 تشرين الأول/أكتوبر 2009، قال مدير المدينة عمار غرايبة إن مسؤولي الأمانة اكتشفوا «تكاثر الأعمدة الخاصة بالتسمية والترقيم وازدياد أعدادها بصورة ملفتة»، بحسب غرايبة، فإن المسؤولين عندما سألوا المدير السابق لدائرة التسمية والترقيم مروان عليان، أقرّ بأنه أصدر للشركة أمراً بالتنفيذ، من دون المرور بالإجراءات الرسمية المعتادة، ومن دون الحصول على موافقات الجهات المعنية، على المشروع «الذي بلغت تكلفته مليوناً وثمانمئة ألف دينار».

مصدر مسؤول داخل الأمانة، طلب عدم الكشف عن هويته، قال إن ما حدث مجرد «خلل إداري بسيط» اكتشفته الأمانة وقام الأمين بتصويبه داخل المجلس.

الأمانة «اضطرت» بعد ذلك إلى تلزيم المشروع للشركة، بعد التوصل إلى تسوية، وهي خصم مبلغ ثلاثمئة وثلاثين ألف دينار تقريباً، وهي تسوية أطلق عليها عضو مجلس الأمانة أحمد العابد «محاولة إنقاذ ما يمكن إنقاذه». العابد، وهو رئيس اللجنة المحلية لمنطقة النصر، كان أحد خمسة أعضاء استقالوا من لجنة شؤون الموظفين في المجلس احتجاجاً على خلل الإجراءات.

«الخلل شابَ إجراءات المشروع منذ البداية»، كما يقول عضو مجلس أمانة عمان، ورئيس بلدية مرج الحمام محمد المناصير، فالقانون ينص على أن الأصل هو أن تُطرح المشاريع في عطاءات عامة، لكنه سمح بالتلزيم عن طريق التفاوض بشروط خاصة «خُرقت جميعها»، بحسبه.

المناصير الذي كان أيضاً أحد الأعضاء المستقيلين، قال إن الأمانة طرحت العديد من العطاءات لهذا المشروع، لكنها كانت كلها «صُورية».

وفق مصدر آخر من داخل الأمانة فضّل أيضاً عدم الكشف عن اسمه، فإن العطاء نفسه وابتداء من منتصف حزيران/يونيو 2008، وإلى نهاية 2009، أعيد طرحه وتلزيمه أكثر من مرة، بسبب اعتراضات متكررة من ديوان المحاسبة على إجراءاته.

كل ذلك كان يسير بموازاة تصريحات صحفية ترصد تقدم المشروع، كان عليان بدأ يدلي بها للصحف المحلية منذ مطلع العام 2008، ما يثير التساؤل حول مدى صحة مقولة إن الأمانة «فوجئت» بالتنفيذ، بخاصة أن بعض هذه التصريحات منشور على الموقع الإلكتروني للأمانة نفسها.

في الوقت الذي يؤكد فيه المصدر المسؤول «اتخاذ الضوابط الإدارية كافة لمنع تكرار الخلل»، فإن الخيطان يرى في تصريح لـ **السجل** أن ما حدث يعكس «تسيّباً إدارياً هائلاً»، ويبدي استغرابه من عجز الأمانة عن ضبط إجراء بسيط تضبطه أي مؤسسة تقليدية، في حين أنها تقدم نفسها بوصفها «نموذجاً في الإدارة الجديدة». ■

## انتخابات بلدية لأطفال عمان:

# مبادرة عالمية تتفاعل محليّاً

دلال سلامة

**لم يعد حسني الخضور، 13 عاماً، ينظر إلى تردّي البنية التحتية لشوارع المنطقة التي يسكنها وحدائقها وبقية مرافقها بوصفها قضية لا يد له فيها، وأن عليه تقبُّلَها على أنها شأنٌ يخصّ المسؤولين عن المنطقة وحدهم. فهو، بعد انتخابه عضواً في لجنة بلدية أطفال بسمان، يمارس حقّه أسوة بأطفال آخرين في المدينة، في إيصال صوتهم إلى المسؤولين، ومطالبتهم بتحسين البيئة التي يعيشون فيها. المطالبات أسفرت عن إعادة تأهيل حديقة الأمير هاشم، الحديقة الوحيدة في الحي، لتصبح متنفساً لأهالي المنطقة، بعد أن كانت مصدر قلق وأذى.**

منال غيث، 23 عاماً، معلمة في روضة للأطفال، التقتها **السجل** وهي جالسة مع ابن أخيها على حصيرة تحت شجرة، وكانت تدرّبه على كتابة الحروف، قالت إن الحديقة قبل تأهيلها كانت «خرابة»، فقد كانت، إضافة إلى افتقارها إلى الحد الأدنى من المرافق، مأوى لشباب عاطلين عن العمل كانوا يؤمّونها نهاراً وليلاً، ويرتكبون ممارسات «لا أخلاقية» فيها. جارتها هلا الفيومي، 35 عاماً، أكّدت صحة كلامها، قائلة إن «الأهالي كانوا يمنعون أطفالهم من ارتياد هذه الحديقة، ويفضّلون بقاءهم في الشارع».

الحال، بحسب الجارتين، تغيّرت، فالحديقة بعد تأهيلها تضم الآن ألعاباً لأطفال من فئات عمرية مختلفة، ومسرحاً ومكتبة وملاعب لكرة القدم والسلة والكرة الطائرة، إضافة إلى قاعة نشاطات مغلقة يؤمها الأطفال في الشتاء، وقد صممت ممراتها لتناسب الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة الذين يستخدمون كراسي متحركة، كما لفتت الفيومي إلى أن وجود موظفة تعمل كمشرفة اجتماعية في الحديقة شجّع أهالي المنطقة التي «تتسم بالمحافظة»على السماح لبناتهم بارتيادها.

حدائق أخرى في مناطق اليرموك وخريبة السوق وراس العين تمّ تأهيلها بمشاركة أطفال عملوا مثل الخضور كـ»ممثلين مجتمعيين»، وكان هذا كله جزءاً من تجربة لجان البلديات المكونة من الأطفال، والتي بدأت في الأردن العام 2006، وذلك في إطار إطلاق عمان كمدينة صديقة للأطفال، وهي مبادرة تشتمل، إضافة إلى تجربة انتخابات الأطفال، على مشاريع تتعلق بالتعليم والبيئة والصحة وغيرها.

المدن الصديقة للأطفال مبادرة عالمية أطلقتها الأمم المتحدة العام 1996، ركّزت فيها على حق الأطفال في المشاركة في صنع القرار في المدن التي يعيشون فيها، ووفق وثيقة نشرتها اليونسيف، فإن السنوات التي تلت إطلاق المبادرة شهدت تشكيل مجالس للأطفال في مدن في أوروبا وأفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية.

عربياً هناك مجالس بلدية للأطفال في مدن فلسطينية مثل غزة ونابلس ورام الله، وهناك أيضاً مجالس في دول مثل اليمن وتونس والسعودية.

في الأردن ما زالت التجربة في طور التشكّل، فالانتخابات نفّذتها ابتداء من العام 2006، في الأمانة الهيئة التنفيذية لمدينة صديقة للأطفال، وهي الجهة المشرفة على تطبيق المبادرة، بتمويل من أمانة عمان الكبرى والمعهد العربي لإنماء المدن ومنظمة اليونسيف، بالتعاون مع المركز الوطني لحقوق الإنسان، وزارة التربية والتعليم، **أونروا**، وزارة التنمية السياسية، ووزارة الداخلية.

وقد أقيمت دورتها الانتخابية الأولى في أيار/مايو 2006، في أربع مناطق تجريبية هي: اليرموك، بسمان، رأس العين، وخريبة السوق، وهي انتخابات قالت الأمانة إن 30 ألف طالب وطالبة شاركوا فيها، وهم طلبة ينتمون إلى الفئة العمرية 12-15 عاماً، في 77 مدرسة حكومية وخاصة، إضافة إلى مدارس تابعة لوكالة الغوث الدولية. وقد أسفرت عن فوز 77 عضواً.

بحسب خطط الأمانة، كان يُفترض أن تجري انتخابات الدورة الثالثة بحلول العام 2010، وسيتم فيها تمثيل كافة مناطق عمان، لتكون بذلك نواة لأول مجلس بلدي للأطفال في الأردن، لكن ذلك لم يحدث، فالانتخابات الثانية التي كانت مقررة في منتصف 2008، تأجلت إلى نيسان/إبريل 2009، ولم تضمّ سوى خمس مناطق جديدة فقط هي إضافة إلى الأربع الأولى، القويسمة، المقابلين، منطقة النصر، منطقة أبو نصير، وسحاب، وقد شارك فيها بحسب أمانة عمان 50 ألف طالب تقريباً، من 158 مدرسة، أفرزت 158 عضوا، وكان من اللافت التقدم «الأنثوي» فيها، فقد شكّلت البنات 53 في المئة من الناجحين فيها.

منسق المشروع أشرف عبد الهادي عزا هذا «التأخّر» إلى «نمو» مدينة عمان وارتفاع عدد مناطقها لتصبح 27 منطقة، ما أجّل تنفيذ الهدف، لكنه أكّد أن أول انتخابات شاملة لجميع مناطق العاصمة ستجرى العام 2012، أما عن تأجيل الانتخابات الثانية عن موعدها المقرر قرابة العام، فإنه يقول إن الأمانة، أمام الارتفاع الهائل في أعداد الناخبين، آثرت أن تتولى كوادرها عمليات التأهيل التي تتم للعاملين في المشروع والطلبة المنتخبين، وذلك بدلاً من الاستعانة بالقطاع الخاص، «الأمر الذي أخذ وقتاً».

بشار قطيشات يعمل في المشروع كـ»ضابط ارتباط»، وضباط الارتباط هم في الأصل

تصوير: برايان سكانل

موظفون في مواقع مختلفة في الأمانة، وتمّ تأهيلهم كي يقوموا بتدريب الأطفال المنتخَبين والعمل معهم في الميدان. قطيشات تلقى تدريباً لأربعة أشهر في مواضيع متعددة، منها مهارات العمل الاجتماعي، حقوق الأطفال، وآليات التعامل مع الأطفال المتسربين في الشوارع، وهو تدريب قدّمته مؤسسات محلية مثل نهر الأردن، ودولية مثل **right to play**، و**quest scope**، اللتين تعملان مع المتطوعين حول العالم.

كيف تسير العملية الانتخابية؟

الأطفال المنتخَبون الذين التقتهم **إسنجل** أجمعوا على أنهم خاضوا انتخابات «حقيقية» سيّرت بحسب الإجراءات التي تسيّر أي انتخابات بلدية، وكان من الواضح الاعتناء بأدق التفاصيل ومنها استخدام صناديق اقتراع شفافة لضمان النزاهة، وحصولهم على عدة انتخابية زوّدتهم بها الأمانة وتتمثل بيافطات كرتون وأقلام تخطيط، حتى إن إذاعة هوا عمان التي قامت بتغطية مباشرة للحدث الذي أقيم في جميع المدارس في وقت واحد، قامت بتخصيص مساحات إعلانية للمرشحين أعلنوا فيها عن مشاريعهم المقترحة، وكما يحدث في أي انتخابات تلقت الأمانة طعوناً في النتائج وشكّلت لجان تحقيق لدراستها.

ما الذي يفعله الأطفال المنتخبون؟

في البداية، وقبل تكليفهم بأيّ مهام، يتلقون تدريباً على مهارات القيادة، مهارات الاتصال، وإدارة المشاريع الصغيرة. التدريب بحسب قطيشات ضروري جداً، فالأطفال الذين يكمن دورهم الأساسي في كونهم الوسيط بين أطفال منطقتهم ومجلس الأمانة، عليهم قبل تقديم اقتراحاتهم إلى مجلس الأمانة أن يمتلكوا مهارة التواصل مع المجتمع المحلي من أجل تحديد حاجاته وأولوياته، وعليهم أيضاً أن يمتلكوا مهارة التخطيط لهذه الحاجات، وتنفيذ الحلول المناسبة لها.

**خلاف حاد حول مشاركة الطلبة العرب في الانتخابات، وهي مشاركة أسفرت في الدورة الأولى عن نجاح طالبة سودانية**

الأطفال كما تقول امتياز الشوبكي، ضابطة ارتباط أخرى، يخرجون في عمليات بحث ميدانيّ يقابلون فيها شرائح مختلفة من المجتمع: أطفال، أصحاب محال تجارية، ربات منازل، أطباء وغيرهم، من أجل تلمّس هذه الحاجات. «يقسّم الأطفال في مجموعات، ويخرج ضابط ارتباط مع كل مجموعة ليشرف عليها».

المهمة ليست سهلة أبداً، فعبد العزيز صلاح، طالب في الصف العاشر، قال إن الأطفال كانوا يفرّون خائفين عندما كان يقترب منهم ويطلب محادثتهم، وهو ما أكّده حسام الكسواني، من الصف العاشر، الذي قال إن كثيرين تعاملوا معه بجفاف. أما الفتيات فإن الأمور كالعادة هي أشد سوءاً، ولارا محمد، الصف التاسع، تروي أن عاملة في محل للملابس أشارت بيدها إلى الباب قائلة: «برّا.. ما عندي وقت». تعليقاً على ذلك تقول سلسبيل الرويضان، الصف التاسع، إن رؤية فتيات يتجوّلن في المنطقة ويوجّهن أسئلة هو أمر ما زال غير مألوف في مناطق كهذه.

قطيشات ينوّه هنا إلى أهمية التدريب الذي يتلقاه الأعضاء قبل نزولهم إلى الشارع ذلك أن «معظم ما يتعرّضون له من مواقف يتمّ عرضه في **اسكتشات** يقوم الطلبة بتمثيلها، وفيها يتعلّمون طريقة التصرف».

الصعوبات لم يواجهها الأطفال المنتخبون من قبل الناس في الشارع فقط، لقد واجهوا ذلك كما يقول عبد الهادي من بعض أعضاء مجلس الأمانة أنفسهم، فالأطفال الذين يفترض أن حضور جلسات الأمانة هو واحد من أنشطتهم الأساسية لم يتمكنوا خلال الأشهر العشرة التي تلت انتخابهم إلا حضور جلسة واحدة، ذلك أن النظام الداخلي لا يمنحهم هذا الحق، وبحسبه فإن جهوداً تبذل من أجل تغيير القانون ولكنها تصطدم بمعارضة من داخل المجلس.

الخلاف السابق لم يكن هو الوحيد، فقد نشب قبله خلاف حاد حول مشاركة الطلبة العرب في الانتخابات، وهي مشاركة أسفرت في الدورة الأولى عن نجاح طالبة سودانية.

المعارضون للمشاركة كانت حجتهم هي أن ما ينطبق على انتخابات المجالس البلدية للبالغين من اشتراط الجنسية الأردنية في عمليتي الانتخاب والترشيح، يجب أن ينطبق على انتخابات الأطفال، في حين تسامح آخرون مع مشاركة الطلبة العرب في الانتخاب، لكنهم عارضوا السماح لهم بالترشيح.

بعد ظهور نتائج الدورة الثانية التي أسفرت عن نجاح طالبة مصرية، وفي جلسته التي عقدت في حزيران/يونيو 2009، أصدر المجلس بأغلبية 22 صوتاً من أصل 41، قراراً حُرم فيه هؤلاء الطلبة من المشاركة.

القرار «التمييزي» أثار انتقادات شديدة، وقد وصفته آنذاك رئيسة الهيئة التنفيذية لمبادرة عمان مدينة صديقة للطفل تغريد فاخوري، بأنه «مخالف لاتفاقيات دولية خاصة بحقوق الطفل وقّع عليها الأردن، وكان من أهم بنودها منع التمييز على أساس العرْق والمذهب والجنس والجنسية».

أمين عمان عمر المعاني، قرر وقتها، إزاء احتدام الخلاف، الاحتكام إلى مدير الدائرة القانونية الذي أكّد أنه «لا مخالفة قانونية» في مشاركة الطلبة العرب في الانتخابات، ولكن هذا لم يمنع من صدور قرار الحرمان من المشاركة بالأغلبية.

الأطفال الأردنيون كان لهم رأيٌ أكثر «تقدمية» من رأي أعضاء المجلس من الكبار، فقد أعرب من التقتهم **إسنجل** عن استغرابهم من قرار المجلس.

الخضور قال إن «الأطفال العرب الذين

يعيشون في عمان يتأثرون مثل الأطفال الأردنيين بما يحدث فيها، ومن حقهم بالتالي أن يشاركوا مثلهم في اتخاذ القرارات التي تتعلق بمشاريع المدينة الخاصة بالطفولة»، أما عبد العزيز صلاح فإنه يذهب أبعد من هذا عندما يطالب بأن تتسع المشاركة لتشمل «جميع الطلبة من جميع الجنسيات»، صلاح يعتقد أن الأمر عندما يتعلّق بالأطفال، فإنهم «يجب أن يعامَلوا بمساواة تامة، بصرف النظر عن الاعتبارات التي يراعيها الكبار في قوانينهم».

**عبد الهادي: الفعاليات التي أُضيفت إلى الحدائق التي أُنجزت في إطار المبادرة، تعدّت العمل المعتاد الذي تقوم به الأمانة**

هذه القضية حسمت عندما أعيد النظر فيه في تشرين الثاني من العام نفسه، عندما صوّت 28 عضواً لصالح مشاركة الطلبة العرب وذلك في جلسة حضرها مندوبون عن اليونسيف طرحوا فيها تصوّرهم عن الأبعاد السلبية لهذا التمييز.

بعد ما يقارب الأربع سنوات على التجربة، ما هي الإنجازات المتحققة؟

بحسب القائمين على المشروع فإن إنجازات المجلس الأول كانت إنشاء حديقة في منطقة اليرموك، وتأهيل ثلاث حدائق مهملة في مناطق بسمان، رأس العين، وخريبة السوق التي أُنشئ فيها أيضاً مركز لتكنولوجيا المعلومات.

أما المجلس الحالي فقد انتهى أعضاؤه من مرحلة البحث الميداني وهم بصدد عرض مقترحاتهم من المشاريع على المسؤولين وذلك تمهيداً لدراستها واتخاذ القرار بشأنها.

قد يكون من المبكر الحكم على التجربة التي ستنهي قريباً عامها الرابع، فالهدف هنا هو تجذير التقاليد الديمقراطية لتصبح جزءاً أساسياً من حياة الأطفال، الأمر الذي يتطلب سنوات من مواصلة العمل، وسنوات أيضاً لقطف الثمار، لكنّ جزءاً من التقييم الأولي لها يقوم بشكل أساسي على معرفة الكلفة المادية، ومدى تناسبها مع ما تمّ إنجازه على أرض الواقع. **السجل** كانت قد طلبت من فاخوري تزويدها بالمبالغ التي أُنفقت في الدورتين الانتخابيتين الأولى والثانية، لكن فاخوري أجابت أنها وبتوجيه من المركز الإعلامي لـ«الأمانة» لا تستطيع إعطاء «أرقام تفصيلية» تتعلق بالميزانية، وستكتفي بذكر قيمة الميزانية المخصصة لمجمل مشاريع مبادرة عمان مدينة صديقة للطفل، والبالغة نحو نصف مليون دينار.

هناك من يتحمّس للتجربة بوصفها تدريباً حيّاً يتلقاه الأطفال على الديمقراطية، وتفعيلاً عملياً لشعار المواطنة، لكنّ هناك من يراها مجرد «هيزعة». أبو العبد، 63 عاماً، أحد سكان الهاشمي الشمالي وجار لحديقة نايفة التي تمّ تأهيلها لتصبح حديقة الأمير هاشم، قال لـ **السجل** إن الحديقة ظلت لسنوات طويلة ورغم الشكاوى المستمرة جاثمة مثل كابوس على صدور سكان المنطقة فقد كانت وكراً لتجمّع «الزعران» الذين يتعاطون فيها الكحول والمخدّرات، وهو يرى أن ما تحوّلت إليه الحديقة هو شيء جميل، لكن الهدف الأساسي من وجود أي حديقة، يقع في صلب مهام أمانة عمان، التي كانت الحديقة كل هذه السنوات تحت سمعها وبصرها، ولم تكن المسألة بحاجة إلى انتخابات و«روحات وجيّات» وأطفال يدلّونها عليها ويقولون لها إنها بحاجة إلى تأهيل.

عبد الهادي يردّ على ذلك بقوله إن تأهيل الحدائق أمر تقوم به الأمانة كل يوم، ولكن الفعاليات التي أضيفت إلى الحدائق التي أُنجزت في إطار المبادرة، تعدّت العمل المعتاد الذي تقوم به الأمانة، وأسهم في تحويل الحديقة بالمرافق التي أضيفت إليها والفعاليات التي تنفذ فيها لتكون جزءاً أساسياً من حياة السكان. ■

تصوير: برايان سكانل

مياه معدنية طبيعية

سما

الحياة في سما

هاتف: ٦٤٠٥٩٠٩٠ ٩٦٢+

## الدور الثقافي لـ«الأمانة» بعد الهيكلة:

# رؤى طموحة تبديدُ الشكوك رهنٌ بتنفيذها

غيداء حمودة

**تحدٍّ كبير بانتظار مديرية الثقافة في أمانة عمّان الكبرى بعد إعادة الهيكلة، وتبنّي شعار «الثقافة من أجل التنمية» في مدينةٍ يتسم الوضع الثقافي فيها بـ«مكانك سر»، بحيث لا يقود إلى حالة نوعية بارزة بحسب الناقد غسان عبد الخالق، الذي ينوّه إلى أن الثقافة تعدّ «أمراً غائباً عن أولويات السكان» الذين يصل عددهم إلى نحو 2 مليون نسمة، فضلاً عن أن مفهوم الثقافة ما زال ينحصر بكونها «الشعر والأدب بالمفهوم الكلاسيكي».**

**وهو ما يتفق معه فيه التشكيلي غسان مفاضلة، الذي يرى أن المشهد الثقافي «يعاني من غياب المنظومة المتكاملة التي يُفترض أن تشكّل الحاقن والمرسل والدليل»، ويقول إن «الأمانة» التي يبلغ عدد موظفي مديرية الثقافة فيها حوالي 1300 شخص، لم يفرز اهتمامها بالنشاط الثقافي على مدار سنوات «حراكاً ثقافيا حقيقياً وملموساً»؛ فأثر النشاطات الثقافية سرعان ما ينتهي بانتهاء الحدث نفسه، باستثناء حالات فردية وفريدة.**

أما رئيس رابطة الموسيقيين وأول نقيب للفنانين الأردنيين مالك ماضي، فيذهب إلى أن العمل الثقافي في عمان «يفتقد إلى المأسسة وإلى إستراتيجية قابلة للقياس وواضحة الأهداف والآليات»، مشيراً إلى أن هذا الوضع «يظل مرهوناً بمزاجية صانعي القرار واختلاف رؤاهم من وقت لآخر»، وأن «العمل التراكمي مفقود تماماً في المؤسسات الثقافية الحالية».

ويمكن عزو ذلك إلى ما أشار إليه عبد الخالق من ضرورة وجود دراسة علمية تقييمية سنوية حول الوضع الثقافي، تُبنى عليها أي إستراتيجية ثقافية ناجحة. **السّجل** حاولت العثور على مثل هذه الدراسة، إلا أن غيابها يبدو أمراً لا بد من الاعتراف به، على أهميتها.

من جهته، يبدد المدير التنفيذي للثقافة في أمانة عمان الكبرى سامر خير، المخاوف السابقة، مؤكداً لـ **السّجل** أن هناك انتقالاً جذرياً في الخطة الثقافية للأمانة من خلال شعار «تنمية ثقافة المجتمع»، الذي تبنته مديرية الثقافة في الأمانة مؤخراً، إضافة إلى تطور مضمون العمل الثقافي في الأمانة من «هدف معرفي» إلى «هدف سلوكي»، بحيث يكون المستهدَف هو «المجتمع» وليس المثقفين، لتصبح المنتجات الثقافية «وسائل» وليست غايات، ويصبح الفنانون والمثقفون «شركاء» في عملية التنمية المجتمعية وليسوا «متلقي دعم أو خدمة»، الأمر الذي يؤيده رئيس سابق لبلدية إربد ومساعد سابق لأمين عمان وليد المصري، ويزيد عليه وجوب دعم المواطن المتلقي أيضاً من خلال بناء الذائقة الفنية والثقافية لديه، وتوفير منتجات الثقافة بأقل تكلفة عليه.

المختصة بمجال علم الإنسان والمستشارة الإقليمية في مجال التنمية لمياء الراعي، ترى أن الشعار الذي تبنته الأمانة «نبيل وطموح وضروري»، عازية ذلك إلى الواقع الذي يتطلب أن تؤدي الثقافة دوراً مهماً في التنمية، إلا أنها تفضّل لو كان الشعار: «إشراك المجتمع في الثقافة»، من خلال الوصول إلى منابع الفنون والثقافة عند الناس، والعمل مع الفنانين والمثقفين على خلق أشكال فنية معاصرة وتعريض الجمهور للثقافات المختلفة في العالم.

ولا يخلو حديث الراعي من تساؤلات: «ما هي الثقافة بحسب الأمانة؟»، و«هل قامت الأمانة بفهم سياق الثقافة في المدينة؟»، و«ما النقطة التي يُبتغى أن تصل إليها هذه الثقافة؟»، و«كيف ستلعب الثقافة دوراً في التنمية؟»، و«من

**خير: تطور مضمون العمل الثقافي في الأمانة من «هدف معرفي» إلى «هدف سلوكي»**

المستهدف من عملية التنمية؟».

وهي تؤمن بوجوب مراعاة حقائق حول مدينة عمان عند وضع أي خطة ثقافية لها، منها التمايز الطبقي الموجود في المدينة، وكون عمان مدينة ذات ثقافات متفرعة **sub – cultures** تنتقل من جيل إلى آخر، فضلاً عن وجود ثقافات متعددة **diverse cultures**. لذا تؤكد الراعي ضرورة مخاطبة المستويات كافة في أي خطة، وتحديد احتياجات أهالي المناطق، ومعرفة مدى معرفتهم بالخدمات الثقافية المقدمة من الأمانة.

خير يرد على التساؤلات، بقوله إن الخطة الجديدة اعتمدت على ثلاثة أهداف إستراتيجية؛ «التأثير إيجابياً في قيم المجتمع وسلوكه، تحويل الخدمات الثقافية المقدَّمة إلى صناعة ذات جودة عالية، والإسهام في تنمية ثقافة المجتمع من خلال الشراكة مع المثقفين والفنانين».

ويعزو سبب وضع إستراتيجية جديدة، إلى «الفهم الحقيقي لـدور الثقافة في المجتمع ودور الأمانة في تحقيق ذلك»، موضحاً أنه جرى توحيد الملف الثقافي في مديرية واحدة، هي مديرية الثقافة، وُزّع العمل فيها على ثلاث دوائر رئيسية؛ دائرة المراكز الثقافية، دائرة البرامج الثقافية، ودائرة المكتبات. فيما كانت الأمانة، قبل الهيكلة، تضمّ تسع دوائر ثقافية تعمل كل منها على حدة؛ بيت الشعر، الدائرة الثقافية، بيت تايكي، مركز زها الثقافي، مركز الحسين الثقافي، مجلة عمّان، حدائق الملكة رانيا، دائرة المكتبات ومركز سحاب الثقافي.

المصري الـذي تولّى الملف الثقافي خلال الاحتفال بعمان عاصمة الثقافة العربية 2002، يوضح أن قانون البلديات، بما فيها الأمانة، يقتضي بأن يكون لها دور في الثقافة والخدمات المقدمة للمجتمع على حد سواء. ويرى أن دور الأمانة الرئيسي ليس «كناسة وحراسة» على حد تعبيره، بل «بناء مجتمع يتمتع بالسكينة» وهذا يتأتى من خلال أجواء ثقافية وفكرية وعاطفية «إيجابية ومستقرة» في المجتمع.

دور الأمـانـة في «خلق المجال الثقافي» يتمحور بحسب المصري، حول علاقة سوية بين ثلاثة أطـراف؛ المجتمع، والأمانة، والمؤسسات الوطنية والمثقفين والفنانين. وهو يؤكد أهمية توفير الأمكنة والفضاءات التي تحتضن الثقافة، وضـرورة تفعيل هـذه الأمكنة والـوصـول إلى الناس في أحيائهم وأماكن تواجدهم من أجل إيجاد حالة تفاعل بناء.

التوجهات الثقافية للأمانة للعام 2010 تتضمن ثماني خدمات ثقافية ستعمل الأمانة على تقديمها لمجتمع المدينة، منها: توفير الكتب والمجلات والـمـواد المعرفية من خلال 70 مكتبة منتشرة في مناطق عمان السبع والعشرين؛ البرامج الثقافية الدورية النخبوية مثل المؤتمرات والأمسيات الشعرية؛ النشاطات الثقافية غير الدورية التي تقدم لعامة الناس والتي يجري تقديمها في العادة في الفضاءات الثقافية المفتوحة مثل الشـوارع الثقافية والحدائق والمراكز الثقافية الصغيرة، نشر الكتب والمجلات بمعدل 70 كتاباً في السنة و3 مجلات ثقافية هي؛ **عمان** الموجهة للمجتمع والأسرة والتي تم تغيير شكلها ومضمونها، **تايكي** المجلة العربية الوحيدة المتخصصة في الإبداع النسوي، و **براعم عمان** الموجهة للأطفال والتي يتم العمل على تطويرها.

يضيف خير إن الأمانة تعمل على توفير المراكز الثقافية كمرافق للعمل، وخدمة تقديم الدعم المالي للهيئات الثقافية، إضافة إلى المشاركة في الاحتفالات الوطنية من خلال فرقة أمانة عمان للفنون الشعبية وتمثيل الأردن في المهرجانات المتخصصة بالفنون الفلكلورية، وتقديم أمسيات دورية في الفضاءات الثقافية خلال فصل الصيف.

**التوجهات الثقافية للأمانة للعام 2010 تتضمن ثماني خدمات ثقافية ستعمل الأمانة على تقديمها لمجتمع المدينة**

خير بـيّـن لـ **السجل** أنـه بين «النشاطات التواصلية» و«البرامج النخبوية»، هناك منتجات ثقافية سيجري تقديمها، منها إعادة توزيع عملية إصدار الكتب في الأمانة وتصنيفها ضمن سبعة حقول جديدة؛ الفكر والمجتمع، التربية والأسرة، التاريخ والجغرافيا، الفنون، العلوم، الآداب، والمذكرات الوطنية؛ وتنظيم نشاطات شعرية دوريـة خلال العام، وبشكل منتظم ومواعيد ثابتة في كل شهر، وتنظيم مسابقة للشعراء.

**السجل** حصلت على نسخة من «روزنـامـة الفعاليات الثقافية» للأمانة للعام 2010، التي تنظّم في 11 فضاء ومـركـزاً تابعاً للأمانة. الروزنامة تشتمل على 24 أمسية شعرية بمعدل أمسيتين شهرياً في بيت الشعر، و6 حفلات توقيع كتب، و3 حملات تثقيفية تُعقد في الحدائق الثقافية هي: حملة العلاقة مع المكان والإنسان، حملة احترام الوقت والالتزام بالقانون، وحملة ثقافة الانتخاب.

تتضمن الروزنامة 11 معرضاً فنياً، وافتتاح 4 مكتبات متخصصة، وافتتاح مركز الأشرفية الثقافي ومهرجان الفيلم الأوروبـي ومعرض عمان الـدولـي، وتنظيم دورات تدريبية فنية وثقافية للأطفال على مدار العام في مركز زها الثقافي، و6 أمسيات لفرقة الأمانة، وعرضاً غنائياً لبيت الموسيقيين الرواد، فضلاً عن 6 محاضرات وندوات، وملتقى القصة القصيرة.

المغنية مكادي نحاس، التي تعتقد أنه يجب عدم النظر إلى الأمانة على أنها «مؤسسة ثقافية بحتة»، تقرّ بأن الأمانة تنطوي على «مؤسسة نشيطة ثقافياً»، وترى أن الفنانين والمثقفين «شركاء للأمانة في تنمية ثقافة المجتمع»، وأن إعادة الهيكلة «خطوة مهمة».

نحاس التي عملت مع الأمانة في ورشات عمل مختلفة، تقول من واقع تجربتها إن لدى الأمانة «وعياً لدور الثقافة والفنان في تنمية المجتمع»، لكنّها ترى أن «المنتج الثقافي الصادر عنها يفتقد خطة تسويقية تعمل على نشره»، فضلاً عن تأكيدها وجود تقصير في تواصل الأمانة مع الإعلام، وضعف التغطية الإعلامية لنشاطات الأمانة الثقافية، وهو ما يؤكده خير أيضاً.

في هذا السياق، يبيّن خير أن توطيد العلاقة مع الإعلام بهدف إبراز النشاطات الثقافية، من ضمن الأمور التي تسعى إليها مديرية الثقافة،

إضافة إلى تقديم برنامج جديد على إذاعة «هوا عمان» التابعة للأمانة، لتسليط الضوء على النشاطات الثقافية ومناقشتها، بحسب خير.

الأمانة ستتبع سياسة جديدة في الإعلان عن فعالياتها الثقافية، إذ ستقوم بإنشاء موقع إلكتروني يضم روزنامة الفعاليات، فضلاً عن احتوائه على لقطات فيديو من الفعالية نفسها ليتسنى للجمهور حضورها حتى بعد انتهاء الفعالية نفسها.

من جهة أخرى، انخفضت الموازنة المخصصة لمديرية الثقافة للعام 2010، بنسبة 50 في المئة، بسبب «الظروف المالية التي تشهدها الأمانة»، بحسب خير الذي يتوقع أن تصل تكاليف العمل الثقافي إلى 7,5 مليون دينار في العام الجاري. ويستدرك أنه تمّت زيادة مخصصات النشاطات غير الدورية من 137 ألف دينار في 2009 إلى 900 ألف دينار، نافياً ما يُشاع من تقليص مكافآت الكتاب، يقول: «لم يتم تقليص مكافآت الكتّاب، بل على العكس، تم رفعها»، مشيراً إلى أن الأمانة «تحترم الإنتاج المتميز وتقدم له مكافأة تليق به».

الروائي والناشر إلياس فركوح يؤكد أن الأمانة أسهمت سابقاً في أنشطة ثقافية؛ داعمة أو مشاركة أو متفردة، مثل معرض عمان الدولي للكتاب، إضافة إلى إسهامها في بناء البنية التحتية الثقافية في المدينة. وهو يرى أنه من المبكر الحكم على أداء الأمانة ما بعد مرحلة إعادة الهيكلة، إلا أنه يلفت إلى أن الاتفاقيات التي وقعتها الأمانة مع الهيئات الثقافية والفنية «تبشّر بالخير»، مشيراً إلى أنها «قد توجد حالة تفاعل من نمط جديد، ما يعزز ذهنية المؤسسية في العمل الثقافي».

كانت الأمانة وقّعت مؤخراً اتفاقيات تعاون وشراكة مع أربع هيئات ثقافية وفنية: رابطة الكتاب الأردنيين، رابطة الفنانين التشكيليين، نقابة الفنانين الأردنيين والجمعية الأردنية للتصوير.

رئيس رابطة الكتاب الأردنيين سعود قبيلات أبدى سعادته لكون الرابطة الآن «شريكة» للأمانة في نشاطها الثقافي في عمان. وهو يصف الاتفاقية بين الأمانة والرابطة بـ «الجيدة»، آملاً أن تسهم في رفع مستوى الحراك الثقافي، ومنوهاً إلى أنها تُعدّ «بداية»، وأن هناك طموحاً لتطويرها في المستقبل.

**فركوح: من المبكر الحكم على أداء الأمانة ما بعد مرحلة إعادة الهيكلة**

الفنان عامر الخفّش يتفق مع فركوح في أن «الأمانة تلعب دوراً مهماً في المشهد الثقافي والفني الأردني»، مضيفاً أنها «أصبحت المرجع الأول والأخير لمعظم المبدعين وإنتاجهم الثقافي والفني». وهو يتمنّى أن يُعمَّم ما تقوم به الأمانة على المؤسسات والجهات الحكومية المعنية بالثقافة، ما يسهم في حلّ مشكلة عدم وجود شركات إنتاج وجهات داعمة للثقافة في البلاد.

لكن فناناً فضّل عدم نشر اسمه، يرى أن «الوضع الثقافي في الأردن يتسم بالتخبط»، وأن «الأمانة جزء من هذا التخبط»، وإن كانت أخفّ المؤسسات تخبطاً. الفنان نفسه يتهم الأمانة بـ «دخول الهوى في عملية اختيار الأعمال وإنتاجها»، ما أدى إلى «إنتاج أعمال دون المستوى على حساب أعمال أخرى ذات أهمية، ليسهم بالتالي في ترويج الرداءة»، لافتاً إلى أن «للعلاقات الشخصية دوراً كبيراً في حصول الفنانين على دعم من الأمانة»، وهو ما يصفه بـ «مصيبة كبرى».

ويتساءل إن كان أصحاب القرار في الأمانة، يمتلكون «الثقافة الفنية الشاملة» التي تمكّنهم من إصدار قرارات صائبة في تخصصات فنية مختلفة، في الوقت الذي يتخذ فيه كاتب أو شاعر قراراً بشأن الفن التشكيلي أو الموسيقى. ويقترح وجود مجلس فني يضم أشخاصاً ذوي تخصصات مختلفة يجتمعون معاً ويتخذون القرارات المعنية بالثقافة، على أن يتم تغييرهم سنوياً، للحد من «الواسطة».

لكن خير أوضح لـ **السجل**، أنه يتم إجراء مستويَين من التقييم، أولهما منهجي تقوم به مديرية الثقافة، بحيث يتم التأكد من أن المنتج الثقافي يتناسب مع روح الدور الثقافي للأمانة، وإذا اجتاز المنتج هذه المرحلة ينتقل إلى التقييم الفني الذي يقوم به مختصون يتم ترشيحهم من الهيئات الثقافية والفنية التي تم توقيع اتفاقيات شراكة معها.

وحتى تاريخ إعداد هذا الملف، يتوافر لدى مديرية الثقافة في الأمانة، قواعد منهجية لقبول المخطوطات فقط، ولا يتوافر قواعد منهجية للمنتجات الثقافية الأخرى.

«الأمانة معنية بإجراء تقييم نوعي وكمي لمنجزاتها في الخطة المقبلة»، يقول خير الذي كشف عن التوجه لإصدار تقرير سنوي عن واقع الثقافة في مجتمع مدينة عمان، يدرس التغير الحاصل في واقع الثقافة في المدينة، ويقيس مدى اهتمام المجتمع بالمنتجات الثقافية ونظرته للمرأة والعمل واحترام القانون. وستقوم الأمانة، بحسب المدير التنفيذي للثقافة، بتوزيع استبيانات خلال الفعاليات للحصول على تغذية راجعة حولها. كما سيتم إجراء مراجعة سنوية لخطة المديرية التي تمتد إلى ثلاث سنوات. ■

*The Chance of a lifetime,*
*Clearance on all available items*

# الجديد

## بمناسبة العام الجديد

لما عهدتموه منا من مستوى متميز خلال السنوات الماضية فإننا نستعد لعام جديد من العطاء،
ونظرا لقيامنا بإعادة تجديد الديكورات في معارضنا بالدوار الخامس من 2010/1/31 ولغاية 2010/2/7،
فإننا سنقوم بعمل عروض مميزة على كافة المعروضات الحالية.

كل عام وانتم بخير

زاهي درويزة وشركاه
Zahi Darwazeh & Co.
House of Tradition ... بيت العراقة

العرض ساري لغاية 2010/1/31

بين الدوار الخامس والسادس - هاتف: ٥٩٢٧٠٥٠ - ٥٩٢٠٦١١
www.zahidarwazeh.com

30 Years

## سعيٌ للموازاة بين شرق عمان وغربها

# بعضهم يفضّل العاصمة بلا حدائق!

عطاف الروضان

**هناك ما يزيد على 140 حديقة منتشرة في مناطق عمان، تتفاوت في المساحة والإمكانات، وترى أمانة عمان الكبرى أن توزيعها يتناسب مع التوزيع الديموغرافي للمدينة، لكن لسان العمّانيين ما زال يهتف: هل من مزيد! في وقت ما زال فيه ارتيادُ حديقة لدى كثيرين «سلوكاً غريباً»، و«مستهجناً» لدى آخرين.**

**الأمانة ومن خلال إستراتيجيها الجديدة ومشروع إعادة الهيكلة، جعلت موضوع الحدائق في عمان من أبرز أولوياتها، كونه يسهم في تحقيق رؤيتها «لتكون عمّان مدينة منظّمة، عصرية، آمنة، جاذبة، ذات روح، قابلة للحياة، تعتز بتراثها وأصالتها» كما ورد في الموقع الإلكتروني لـ«الأمانة».**

يبرز هذا الاهتمام من خلال فِرق الأمانة وكوادرها المنتشرة في المناطق الغربية والشرقية لعمّان، وفي المناطق التي ضُمّت حديثاً، والتي تعمل على إنشاء حدائق جديدة، وتأهيل القائم منها، بحسب مدير دائرة الحدائق في أمانة عمان نبال قطّان.

قطّان تولى منصبه هذا منذ أربعة أعوام، بعد أن أمضى سنوات خدمته بالعمل الميداني في إنشاء الحدائق. يشرح لـ **السجل**، أن الأمانة تقوم في كل عام بكشف على المناطق السبع والعشرين التابعة لها. ويضيف: «نتعرف على حاجة كل منطقة من الحدائق الجديدة أو تأهيل القديم منها».

يبين قطّان أن «الأمانة» أنشأت العام 2009 وحده ثماني حدائق، إضافة إلى تأهيل ست حدائق قديمة، «وفي خطة العام 2010 سيتم «تأهيل ثماني حدائق، وإنشاء ست حدائق جديدة».

العمل في هذا المجال يصطدم بفكرة اجتماعية راسخة، حول ثقافة ارتياد الحديقة وزيارتها، فما زالت إقامة الحدائق حتى الآن تثير حفيظة بعضهم، وتلقى عدم قبول منهم. الخمسيني أبو محمد يؤكد: «إحنا الأردنية نحب نروح على أماكن فضا وشجر، بس لما تقول لواحد تعال نروح على حديقة يستغرب.. يعني تقدر تقول فيها تناقض».

يعيد المحامي يوسف سليمان الفكرة نفسها، لاعتقادٍ سابق عززته أحداث ووقائع عملية بأن «كثيراً من الحدائق كانت مَلمّاً لأصحاب السوابق»، لذلك تتجنب العائلات الذهاب إلى الحديقة خشية الاشتباك معهم، أو «حتى مجرد رؤيتهم مع أفراد العائلة في مكان واحد».

سليمان ينبّه إلى أننا «مجتمع محافظ بالمجمل»، وفي المخيال الجمعي أن الحدائق هي «مكان لقاء الحبّيبة»، كما كان دارجاً قبل شيوع المطاعم والمولات، وهو ما يصيب الأب بالحرج من اصطحاب زوجته أو ابنته أو حتى ولده إلى الحدائق، في الوقت الذي يتوقع فيه «أن يرى شيئا مخلاً بالآداب».

مع هذا الإرث الاجتماعي «السيئ» مع الحدائق، فإن حاجة الفرد إلى الشعور بالأمان في الأماكن العامة، تبدّد فرص ذهابه إلى الحدائق، بحسب سليمان الذي يستدرك: «النظرة تغيرت الآن كثيراً بسبب الثقافة، وبسبب العناية بالحدائق وإنشاء حدائق كبرى ومناسبة للعائلات، فيها ملاعب وأماكن مكشوفة ومرافق عامة، كما أنّ رؤية شابٍ وفتاة معاً لم تعد تعني بالضرورة أن هناك أمراً سلبياً يحدث».

قطّان يؤكد أن الأمانة أنهت أربع دورات لتأهيل حرّاس الحدائق مع الأمن العام، وتلقّيهم دورات تدريبية للتعامل مع المواطنين والتعاون مع الشرطة لمساندتهم في الحالات الخطرة.

لكن، لمخاوف المواطنين أساس، ففي العام 1999، وعندما أقيمت حديقة الألفية في تلاع العلي، لاحظ أمجد فاخوري الذي تسلّم مشروع تأهيل الحديقة، أن «الأمور بدأت بالخروج عن السيطرة»، وأن الحديقة بدأت تستقطب شباناً مراهقين يشكلون خطراً على الزوار، وآخرين جعلوها مكاناً لتعاطي المخدرات، بخاصة في ساعات الليل، بحسب فاخوري، ما زاد في الشكاوى المقدَّمة على الحديقة.

فاخوري بدأ بفكرة الإنارة الليلية للحديقة، وإزالة الشجر الذي يحجب الرؤية، ثم تشكيل لجنة أصدقاء الحديقة من الشبان وأهالي الحي، لتصبح اللجنة رديفاً للأمانة في المحافظة على الحديقة ومتابعة مرافقها، ومحاسبة المخالفين.

بعد ذلك، تمّ تشكيل فريق كرة قدم ولجنة نشاطات، لتنتقل مسؤولية الحديقة من الأمانة إلى أهل الحيّ، «حتى إن بعض الشبان الذين كانوا يصنّفون على أنهم سيئون، انضموا للّجنة بإرادتهم» بحسب فاخوري.

الإنجاز تحقق بجهد شخصي وتطوعي خارج ساعات الدوام، بذله فاخوري الذي تحدّث إلى الأهالي، وأشركهم في العمل الجماعي. نجاح الفكرة أدى إلى تطبيقها في حديقة الأميرة رحمة لتصبح هي الأخرى أنموذجاً، وكذلك في حديقة ضاحية الحسين التي كانت مكبّاً للنفايات نتيجة الإهمال وسيطرة أصحاب السوابق عليها، كما يقول أهالي في المنطقة.

يقول أحمد بايزيد، أحد أعضاء لجنة الحي التابعة لحديقة ضاحية الحسين، إن فاخوري «قلبَ الأمور رأساً على عقب هنا، فالحديقة تتوسط مباني ومجمعات سكنية، وكان تواجد (الزعران) مقلقاً لنا، بخاصة أنه لم يكن لنا متنفس سوى تلك الحديقة التي تم احتلالها بالمعنى الحرفي، ثم جاءت الأمانة وجرفت الحديقة وأهّلت أرصفتها وزرعت الأشجار، وأعادت الحياة للحي من جديد».

يضيف بايزيد: «قمنا بتشكيل لجنة أصدقاء الحديقة من ذوي الأعمار 13-19 سنة، ولجنة الحي من مختار المنطقة وعدد من المواطنين، للحفاظ على الحديقة، ومنع غير المرغوب فيهم من الدخول إليها، وأصبحت رئةً للمنطقة من جديد تمارَس فيها نشاطات غنائية واجتماعية في المسرح التابع لها».

ولدى السؤال: هل يمكن تعميم التجربة في شرق عمان التي يعاني كثيرٌ من حدائقها من الإهمال؟ أجاب فاخوري بثقة: «الناس هناك يحتاجون للدعم لإظهار تعاونهم، وسبق أن عملت في القويسمة ورأيت طاقات شبابية رياضية واجتماعية من الممكن أن تُستغل وتنمَّى، ويمكن للحدائق أن تكون ميداناً لذلك».

الحدائق في شرق عمان ربما تكون المتنفس الوحيد للمواطنين هناك، لأنها لا تتطلب تكلفة مادية عند ارتيادها، ولافتقار المناطق هناك لأماكن الترفيه كما هي الحال في مناطق غرب

تصوير: برايان سكانل

عمان، التي يجد ساكنوها خيارات متعددة من الفضاءات العامة للترويح عن أنفسهم وممارسة نشاطاتهم الترفيهية.

لكن هناك شريحة تعزف عن ارتياد الحدائق العامة، بخاصة من قاطني مناطق غرب عمّان، ولكلٍّ منهم مسوّغاته. تقول لينا، أمّ ثلاثينية تسكن في دابوق: «لا أتوقع أنه من السهولة أن أصطحب أولادي الثلاثة إلى حديقة عامة، فهم أولاً يفضّلون المولات، لأن الحدائق مزدحمة ولا تتوافر فيها وسائل الراحة المناسبة، كما أنّنا نفضّل السفر على التواجد في البلاد خلال الإجازات».

توافقها صديقتها، لكنها لا تفضّل كما تقول الذهاب إلى حدائق الحسين مثلاً، رغم توافر الإمكانات المناسبة فيها، فـ«كل عمان نلاقيها فيها».

رغم العزوف، تشهد الحدائق في غرب عمان ازدحاماً كبيراً، وبخاصة في العطل والإجازات، لاتساع مساحاتها وتوافر المرافق العامة فيها، و«هي من ناحية جمالية تتلقى عناية أكثر، خلاف الحدائق في شرق عمان، إذ تخصَّص لها مبالغ مالية أكبر» بحسب مهندس في الأمانة فضّل عدم نشر اسمه.

ولعلّ هذا ما دفعَ الأمانة، بالإضافة إلى تنفيذ توجيهات ملكية صريحة كان أطلقها الملك عبدالله الثاني قبل سنوات، لإيجاد متنفس مناسب لأهالي شرق عمان.

يقول مدير دائرة الحدائق في الأمانة قطّان: «بدأنا العمل لإنشاء حديقة تماثل حدائق الحسين في غرب عمان من حيث المساحة والتنظيم والإمكانات، ونفذنا السور والبئر الارتوازية وشبكة الحصاد المائي، وهي تحتاج لمدة عمل من المرجح أن تمتد لثلاث سنوات».

**قطّان: الاعتداءات على ممتلكات الحدائق العامة لا علاقة لها بالجغرافيا، وإنما بالثقافة والتنشئة**

هذا الجهد يصطدم بمعيقات من بينها الثقافة السائدة في المجتمع، وطريقة تعامل المواطن مع المرافق العامة في تلك المناطق الفقيرة المزدحمة. بسمة مبيضين، التي تعمل مهندسة في الأمانة، تقول: «من المؤسف أننا نبذل جهدنا في العمل على حديقة تخصص لها الأمانة جزءاً كبيراً من ميزانيتها، ثم تتعرض الحديقة بعد أيام، وربما بعد ساعات من افتتاحها، للتخريب»، لافتةً إلى أن هذا يحدث غالباً في الحدائق في شرق عمان، حيث يقوم بعضهم بسرقة الحديد أو محتويات الحديقة وبيعها، ويمارس بعض الأطفال التخريب لمجرد التسلية. «إنها ثقافة مجتمع يجب العمل على تغييرها»، تقول مبيضين، وفي البال صورة من العام 2007 ما زالت عالقة في أذهان إعلاميين حضروا افتتاح حديقة الملكة رانيا في القويسمة، عندما هجم فتيان على مقتنيات الحديقة بمجرد مغادرة الملكة رانيا وانتهاء مراسم حفل الافتتاح.

إلا أن قطّان يصر على أن الاعتداءات على ممتلكات الحدائق العامة لا علاقة لها بالجغرافيا، وإنما بالثقافة والتنشئة. ويقول: «هناك حالات اعتداء على الحدائق رُصدت في منطقة عبدون مثلاً، ذلك أنه لم يتم تكريس ثقافة الحدائق بالشكل المناسب سابقاً»، مشيراً إلى أننا نحتاج إلى «رفع ثقافة الناس بأهمية المساحات الخضراء في المدن، وأهمية ذلك للبيئة في المستقبل، ويجب تعاون الجميع في زرع هذه الثقافة».

إنشاء الحدائق يتطلب تكلفة مالية، كما يتطلب جهداً كبيراً بعد الإنشاء، من متابعة

تصوير: برايان سكانل

شؤون الحديقة، وإدارة مرافقها وحمايتها. لذلك استقطبت «الأمانة» القطاع الخاص لمشاركتها في تنفيذ عدد من الحدائق، بالإضافة إلى مدخل مطار الملكة علياء بالتعاون مع عدد من الشركات، مثل: دبي كابيتال، شركة أمنية، المدارس الأميركية، ويونيفيرسال.

ورداً على القول إن التحدي المائي الذي تواجهه البلاد يتناقض مع ما تقوم به «الأمانة» من توسع في إنشاء الحدائق ومكافحة التصحر في العاصمة، يؤكد قطّان: «لا تستخدم الأمانة ماءً عذباً على الإطلاق في ري الحدائق»، موضحاً أنه تم «استخدام فكرة الحصاد المائي في عدد من الحدائق الكبرى الجديدة، وإنشاء آبار ارتوازية، كما أن جميع الحدائق والجُزر الوسطية ومشاريع مكافحة التصحر التي تنفذها الأمانة يتم ريها من المياه العادمة المعاد تدويرها، والتي لا تصلح للاستهلاك البشري».

محطة أبو نصير زودت الأمانة في العام 2009 بنحو 28 ألف متر مكعب، استُخدمت لري الأشجار المزروعة على طول شارع الأردن. وهناك مشروع الحصاد المائي في حدائق الحسين، حيث سعة البئر الارتوازية فيها 13 ألف متر مكعب، وهناك بئران في رأس العين، نسبة الحديد فيهما عالية، كما تُستخدم مياه بركة الجيزة في ري حديقة مثقال الفايز طوال الصيف بما مقداره 100 ألف متر مكعب.

**الحدائق والجُزر الوسطية ومشاريع مكافحة التصحر التي تنفذها الأمانة يتم ريها من المياه العادمة المعاد تدويرها**

من أبرز مشاريع الأمانة لزيادة المساحات الخضراء، مشروع مكافحة التصحر بين ماركا والقويسمة، الذي بدأ العمل به العام 1995 إبان تولي ممدوح العبادي أمانة العاصمة، حيث تم إنجاز 8500 متر مربع، وبوشر في إعادة تأهيل «مكبّ البيضا» هناك.

يستذكر العبادي كيف بدأت فكرة المشروع، عندما تقدَّم مهندسون في «الأمانة» بطلب إنشاء كسّارة، وعندما ذهب للكشف على الموقع تفاجأ بآلاف الدونمات التي تعود ملْكيتها للأمانة، بعد ضم منطقة أبو علندا لحدودها، فطرح اقتراحاً في اللحظة نفسها، مخاطباً المهندسين في الموقع: «شو رايكم نسوّيها جنينة؟». اعتقد بعضهم أنها نكتة، لكن العبادي كان جاداً، ورد على من قال بشح المياه، بحفر بئر ماء هناك تنتج 120 متراً مكعباً في الساعة، واقترح إنشاء خزانات على رؤوس الجبال هناك، وري آلاف الغرسات من الأشجار بالتنقيط لاحقاً. وعلى مدار خمس سنوات قبل أن يغادر العبادي موقعه، زُرع نصف مليون شجرة، بمعدل 100 ألف شجرة سنوياً، ليصبح الموقع اليوم غابةً ملفتة تجاور مساحات جرداء مملوكة لمواطنين هناك. ■

# ليس كل ما يشبه الـ HiGeen® هو هاي جين

هاي جين
HiGeen®
Anti-bacterial
Hand Sanitizer

## هاي جين طوق حماية لجميع أفراد العائلة
## من البكتيريا والجراثيم والفيروسات

إنتاج شركة صناعة مستحضرات التجميل، سختيان – الاردن.
Produced by Households and Toiletries Mfg. Co. Sukhtian - Jordan.
Tel: 5688888 Fax: 5601568
www.sukhtian-htm.com
For shopping online : www.sukhtian-store.com

HTM SUKHTIAN

## البيئة في عمّان:

# تحدّي النظافة ونوافير المناهل

**السجل - خاص**

وصفها أمينها السابق نضال الحديد بأنها «أنظف العواصم في العالم»، وها هو مدير البيئة والنظافة في الأمانة زيدون النسور يتفق معه، رغم أنه ليس راضياً تمام الرضا عن نظافتها، وإنما يطمح للوصول إلى «ما هو أفضل من الوضع الحالي».

### النفايات

تحتاج نظافة عمان إلى أسطول من عمال الوطن والكوادر الفنية المؤهلة، لتقديم أفضل خدمات النظافة والبيئة، ونسعى للحفاظ عليها مدينة متألقة مقارنة بعواصم الدول المحيطة بنا، وللحفاظ على هذه الهوية لعمان النظيفة هناك نحو 4 آلاف عامل من عمال الوطن يُعْنَون بديمومة نظافتها على مدار الساعة في 27 منطقة تابعة لأمانة عمان، 70 في المئة منهم أردنيّون.

تعدّ البيئة من أبرز القضايا التي تواجه أمانة عمان الكبرى، خاصة بعد تمدد العاصمة وأمانتها إلى مساحة وصلت حوالي ضِعف مساحتها السابقة بمرّة ونصف المرة، بعد ضم مناطق وقرى جديدة لها.

الهم اليومي الذي تسعى الأمانة لمواجهته الحفاظ على نظافة شوارع وأحياء الأمانة والمناطق التابعة لها، وتبدأ هذه العملية من المشهد الأول للشوارع التي تخصص الأمانة لها موازنة بالملايين لاستدامة نظافتها. ولحفز المواطن على العمل في مهنة «عمال الوطن» يقول النسور نحفزهم بزيادة الرواتب فالعامل المتزوج يزيد راتبه عن 240 ديناراً، فضلاً عن الامتيازات الصحية وغيرها.

العاصمة عمان وضواحيها تنتج يومياً من 2000 إلى 2200 طن من النفايات، وهذا الحجم كبير جداً، ومن المفروض والضروري العمل على خفض هذه النسبة والكمية من النفايات، غير أن ذلك يحتاج إلى حملة وطنية وتوعوية، بحسب ما ذكر النسور.

أمانة عمان تنوي مع الربيع المقبل إطلاق حملة لتوعية المواطنين بعدم إلقاء النفايات من السيارات.

**تصريف المياه واختلاطها بمياه المجاري، من أبرز المشاكل التي تواجه عمان خلال فصل الشتاء، وذلك بسبب الربط العشوائي المخالف للقانون على شبكة تصريف مياه الأمطار**

### المناطق الساخنة بيئياً

تسعى أمانة عمان الكبرى إلى معالجة قضايا الوضع البيئي الساخنة في حدود الأمانة، لكنها تواجه مشاكل وصعوبات لإصلاح الخلل البيئي فيها، ويرى النسور أن «تعاون المواطن يعدّ أبرز قضية تساعدنا كفنيين لمعالجة الوضع البيئي، فعدم انتظام المواطن في وضع النفايات في وقت محدد كما في بعض العواصم، يؤثر سلباً في حركة السيارات الضاغطة والطاحنات التي تجوب شوارع الأمانة لرفع النفايات». ويقترح النسور أن يتم تحديد موعد خاص لوضع النفايات أمام المنازل حفاظاً على نظافة المنطقة، وتوفيراً لحركة سيارات الأمانة وتخفيفاً لازدحام حركة السيارات.

أمانة عمان ترى أن مناطق الازدحام السكاني التي تتواجد فيها المصانع والكسارات ومناشير الحجر، هي أكثر المناطق الساخنة بيئياً في عمان.

لكن وزارة البيئة تؤكد في تقاريرها أن منطقة المحطة تعدّ المنطقة الأكثر سخونة hot spot في حدود أمانة عمان الكبرى، بينما تعدّ الزرقاء المنطقة الأكثر سخونة بيئياً في الأردن.

ويعترف النسور أن الأمانة لا تمتلك أجهزة ومحطات رصد تلوث الهواء في مناطقها المختلفة، لكنه يشير إلى أن النية تتجة بالتعاون مع وزارة البيئة لتركيب سبع محطات رصد لنوعية الهواء، مشيراً إلى أنها الآن غير موجودة، لكنه يأمل أن يتم تركيبها نهاية العام 2010 أو العام الذي يليه، بهدف معرفة أكثر المناطق تلوثاً بالهواء، والسعي لمعالجة هذه المناطق، ووضع الحلول لخفض نسب انبعاث الهواء الملوث.

### تصريف المياه وانفجار المناهل

تصريف المياه واختلاطها بمياه المجاري، من أبرز المشاكل التي تواجه عمان خلال فصل الشتاء، وذلك بسبب الربط العشوائي المخالف للقانون على شبكة تصريف مياه الأمطار.

ويرتبط بهذه المشكلة انفجار مناهل تصريف مياه الأمطار في الشتاء، فلا تكاد ترى شارعاً بعد سقوط المطر، إلا وفيه منهل تتدفق منه المياه، وأحياناً تصدر منه الروائح الكريهة.

في تفسير هذه الظاهرة، يقول المدير التنفيذي لشؤون البيئة والنظافة في الأمانة، إن مجرى الصرف الصحي له خطوط خاصة، وهي خطوط مرتبطة بشبكة واحدة، ولا يتم ربط تصريف مياه الأمطار عليها، بل لها مسارات خاصة بها ومناهل، وبسبب تعدي المواطنين وأصحاب البنايات على ربط خطوط تصريف المياه بخطوط المجاري، نرى ما يحدث في فصل الشتاء كل عام، حيث تنفجر المناهل، لعدم قدرتها على استيعاب كميات الأمطار ومياه المجاري التي يتم ربطها على خطوط تصريف مياه الأمطار، فتنشأ ظاهرة نوافير المياه في وسط الشوارع.

### سيل عمان

ظاهرة خروج الروائح الكريهة من سيل عمان، بخاصة في منطقة المحطة، يؤكد النسور أنها مرتبطة بظاهرة انفجار المناهل المخصصة لتصريف مياه الأمطار، حيث يتم ربط شبكات وخطوط المجاري الخاصة في منطقة سقف السيل على شبكة تصريف مياه الأمطار، ما يؤدي إلى وصولها إلى سيل عمان فتختلط مياه المطر بمياه الصرف الصحي، فتخرج الروائح الكريهة.

ولمعالجة هذه المشكلة البيئية التي يعاني منها سكان منطقة المحطة وماركا، يرى النسور أنه لا بد من متابعة وملاحقة كل صاحب بيت أو محل تجاري يقوم بربط مياه المجاري، بخاصة في منطقة سقف السيل، على خطوط تصريف مياه الأمطار ومعاقبته لردعه ووقف هذه الظاهرة.

وينحّي النسور المسؤولية على وزارة المياه والري باعتبارها المسؤولة عن خطوط المجاري والصرف الصحي، داعياً إلى التعاون مع الوزارة لمواجهة هذه المشكلة، لأن المجال مفتوح ومتاح لرصد المخالفين، مشيراً إلى أن مسؤولية الأمانة تقتصر في هذا المجال على تصريف مياه الأمطار فقط.

### إنتاج الطاقة والغاز

تتسابق دول العالم للاستفادة من المخلفات والنفايات ومكبات النفايات لإنتاج الطاقة، وتحديداً غاز الميثان بدلاً من ضياع هذه الطاقة سدى.

أمانة عمان انتبهت لهذه القضية وقامت بنقل مكب النفايات إلى منطقة الغباوي، وأنشأت خلايا للاستفادة من مخلفات النفايات في إنتاج الغاز وتوليد الطاقة الكهربائية.

ويرى النسور أن البدء بمشروع إنتاج الطاقة والغاز من النفايات، من أهم المشاريع التي ستعود بالنفع على الأمانة من الناحية الاقتصادية والبيئية، حيث ستسهم مشاريع الطاقة وإنتاج غاز الميثان بإنتاج 6 ميغاواط من الكهرباء، لأن المحطة مصممة لإنتاج ذلك، مشيراً إلى أن المشروع الآن في مرحلة التقييم والتصميم.

مكب الغباوي أنشئ بموجب المعايير العالمية، وجرى التأسيس لخلايا يزيد طول الواحدة عن 100 متر بعمق محدد لاستقبال النفايات، وبعد امتلاء هذه الخلية يتم طمرها بالتراب، وبعد ذلك يتم حفر آبار داخل هذه الخلية ليتصاعد الغاز للاستفادة منه في إنتاج الطاقة الكهربائية، بحسب ما هو مصمم لهذه المحطة. ■

## 38 عاماً من العمل بالآلات نفسها

# مسلخ عمان: الخروف الجورجي يُدمغ بالأخضر والعجول كلّها مستوردة

**سامي محاسنة**

بدأ مسلخ أمانة عمان عمله قبل 38 عاماً، ورغم قدم آلاته ومعداته إلا أنه ما زال يقوم بعمله. طاقته التشغيلية القصوى تبلغ 4800 خروف، و280 عجلاً، و50 ألف «طير» دجاج يومياً، وهو حالياً بالإمكانات التقنية نفسها التي بدأ بها العام 1972، رغم أنه كان حينها يتم تشغيله لذبح 400 خروف و20 عجلاً يومياً.

هذا لا يمنع مدير المسلخ الطبيب وليد العجلوني من التباهي بأن الأعوام الاثني عشر الماضية «لم تشهد أيّ حالة تسمم غذائي» بسبب اللحوم الموزعة من المسلخ، وهي فترة تسلّم العجلوني إدارة المسلخ.

الحديث عن الغذاء الفاسد، واللحوم المستوردة التي لا تصلح للاستهلاك البشري، يعتبرها العجلوني في حديثه لـ **السجل** بأنها «غير موجودة في قاموسه». ويقول: «لا أرفض تدخلات حيتان الاستيراد والتجار فحسب، بل أواجهها بموقف حازم، وأتحدى أن يتمّ إثبات وجود حالة واحدة أصيبت بالتسمم الغذائي»، ويؤكد عدم إدخال «ولو قطعة لحم صغيرة فاسدة إلى العاصمة».

يتحدّث العجلوني عن «شفافية كبيرة» في عمل المسلخ، إذ يبين أن «كل شحنة لحوم فاسدة كنا نصورها فوتوغرافياً لتوثيق عملنا»، غير أن «تعقيدات ديوان المحاسبة»، منعت من تواصل مثل هذا الإجراء «كونه يكلّف خزينة الدولة خمسة دنانير بدل الفيلم وتحميضه». ويضيف: «موظفو ديوان المحاسبة كانوا يتهموننا بشراء الأفلام وتحميضها لتصوير أولادنا، وهذا غير صحيح».

قضية طفت على السطح في التقرير عن مسلخ عمان، فقد تبين أن اللحوم الحيّة المستوردة من جورجيا، يتم ذبحها في المسلخ ودمغها باللون الأخضر، وهي دمغة اللحوم البلدية، وهذا ما أكده مدير المسلخ. يقول: «مهمتنا تقديم خدمة الذبح، ولا علاقة لنا من قريب أو بعيد بالتصنيف أو التسعير، فهذه مهمة وزارتي الزراعة والصناعة والتجارة».

وتأكيداً لخلو السوق من اللحوم البلدية بحسب ما اتفق عليه مدير المسلخ وتجار اللحوم البلدية، فإن تجار اللحوم البلدية يشكون من أنه منذ عيد الأضحى لم يذبح المسلخ أكثر من 50 خروفاً بلدياً. ويقول التاجر راتب النوايسة «المسلخ لا يذبح به الخروف البلدي، بل يتم تصديره إلى الخارج، وهذا ليس ذنب المسلخ».

النوايسة يؤكد لـ **السجل** أن كيلو اللحم البلدي يكلّف 10 دنانير، «بينما ترى في السوق كيلو اللحم البلدي أقل من ذلك بكثير». ويعلل ذلك بأن «هذا اللحم مستورد من جورجيا، ويتم دمغه بالختم الأخضر على أنه بلدي»، وهو ما يعدّ مخالفة صريحة للقوانين. ويضيف: «أنا كتاجر للحوم البلدية قاعد.. لا عندي لا شغله ولا مشغلة».

التاجر خالد النابلسي يطرح قضية أخرى في سوق تجارة اللحوم، وهي منع وزارة الزراعة ذبح «العبور»، أنثى الخروف الضأن، وذلك لـ«الحفاظ على الثروة الحيوانية»، كاشفاً عن أن «العبور البلدية يتم تصديرها إلى الخليج، ولا يُسمح لنا في الأردن بذبحها».

ويقول في حديثه لـ **السجل** إن الأميرة عالية بنت الحسين طلبت خلال اجتماع لها مع التجار في مقر المسلخ، بمنع ذبح أنثى الخروف، لكنّه يكشف عن أن تجّاراً «يتحايلون على هذا التوجّه، ويصدّرون خير البلد إلى الخارج».

النابلسي يلفت كذلك إلى مسألة «تزوير

أختام ودمغ اللحوم في المسلخ باللون الأخضر على اعتبار أنها بلدية، فيما تكون في حقيقة الأمر مستوردة». ويؤكد «لا يوجد لحم بلدي في السوق، ومن يقول لك عكس ذلك يكذب، إلا إذا ذبح الخروف أمام عينيك».

مدير المسلخ يؤكد ما ذهب إليه التاجران، ويشير إلى أنه لا علاقة للمسلخ بالتصنيف والتسعير، فمهمة المسلخ هي «بنذبح اللي بيجينا»، من عجول ودجاج وخرفان.

ويقول إن المسلخ مهمته «دمغ اللحوم»، مؤكداً: «يُدمغ الخروف الجورجي المذبوح في المسلخ باللون الأخضر، فالمواطن لا يمكنه التفريق بين الخروفين البلدي والجورجي، لأن كلاهما يحمل دمغة خضراء بعد ذبحه في المسلخ، كما أنه لا توجد عجول بلدية في الأردن، فجميعها مستوردة». ويضيف: «ليس من مهمتنا تصنيف اللحوم إن كانت بلدية أو مستوردة، بل نحن ندمغ وفق تعليمات وزارتَي الزراعة والصناعة والتجارة، فنحن ننفذ تعليمات ولا نتحايل على المواطن، والأولى بالسؤال وزارة الصناعة والتجارة، لأنها هي التي تصنّف وتسعّر».

يؤكّد العجلوني الالتزام بالمعايير الإسلامية في طريقة الذبح، من خلال الفتوى الصادرة عن مفتي المملكة. ويقول: «نحن الآن نذبح بالصعق الكهربائي، لأن حجم العمل اليومي كبير جداً، ولا يمكن الذبح باليد، فذلك يحتاج إلى طواقم كبيرة»، بخاصة مع زيادة كميات الذبح يومياً.

وفي محاولة لطمأنة المواطنين على سلامة اللحوم يقول العجلوني: «إذا دخلت أي شحنة من اللحوم المستوردة إلى المسلخ وثبت فسادها بعد الكشف الحسّي والمخبري عليها، تُتلَف مباشرة، ويُمنع إخراجها من بوابات المسلخ وإعادتها لصاحبها».

رغم الإمكانات المحدودة الموجودة في المسلخ وقدمها، يباهي العجلوني بـ«الكفاءة والمهنية لدى العاملين والكوادر من الأطباء، والتي لا تضاهى في أي مسلخ آخر». ويقول: «لا يوجد مسلخ جيد يعمل مثلنا من ناحية الإمكانات والمواد، فلا يوجد مسلخ مثلنا فيه 23 طبيباً مشرفاً ومراقباً على أداء العمل حفاظاً على وصول المواد الغذائية سليمة للمواطن».

أما من ناحية الرقابة الصحية على عمليات الذبح وصلاحية الذبيحة، فيؤكد: «نحن كرقابة صحية من أفضل الدول في العالم، رغم شح الإمكانات، لذلك سننشئ مسلخاً جديداً خارج عمان بمواصفات عالمية»، معلّلاً ذلك بـ«ضرورة تحديث ماكنات وتجهيزات المسلخ، لأن كفاءته الحالية تقوم على كاهل كوادره وليس على إمكاناته وتجهيزاته».

وللتغلّب على مشكلة متبقيات الدم التي تنتشر رائحتها في الصيف، يبين العجلوني أنه يجري العمل على إعادة سحب الدم ونقله إلى مكب النفايات، أو استخدامه لغايات إنتاج الطاقة، حيث يتم تخزين الدم في غرف تحت الأرض محكمة الإغلاق، ويتم نقله بصهاريج إلى مصنع الغاز الحيوي للاستفادة منه في إنتاج الغاز من مصنع البيوغاز في ماركا.

مسلخ عمان يحصل على رسوم عينية مقدارها ديناران بدل معاينة وفحص الذبيحة، وهذا بحسب العجلوني يسهم بإيرادات سنوية بلغت العام 2009 أربعة ملايين و872 ألف دينار، تساعد في العمليات التشغيلية للمسلخ على مدار العام.

وفي نظرة إحصائية لمجمل العمل السنوي للمسلخ، يتضح من خلال التقرير السنوي لدائرة المسالخ أن مجموع ما تم معاينته من اللحوم المبردة والمواشي والدواجن والأسماك بلغ زهاء 44 مليون 764 ألف كغم من اللحوم، أما حجم اللحوم المجمدة التي تمت معاينتها خلال العام 2009 فبلغت 8 ملايين وتسعين ألف كغم، ومجموع ما تم إتلافه من جميع أنواع اللحوم 357 ألف كغم.

أُنشئ مسلخ عمان العام 1972، حيث كان عدد سكان عمان حينها أقل من 400 ألف نسمة، ولم تكن اللحوم المستوردة قد غزت الأسواق المحلية، ولم يكن لدى المسلخ سوى طبيب أو طبيبين للإشراف عليه، ويقوم المسلخ على مساحة 12 دونماً حالياً، بينما كانت مساحته 18 دونماً وقت إنشائه. ■

## مكبّ الغباوي:

# مواصفات عالمية لحلّ مشاكل البيئة، فمن يحلّ مشكلة «اللمّيمة»؟

تصوير: برايان سكائل

سامي محاسنة

**انتهت مشكلة مكبّ نفايات الرصيفة التي كانت سبباً لشكاوى أهالي الرصيفة والقرى المحيطة بها، بسبب الروائح الكريهة التي تصدر عنه، وقربه من التجمعات السكنية، بإنشاء مكبّ جديد بمواصفات عالمية وصديقة للبيئة في منطقة الغباوي، 35 كم شرق عمان، العام 2003.**

**تبلغ مساحة المكبّ 2000 دونم، و1000 دونم مخصصة للمشاريع الخاصة المصاحبة له، مثل مشروع الفرز وإعادة التدوير، وطاقته الاستيعابية تسع خلايا، تم إغلاق الأولى، والثانية سيتم إغلاقها بعد تعبئتها بأكثر من مليوني طن من النفايات، ليتم إحالة عطاء الثالثة.**

الخلية حفرةٌ بعمق 10 أمتار وعرض أكثر من 100 متر، وارتفاع 37 متراً، يتم تبطينها بمواد بلاستيكية عازلة بعرض مساحة الخلية، وتوضع برابيش لسحب السوائل السامة والمياه العادمة من أسفلها، ونقلها إلى برك صناعية للاستفادة منها في الزراعة بعد معالجتها.

مدير المكبّ ومدير مصنع الغاز الحيوي **البيوغاز** سامر حتاملة يصف مكبّ الغباوي بأنه «آمن بيئياً، وهو الأول عربياً من الناحية البيئية»، فليس له تأثيرات في المياه الجوفية، ويمكن استثمار الغازات الصادرة عنه بإنتاج الكهرباء، كما يمكنه استقبال النفايات 30 عاماً، وتم تصميمه بحيث لا تكون اتجاه الروائح الصادرة عنه ناحية الشرق أو ناحية المناطق السكنية التي تبعد عنه نحو 15 كم غرباً.

الخبير البيئي ورئيس جمعية الأرض والإنسان لدعم التنمية زياد علاونة، يؤكد أن مكبّ الغباوي من المكبّات التي تستخدم طريقة الطمر الصحي من خلال تغليف باطن الأرض لمنع العصارة السامة من الوصول إلى باطن الأرض والمياه الجوفية، ولمنع وصول تأثيراتها السامة على السكان المجاورين. ويضيف: «بهذه المواصفات فإن المكب يُعدّ من أفضل المكبات التي تستخدم المقاييس العالمية للتخلص من النفايات».

العلاونة يطرح مفارقة أن مكبّ الغباوي شرق عمان يستخدم الطمر الصحي «وهو بالمقاييس العالمية جيد لأنه يعتمد أفضل المنهجيات العلمية»، بينما تستخدم فرنسا طريقة حرق النفايات من خلال «المرمدات» وهي ماكنات وآلات حرق كبيرة يتم فيها حرق النفايات الصلبة لتصبح رماداً، «وهي طريقة لها آثار سلبية ضارة بالبيئة والهواء».

الغباوي يعاني كغيره من مكبات النفايات في الرصيفة والأكيدر ومادبا، من ظاهرة لاقطي القمامة «اللمّيمة»، فلا تكاد ترى ضاغطة أو قلاباً إلا ويتجمهر «اللمّيمة» لتحصيل رزقهم، مما يعيق عمل السائقين والجرافات وحركة القلابات.

«اللمّيمة» مجموعة من الناس الفقراء، يعدّون مكب النفايات مصدر رزقهم وإعالتهم، من خلال جمع علب الألمنيوم والحديد والبلاستيك والكرتون، وفرزها عن النفايات غير الصالحة وإعادة بيعها للمصانع.

من مظاهر الخطورة في مكب الغباوي، أن أحد قلابات النقل الكبيرة أفرغت حمولتها على أحد الشباب الذين يلتقطون النفايات، ولولا انتباه أحد الموظفين في المكبّ، لدفن الشاب تحت النفايات وتوفي من دون أن يعلم أحد عنه، كما يقول السائق أيمن سليمان لـ **السجل**.

تتجاوز المشاكل التي يتعرض لها العاملون في المكبّ، لتصل إلى حد التهديد وإشعال الحرائق المتعمدة في أطراف المكبّ من «اللمّيمة»، بخاصة أن من أهم نواتج تفاعل النفايات صعود غاز الميثان سريع الاشتعال، بحسب الحتاملة.

يقول الحتاملة إنّ أمانة عمان راعت خلال تصميم المكب «عدم تأثيره على المياه الجوفية، وعدم التأثير على المحيط»، يضاف إلى ذلك أنه مدر للدخل من خلال إنتاج غاز الميثان واستخدام ذلك في إنتاج الطاقة الكهربائية التي تقدر بـ6 ميغاواط، بحسب ما أكده الحتاملة.

يُذكر أن إنتاج مصنع الغاز الحيوي «البيوغاز» في ماركا يبلغ 3 ميغاواط، وهي الكمية التي تحتاجها مدينة مثل الرصيفة لإنارتها بالكهرباء.

يستقبل المكبّ يومياً، بحسب المسؤول عنه، 2500 طن من مختلف مناطق الأمانة والزرقاء والرصيفة ومعسكرات القوات المسلحة الأردنية في المنطقة المحيطة به ومن القطاع الخاص كالشركات والمولات والمصانع، مشيراً إلى أنه يتمّ تفتيش وتوزين كل ضاغطة وقلاب من خلال نظام محوسب، لإدخالها بعد ذلك إلى موقع التفريغ والطمر داخل الخلايا، وليتم بعدها دفعها وفردها على الأرض، ومن ثم «الدكّ» لتحقيق معادلة المتر المكعب الواحد للطن المكعب الواحد، ثم أخيراً طمر النفايات بالتراب.

وعن ظاهرة لاقطي القمامة يقول مدير المكبّ إنها «قديمة جديدة، وهي من المظاهر السيئة المرافقة لتشغيل المكبّ منذ تأسيسه»، حيث أنهم يجمعون القمامة كالبلاستيك والحديد والنحاس وعلب الألمنيوم، كما أنهم «يعيثون فساداً في المكبّ ويهددون موظفيه».

لمعالجة الظاهرة، يقول حتاملة إنه لا بد من وجود مفرزة أمنية، مبيناً أن «لاقطي القمامة مصابون بأوبئة عديدة؛ التهاب الكبد الوبائي، الملاريا، أمراض التحسس والرئة والتسمم والالتهابات الجلدية والعصبية وغيرها».

وعن حماية موظفي المكبّ يؤكد الحتاملة أنه يتم إجراء فحص دوري كل 6 أشهر لهم لعدد من الأمراض التي قد يتعرضون إليها، مشيراً إلى علاوة تبلغ 40 ديناراً شهرياً تُصرف لهم «بدل خطورة عمل».

**لاقط قمامة: أنا مريض. كل أمراض الدنيا بجسمي، من الكبد للرئة للتحسس**

تدوير النفايات من أهم الوسائل البيئية التي يمكن التعامل من خلالها مع النفايات. ويؤكد الحتاملة أن «مشروع إعادة تدوير وفرز النفايات قائم، لكن هناك خلاف مع الشركة المنفذة»، والقضية الآن منظورة في القضاء بين الأمانة والشركة.

ويبين أن موقع فرز النفايات الذي تم بناؤه يستوعب 600 طن يومياً لغايات فرز النفايات وتدريجها، بحيث يتم فصل الزجاج عن البلاستيك والحديد والنحاس والورق والكرتون.

أما بالنسبة لإمكانية وقوع الحرائق بسبب غاز الميثان فيؤكد أنه «حدثت 10 حرائق منذ تأسيس المكبّ وتمت السيطرة عليها»، مشيراً إلى أن حرائق أخرى صغيرة تحدث في فصل الصيف، وذلك من فعل الطبيعة، أما الحرائق الأخرى فإنها تحدث بفعل لاقطي القمامة انتقاماً من منعهم من دخول المكبّ.

غاز الميثان **$CH_4$** مركب كيميائي ، يتم استخراجه من الرواسب الجيولوجية، حيث يكون مصاحباً لأنواع الوقود الهيدروكربوني الأخرى، كما يمكن الحصول عليه من المصادر الطبيعية، مثل تحلّل المخلفات العضوية والمصادر الطبيعية، كالمستنقعات بنسبة 23 في المئة، ووقود حفريات بنسبة 20 في المئة، وعملية الهضم في الحيوانات (الماشية) بنسبة 17 في المئة.

المياه الآسنة، أو عصارة النفايات، يتم جمعها وشفطها من قاع الخلية إلى برك خاصة ليتم معالجتها بيئياً وإعادة استخدامها لغايات الزراعة، حيث يوجد 4 برك، كل واحدة قادرة على تخزين المياه بطاقة استيعابية تصل إلى 45 ألف متر مكعب كل عام، يتم نقلها بصهاريج للاستفادة منها في الزراعة.

ويشير حتاملة إلى وجود ظواهر سيئة تصاحب وجود أي مكبّ نفايات في العالم، وأبرزها المنظر السيئ، وخروج العصارة السامة والغازات والروائح الكريهة والحشرات والقوارض وغيرها من المظاهر، كتجمع الكلاب وظهور الأمراض.

لا تكاد قدماك تطآن أرض المكبّ حتّى تهبّ عليك رائحة كريهة تجبرك على وضع كفّيك على أنفك، فالرائحة تزكم الأنف، لكن لاقطي القمامة يتدبرون أمرهم، فهم يغطون وجوههم باللّثام لمنع استنشاق الرائحة القوية والكريهة.

**السجل** تجولت في مختلف مرافق المكبّ، والتقت عدداً من لاقطي القمامة الذين عرضوا معاناتهم وأوضاعهم المعيشية الصعبة، مطالبين أمين عمان الكبرى عمر المعاني بتأمين وظائف لهم كعمال وطن «عمال نظافة»، مقابل ترك المهنة، غير أن آخرين رفضوا المقترح، ويرون أن عملهم الحالي كلاقطي قمامة أفضل وأكثر جدوى لهم من الناحية المالية، رغم المشقة والتعب.

تصوير: برايان سكانل

محمد أبو لبّة، سكان الرصيفة قال لـ **السجل** بحرقة: «واللّه لو فيه شغل غير هالشغل لأترك اليوم قبل بكرة. ولو فيه شغل ما شفتني بشتغل هيك مع الزبالة. بس فيه وراي عيال وبدي أعيّشهم». ويتابع أبو لبّة: «أنا شخص متزوج وعندي أطفال، كل يوم من الساعة ثمانية وحتى الساعة ثلاثة أجمع علب الألمنيوم والحديد والبلاستيك والنحاس».

**علاونة: المكب يُعدّ من أفضل المكبات التي تستخدم المقاييس العالمية للتخلص من النفايات**

وعن مجمل ما يحصل عليه لقاء بيعه ما يجمعه من القمامة يقول: «تتراوح يوميتي بين 15 و40 ديناراً، وفي أحد الأيام ربي فتحها علي ولقيت نحاس، وبعت بـ80 ديناراً. الحمد للّه»، ويشير إلى ما تحمله يده قائلاً: «مثلاً هذا الكيس جمعته بـ15 دقيقة بس، وببيعه بـ3 دنانير». وهو يبسط معاناته أمام **السجل** قائلاً: «أنا مريض. كل أمراض الدنيا بجسمي، من الكبد للرئة للتحسس.. ربي اللّي بعين، شو نعمل».

أما الطفل راغب سعيد الذي لا يتجاوز عمره 15 عاماً، فلم يكد يعرّف بنفسه حتى تركنا خشيةَ تعقّبه أو مساءلته، وهرب وهو يحمل على كتفه كيساً من القمامة.

محمد عطية، 30 عاماً، فور أن طرحنا السؤال عليه حول عمله أجاب: «شو شايفني بعمل؟ بلقّط بلاستيك وحديد ونحاس وألمنيوم. يا عمي ورانا عيال وبيوت شو نعمل!».

ويقول ما إذا كان مريضاً: «لا، الحمد للّه مش مريض، بس لقمة الحلال صعبة، وإلا نروح نسرق أحسن.. لا بلقط زباله ولا بروح أشحد أو أسرق».

وبانفعال شديد وبصوت عالٍ يقول أحد الملثمين، والذي رفض ذكر اسمه، «ما فيه شغل وين أروح؟ أروح أسرق علشان ترضى وأصير حرامي. وراي أولادي وعيلتي، من وين أصرف عليهم، أنا جاي من الرصيفة علشان ألقط رزقي من الزبالة.. قلة شغل، أنا صار لي سنتين مقدم للأمانة حتى أعمل عامل نظافة، ومش ملاقي وظيفة، أنا دخيل عليك خلي الأمين يعيّني وأنا الساعة بترك المكب.. بس ربك بسترها».

ويتابع بالقول: «بتعرف محمد عطية معه موبايل أحدث نوع، وفيه ناس بتيجي على المكبّ لتأمين الأموال لشراء المخدرات.. فيه شباب يا أخي بتكون مكبتة معها، بييجو علشان يتعاطوا الحبوب المخدرة، بس إحنا جايين نترزّق».

السائق أيمن سليمان من موظفي الأمانة في المكبّ، ويعمل سائق جرافة، يؤكد لـ **السجل** أن عمله يشتمل على قدر من الخطورة. ويقول: «الشباب جننونا، اليوم ربك ستر وإلا كان واحد من اللميمة رمى دمه عليّ، تصور! أنا بأفرد بالنفايات بعد تفريغها، وإلا واحد من اللميمة خلف الكوم.. ربك ستر وإلا كان طلعت عليه بالجرافة وراح». ■

NIVEA
FOR MEN

# توقف عن الأحـــلام...
# انـطلـق بـالـقـــيـادة!

## اربح عطلة أسبوعية مع سيارة أحلامك في دبي!

اشترِ أي عبوة ترويجية من **نيفيا للرجال** ثم امسح الكوبون وسجل الرقم الظاهر عليه في الموقع الإلكتروني **www.NIVEA-me.com/dreamcar** للحصول على فرصة الفوز!

**ما يريده الرجال**

Logitech

NEED FOR SPEED UNDERCOVER

PS3
PlayStation 3

# عاصمة حديثة بتاريخ يمتدّ 7 آلاف سنة

**السّجل - خاص**

**تأسست عمان الحديثة في نهايات القرن التاسع عشر مع وصول طلائع المهاجرين الشركس من قبائل الشابسوغ، الذين استقروا قرب سيل عمان والمدرج الروماني، وذلك في العام 1878، بعد تهجيرهم القسري بالقوة المسلحة من قبل القوات الروسية القيصرية.**

**في ذلك الوقت، كانت شرق الأردن إحدى المناطق العثمانية، وقد جار الإهمال على عمّان، فقد كانت مجرد خرائب مهجورة وسيل ماء ترد إليه مواشي البدو المجاورين.**

**استطاع الشراكسة إعادة عمّان إلى الحياة، فبدأوا ببناء البيوت والمساجد والمتاجر والمدارس، ما أسهم في تشكيل عامل جذب لقدوم مزيد من السكان إليها من مختلف الجهات. وسكن الشراكسة في أحياء ما زالت تحمل أسماءهم حتى اليوم، مثل حي «المهاجرين» وحي «الشابسوغ» وحي «القبرطاي» و«محلّة الأبزاخ»**

تتابع قدوم الناس إلى عمان والاستقرار فيها، كالأرمن والأكراد والشيشان والشوام والمقدسيين والحجازيين، ما أضفى على المجتمع الأردني الناشئ تنوعاً ثقافياً وعرقياً شكّل جزءاً مهماً من نسيجه المجتمعي الأوّلي.

الزيادة الملحوظة في أعداد سكان عمّان أسهم فيها الخط الحديدي الحجازي، بخاصة عندما رُبطت به المدينة عبر محطة عمان العام 1903، وأخذت أوضاع عمّان السكانية والاقتصادية تشهد تطوراً تدريجياً، فأنشئ أول مجلس بلدي في المدينة العام 1909 وغدت مركزاً لمديرية ناحية العام 1914.

عدد سكان عمان قُدّر بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى بين 1500 - 2000 نسمة أو أكثر بقليل، معظمهم من الشراكسة المهاجرين الذين تمركزوا في وسط البلد، في الأشرفية وأجزاء من جبل عمان.

مع قيام الثورة العربية الكبرى قدم إليها «أحرار العرب»، ما زاد من عدد سكّانها، إلا أن أهميتها بدأت بالسطوع بعد أن أصبحت عاصمة لإمارة شرق الأردن بقدوم الأمير عبد اللّه بن الحسين العام 1921، ومن ثم عاصمة للمملكة الأردنية الهاشمية العام 1946. استقبلت المدينة موجات اللاجئين القادمين من فلسطين ابتداء من حرب 1948، حيث بدأت الحياة تتغير بشكل كبير في عمان نتيجة للزيادة الكبيرة في عدد سكانها.

ظلت عمان مدينة تتوسع بهدوء محافِظَةً على علاقتها بأجواء القرية من حيث الهدوء وترابط العلاقات الاجتماعية، حتى كانت نكسة حزيران/يونيو 1967 لتشهد المدينة أول انفجار سكاني بهذا الحجم، بعد أن لجأ إليها مئات الآلاف من الفلسطينيين القادمين من غربي النهر.

منذ منتصف السبعينيات وحتى الأعوام الأولى من عقد الثمانينيات، كانت عمّان مرة أخرى على موعد مع هجرة قسرية جديدة، استقبلتها هذه المرة من لبنان، التي تفجّرت فيها الحرب الأهلية، واجتاحتها إسرائيل.

في عقد التسعينيات، استقبلت عمان كذلك موجات جديدة من الهجرات، بدأت أولها مع الاحتلال العراقي للكويت، الذي أعاد مئات الآلاف من الأردنيين والفلسطينيين إليها، وبعد إخراج الجيش العراقي من الكويت، والحصار الذي فُرض عليه، استقبلت المدينة مئات الآلاف من العراقيين الفارّين من جحيم الحصار، غير أنهم لم يكونوا آخر النازحين من بلاد الرافدين، ففي العام 2003، الذي سقط فيه العراق في قبضة الاحتلال الأميركي، نزح ملايين العراقيين إلى وجهات مختلفة، بعضهم اختار مدينة عمّان، بخاصة بعد اشتعال الحرب الطائفية في العراق.

عمان يعود تاريخها إلى أكثر من7 آلاف سنة قبل الميلاد، ومرت عليها حضارات عديدة تؤشر عليها الآثار المنتشرة في أرجاء المدينة. فالمدرج الروماني هو ما تبقى من الرومان، وجبل القلعة بآثاره المختلفة يدل على الحضارات الإغريقية والرومانية والعمونية والأموية، والرجم الملفوف في جبل عمان المطل على وادي صقرة هو ما تبقى من حضارات ما قبل التاريخ لعبادة الطبيعة كالشمس والقمر والنجوم.

قدم إليها الحثيون والهكسوس ثم قبائل العماليق، تلتهم قبائل بني عمون (العمونيون) الذين أعطوا المدينة اسمهم، فأطلقوا عليها في البداية اسم ربة عمون، ثم سقطت كلمة «ربّة» مع مرور الزمن، وبقيت عمون إلى أن أطلق عليها الأمويون اسم عمّان.

سيطر البطالسة على المنطقة بما فيها ربة عمون التي أبدل بطليموس الثاني

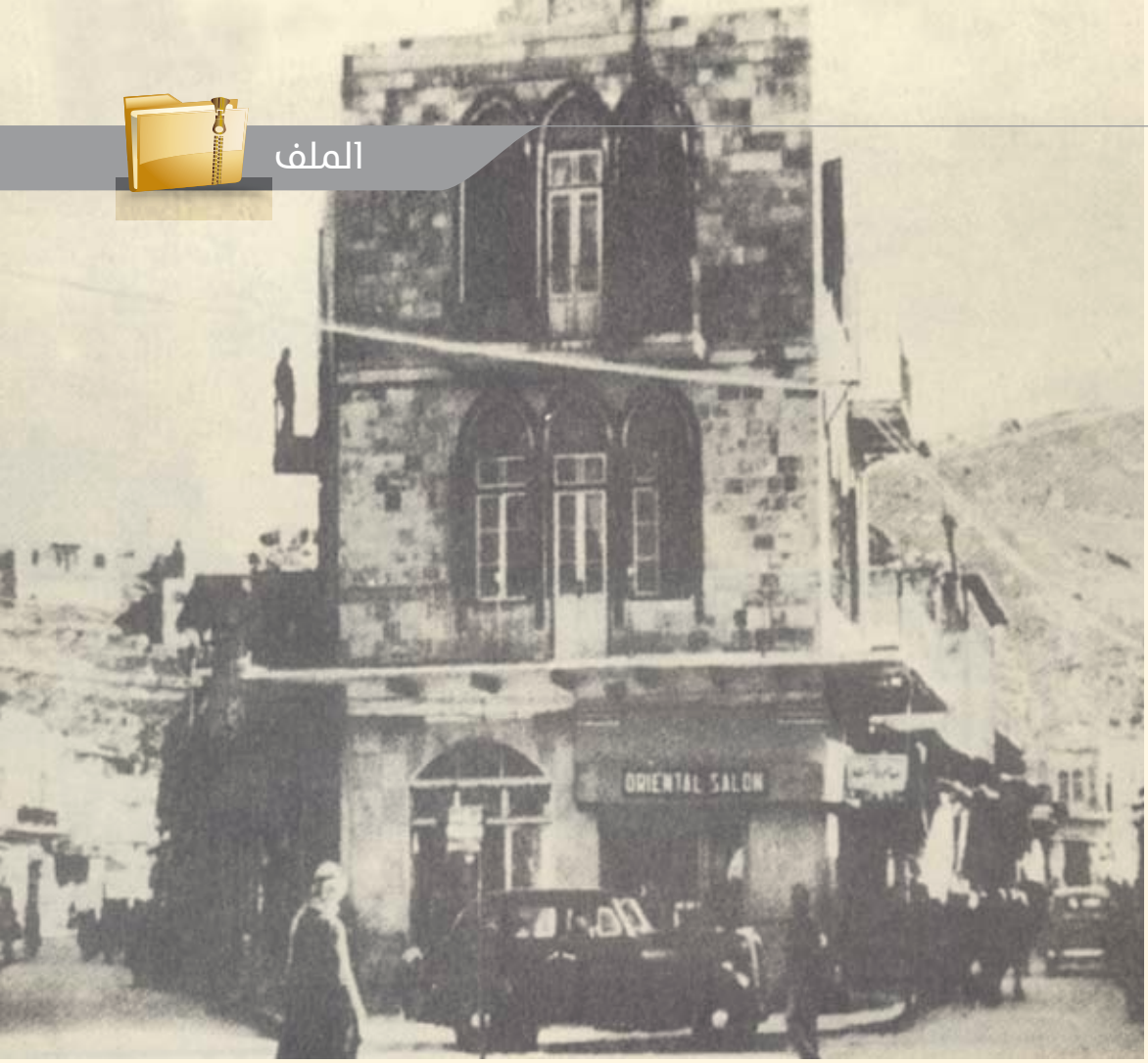


اسمها العام 285 ق.م إلى اسم «فيلادلفيا»، الذي يعني مدينة الحب الأخوي؛ نسبة للقائد فيلادلفيوس، وجعل من جبل القلعة موقعاً للمعابد كجبل الأكروبولس، وانتعشت في ذلك العهد منطقة عراق الأمير، نسبة لقصر الملك طوبيا المعروف بقصر الأمير.

انقسمت عمان لتصبح جزءاً من الدولتين النبطية والسولوسيدية، إلى أن استولى عليها الملك الروماني هيرود العام 30 ق.م، حتى مجيء الفتح الإسلامي ليعود اسمها القديم ثانية.

عمان مدينة جبلية ترتفع عن سطح البحر قرابة 750 متراً، ومتوسط ارتفاع جبالها 918 م، وتشتهر بجبالها السبعة الأولى التي أنشئت عليها، إلا أنها اليوم تمتدّ بشكلٍ رئيسي فوق عشرين جبلاً تقريباً على طول المدينة وعرضها: القصور، الجوفة، التاج، النزهة، النصر، الأشرفية، النظيف والأخضر، إضافة إلى جبل عمان وجبل اللويبدة وجبل الحسين وجبل القلعة، ومعظم هذه الجبال موجود الآن ضمن منطقة شرق عمان.

الطقس في عمان معتدل بشكل عام، إذ يسود مناخ البحرالمتوسط في معظم مناطق العاصمة، بخاصة في المرتفعات، بينما يسود بعض مناطقها المناخ شبه الصحراوي، بخاصة في المناطق الشرقية منها. وترتفع درجات الحرارة صيفاً وتصل أعلى مستوياتها في منتصف آب/أغسطس، حيث تصل في بعض الأحيان إلى 35 درجة مئوية. وتنخفض الحرارة شتاء لتصل في كانون الأول/ ديسمبر أحياناً إلى الصفر أو ما دونه، حيث يتسبب ذلك بتساقط الثلوج على المرتفعات، ويعتدل المناخ في فصلي الربيع والخريف.

يتميز البناء في عمان، بعامة، باستخدام الحجر كجزء أساسي يدعم واجهات البناء من جهاته الأربع، وهذا لا ينحصر في جزء معين من المدينة، لكن عمان الغربية تتميز بجمال العمارة وجودة الخدمات وانتشار الفنادق فئة الخمس نجوم، إضافة إلى معظم الوزارات المنشأة على أسس ومقاييس متميزة في العمارة والبناء.

الحجارة المستخدمة في بناء مدينة عمان تكشف عن الفن الذي تميز به معمار المدينة، ليمنحها طابعاً ولمسة جمالية دفعت المهندسين إلى ممارسة إبداعهم في تنوع كبير من أساليب العمارة، متأثرين بالموروث الحضاري لمدينة عمان؛ الإسلامي والروماني واليوناني. ■

**استقبلت المدينة موجات اللاجئين القادمين من فلسطين ابتداء من حرب 1948، حيث بدأت الحياة تتغير بشكل كبير**

## العاصمة لم تعرف عمدةً منتخباً

# 35 شخصية قادت البلدية والأمانة

حسين أبو رمان

احتفلت أمانة عمان الكبرى هذا العام بمئويتها الأولى، إذ أنشئ أول مجلس بلدي في عمّان العام 1909، وكان عدد سكان المدينة الناشئة آنذاك حوالي 2000 نسمة.

أدار بلدية عمان مجالس منتخبة خلال الفترة من 1909 إلى 1950، وتعاقب على رئاسة البلدية خلالها 17 شخصية أولهم إسماعيل أرسلان بابوق.

وتحولت البلدية العام 1950 إلى «أمانة العاصمة». وتعاقب على إدارتها في الفترة 1950-1986، مجالس قادها 13 أميناً كان آخرهم عبد الرؤوف الروابدة الذي واكب عملية الانتقال إلى مرحلة جديدة في حياة الأمانة، تم فيها إعلان «أمانة عمّان الكبرى» بعد دمج عدد من البلديات المجاورة لعمّان فيها. وتلا الروابدة خمسة أمناء لأمانة عمان الكبرى بمن فيهم الأمين الحالي عمر المعاني.

**صيغة التعيين للأمين بدل الانتخاب تمتد جذورها إلى بدايات تشكيل مجلس بلدية عمان، لكن صيغة المناصفة في تكوين المجلس بين الانتخاب والتعيين تعود إلى نصف قرن**

عبدالرؤوف الروابدة

يتألف مجلس أمانة عمان الكبرى منذ انتخابات العام 2007 من 68 عضواً، نصفهم منتخبون، ونصفهم الآخر معينون من قبل مجلس الوزراء.

صيغة التعيين للأمين بدل الانتخاب تمتد جذورها إلى بدايات تشكيل مجلس بلدية عمان، لكن صيغة المناصفة في تكوين المجلس بين الانتخاب والتعيين تعود إلى نصف قرن تماماً، وربما هذا جعل منها مسألة مسلّماً بها إلى حدود بعيدة رغم تعارضها مع التمثيل الديمقراطي الصحيح، هذا في حين أن البلديات الأردنية باتت باستثناء انتخابات العام 2003، تمارس حقها في انتخاب كامل أعضاء مجالسها بمن فيه رؤسائها منذ العام 1987.

ممدوح العبادي أمين أمانة عمّان الكبرى الأسبق 1993-1998، أبدى تردداً في حسم أفضلياته إزاء أيهما أكثر جدوى؛ الانتخاب الكامل لمجلس الأمانة أم صيغة المناصفة بين الانتخاب والتعيين. ومن واقع تجربته المتميزة في الأمانة، شدّد على بعض خصائص كل من فئتي المنتخبين والمعينين، موضحاً أن الفئة الأولى تمتاز بأنها تنقل صورة الحالة الشعبية للمجلس، لكنها تخضع لضغوطات انتخابية وللواسطة، بينما لا تخضع الفئة الثانية للضغوط نفسها لكنها لا تسهم في عكس الحقائق الشعبية.

العبادي يستخلص أن الجمع بين الفئتين في الظروف الحالية يعطي نتائج جيدة، لكنه يرى أن انتخاب الأمين وليس تعيينه، يحرره بدرجة أكبر من ضغوط الأعضاء المنتخبين.

وحول الظروف الواجب توافرها لتشكيل مجالس أمانة عمان بكامل عضويتها وأمنائها بالانتخاب، أفاد العبادي بأن الأمر يتطلب «حالة حزبية أكثر تطوراً».

ينقسم المنتخبون في مجلس أمانة عمان الكبرى إلى فئتين؛ فئة الفائزين تنافسياً عن الدوائر الانتخابية وعددهم 27 عضواً بمعدل عضو واحد عن كل دائرة، وفئة المقاعد المخصصة للكوتا النسائية وعددها 7 مقاعد. ويقابل الـ 34 عضواً منتخباً، 34 عضواً معيناً من ضمنهم الأمين، وسبع سيدات. أما الأعضاء الباقون فهناك ثمانية تم اختيارهم لصفاتهم الوظيفية مثل أمين عام وزارة الأشغال العامة، مدير مؤسسة تشجيع الاستثمار، مدير دائرة الأراضي والمساحة، مدير هيئة تنظيم قطاع النقل، فيما تم اختيار الآخرين من فعاليات مهنية واقتصادية وتربوية وثقافية وإعلامية وغير ذلك.

شكّل العام 1987 منعطفاً مهماً في إقرار هيكلة جديدة لأمانة عمّان. فقد كانت أمانة العاصمة تتشكل آنذاك من مناطق عمان القديمة بجبالها السبعة، وتقرر حل أمانة العاصمة والبلديات المجاورة، وتشكيل أمانة عمان الكبرى من 14 مجلساً بلدياً و11 مجلساً قروياً. أما المجالس البلدية، فشملت إلى جانب أمانة العاصمة، بلديات القويسمة والجويدة، أم قصير والمقابلين والحسنية، أم السماق وخلدا، تلاع العلي، صويلح، الجبيهة، اليادودة، بدر،

إسماعيل بابوق

عبدالرحمن خليفة

شفا بدران، طارق، وادي السير، خريبة السوق وجاوا، وأبوعلندا. أما المجالس القروية، فشملت الرقيم، دابوق، البنيات، مرج الفرس، الدير، ياجوز، أبو السوس، صالحية العابد، النعير، الطيبة، والرباحية.

أمانة عمان الكبرى أصبحت بموجب تعديلات العام 1987 تتكون من عشرين منطقة، وفي أول انتخابات شاملة جرت للمجالس البلدية ولأمانة عمان الكبرى العام 1995، تشكلت أمانة عمان من 40 عضواً، نصفهم منتخبون ويمثلون العشرين دائرة، والنصف الثاني معين.

يذكر أن أول قانون أردني للبلديات صدر العام 1925، ونص على أن المجلس البلدي في العاصمة يتألف من رئيس وسبعة أعضاء ينتخبون من بينهم نائباً للرئيس، كما نص على تعيين رئيس البلدية عاداً إياه موظفاً يحصل على مخصصاته من ميزانية البلدية بصفته هذه.

وفي العام 1938 صدر قانون جديد للبلديات بغرض تعديل وتوحيد جميع القوانين المتعلقة بالبلديات. وسجّل هذا التشريع تراجعاً فيما يخص انتخاب أعضاء المجلس البلدي، إذ نص على تأليف المجلس البلدي من «أعضاء معينين يقرر عددهم رئيس الوزراء، وآخرين منتخبين لا يقل عددهم عن أربعة ولا يزيد على ستة». كما أعاد القانون التأكيد على موقع رئيس البلدية بوصفه «موظفاً ذا رتبة يعينه ويعزله رئيس الوزراء».

كرس قانون البلديات الصادر العام 1954 تسمية أمين العاصمة ومجلس أمانة العاصمة بدل رئيس بلدية عمان ومجلس بلدية عمان، رابطاً أمانة العاصمة برئيس الوزراء مباشرة. ونص على إجراء الانتخابات في جميع المجالس البلدية وأمانة العاصمة في يوم واحد، لكن القانون الصادر العام التالي أباح لوزير الداخلية إجراء انتخابات كل مجلس على حدة. وشهدت السنوات اللاحقة عودة عن ربط أمانة العاصمة مع رئيس الوزراء لفترة قصيرة ثم عودة لهذا الربط.

غير أن القانون رقم 29 لسنة 1955 وتعديلاته، وهو القانون الذي عمّر حتى العام 2007، أعطى وزير الداخلية صلاحية إقرار عدد أعضاء المجالس البلدية بما في ذلك أمانة العاصمة ما بين سبعة أعضاء إلى 12 عضواً.

وحسم تعديل صدر العام 1960 على قانون البلديات تكوين أمانة العاصمة من مجلس ينتخب نصف أعضائه انتخاباً مباشراً، فيما يعين النصف الآخر بقرار من مجلس الوزراء، وهي الصيغة المستمرة حتى الآن. ■

| رؤساء بلدية عمان | |
|---|---|
| إسماعيل أرسلان بابوق | 1911-1909 |
| أحمد الخطيب | 1915-1911 |
| أسعد خليل حمدوخ | 1919-1915 |
| أيوب فخري فاخر | 1920-1919 |
| سعيد خير | 1925-1920 |
| يوسف عصفور | 1931-1925 |
| طاهر الجقة | 1933-1931 |
| علاء الدين طوقان | 1937-1933 |
| سامح حجازي | 1938-1937 |
| سعيد المفتي | 1939-1938 |
| هاشم خير | 1942-1939 |
| صبحي كحالة | 1943-1942 |
| عمر زكي الأفيوني | 1944-1943 |
| رأفت الدجاني | 1945-1944 |
| كمال الجيوسي | 1945-1945 |
| سامح حجازي | 1948-1945 |
| عبدالمجيد العدوان | 1948-1948 |
| هزاع المجالي | 1950-1948 |
| **أمناء العاصمة** | |
| عبد الرحمن خليفة | 1952-1950 |
| صدقي القاسم | 1952-1952 |
| فرحان شبيلات | 1953-1952 |
| سليمان السكر | 1953-1953 |
| فرحان شبيلات | 1955-1953 |
| عمر مطر | 1957-1955 |
| ضيف اللّه الحمود | 1960-1957 |
| حسني سيدو الكردي | 1962-1960 |
| بشير الشريقي | 1964-1962 |
| أحمد فوزي | 1973-1964 |
| محمد طوقان | 1976-1973 |
| معن أبو نوار | 1979-1976 |
| عصام العجلوني | 1983-1980 |
| عبدالرؤوف الروابدة | 1986-1983 |
| **أمناء عمان الكبرى** | |
| عبدالرؤوف الروابدة | 1989-1987 |
| علي السحيمات | 1991-1989 |
| محمد البشير | 1993-1991 |
| ممدوح العبادي | 1998-1993 |
| نضال الحديد | 2006-1998 |
| عمر المعاني | 2006- .... |

## يقطنها أكثر من نصف النواب

# العاصمة تشكو ضعف تمثيلها النيابي

حسين أبو رمّان

**تحتل محافظة العاصمة ما نسبته 25 في المئة تقريباً من مقاعد مجلس النواب. وبالنظر إلى حجم السكان فيها الذي يبلغ ما نسبته 38 في المئة من سكان المملكة، فإن محافظة العاصمة تشكو من أن تمثيلها في مجلس النواب الأردني أقل مما ينبغي، وتتكرر المطالبات بتحسين حصتها من المقاعد النيابية ولو تدريجياً، على أساس أن لا تتجاوز الفروقات في التمثيل بين العاصمة والمحافظات الأخرى بحسب عدد السكان نسبة معينة. لكن هناك من لا يتفق مع هذه الرؤية من منطلق أن الأولوية هي لمراعاة الاحتياجات التنموية للمناطق خارج العاصمة، الأقل رعاية والأكبر مساحة.**

الخلاف على حجم التمثيل النيابي للعاصمة ذو بعد سياسي بالدرجة الأولى، ويتصل بموضوع الكثافة السكانية ذات الأصل الفلسطيني، حيث تتمحور حوله وجهتا نظر رئيسيتان؛ وجهة نظر رسمية تربط حل هذا الاختلال بحل القضية الفلسطينية بدعوى إبقاء موضوع اللاجئين حيّاً، ومقاومة مشروع الوطن البديل، ووجهة نظر أخرى، تدعو إلى حل الاختلال لاعتبارات تتعلق بحقوق المواطنة وعدالة التمثيل.

فالعاصمة بحاجة إلى حوالي 13 مقعداً إضافياً حتى يتطابق تمثيلها العددي مع ثقلها النسبي في عدد الناخبين أو السكان، تليها في ذلك محافظة الزرقاء التي تحتاج إلى أربعة مقاعد، ومحافظة إربد التي تحتاج إلى ثلاثة مقاعد.

غير أنه من الطريف في هذه اللوحة، أن تكون العاصمة عمّان متخمة بالحضور النيابي، ليس فقط من حيث المدة التي يمضيها النواب فيها لمتابعة عملهم النيابي، باعتبارها مقر مجلس الأمة، بل أيضاً بصفتها المكان الذي يقيم فيه أكثر من نصف عدد أعضاء مجلس النواب (المنحل)، وتحديداً 58 نائباً ونائبة، ما نسبته 52,7 في المئة «على الأقل».

ويتوزع نواب الخامس عشر (المنحل) المقيمون في العاصمة بين فئة ممثلي العاصمة في مجلس النواب وعددهم 26 نائباً، يقطنون جميعاً في محافظة العاصمة باستثناء محمد الشرعة الذي يقطن في المفرق، وبين 33 من ممثلي المحافظات الأخرى البالغ مجموعهم 86 نائباً، ما نسبته 38,4 في المئة.

النائب السابق محمد القضاة الذي يقيم في عين جنا، محافظة عجلون، طالب في ندوة

ناقشت مؤخراً المبادئ المقترحة لمدونة سلوك لأعضاء مجلس النواب الأردني، أن تتضمن المدونة مبدأ أن يقيم النائب في الدائرة التي انتخب عنها.

القضاة أكد لـ **السجل** ضرورة ذلك من أجل أن «يعرف النائب ناسه ويتعرف عن قرب على مشاكل دائرته»، محتجاً بأنه إذا كان يسكن في عمان «فسيعود لدائرته فقط في المناسبات».

منذ عودة الحياة النيابية العام 1989، خضع تمثيل محافظة العاصمة لعدة تعديلات من حيث عدد الدوائر وحجم التمثيل. ففي انتخابات 1989، خصص للعاصمة (في حدودها الراهنة) 18 مقعداً موزعة على خمس دوائر نيابية.

**منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية تتطلع إلى تطوير النظام الانتخابي بما يحقق عدالة أكبر في التمثيل**

سيطر الإخوان المسلمون العام 1989 على المشهد الانتخابي، حيث حصدت قائمتهم ثمانية مقاعد في دوائر العاصمة الخمس،كانت من نصيب: عبد العزيز جبر، ماجد خليفة، عبد المنعم أبو زنط، علي الحوامدة، حمزة منصور، همام سعيد، محمد أبو فارس، وداود قوجق.

كما حصد إسلاميان معارضان من غير الإخوان المسلمين مقعدين، هما ليث شبيلات في «دائرة الحيتان»، الثالثة، فيما احتل صديقه يعقوب قرّش أحد مقاعد الثانية. وانتزع الإسلامي المستقل علي الفقير مقعداً في الأولى بأعلى الأصوات.

المقاعد السبعة الأخرى فاز بها طاهر المصري، فارس النابلسي، فخري قعوار، منصور مراد، نايف منور الحديد، عطا الشهوان وأحمد عويدي العبادي.

يذكر أن دائرة بدو الوسط التي خُصص لها مقعدان، يتركز جمهورها الانتخابي في محافظة العاصمة، وفاز بمقعديها جمال الخريشة ومحمد عضوب الزبن.

يعدّ مجلس النواب «مصنعاً» للنخب السياسية، فقد بلغ مجموع من فازوا بالنيابة في الانتخابات التنافسية في محافظة العاصمة بحدودها الراهنة منذ العام 1989، ما مجموعه 88 نائباً ونائبة واحدة. وقد أفرزت المحافظة رئيسين للوزراء هما طاهر المصري وعلي أبو الراغب، كما أفرزت خلال فترة توزير النواب، سبعة وزراء هم: علي الفقير، ماجد خليفة، حماد أبو جاموس، محمد ذويب، منير صوبر، جمال الخريشة، ومحمد عضوب الزبن الذي كان وزيراً قبل ذلك. غير أن هناك عدداً من الوزراء الذين فازوا بالنيابة بعد أن أصبحوا وزراء، مثل إبراهيم زيد الكيلاني، ممدوح العبادي، عبد الرحيم ملحس ومجحم الخريشة.

في انتخابات مجلس النواب الثاني عشر 1993، بقي تمثيل محافظة العاصمة على حاله. لكن تمثيل الإسلاميين هبط إلى ست مقاعد في دوائر العاصمة الخمس في ظل نظام الصوت الواحد الذي فُرض عشية الانتخابات بقانون مؤقت.

الفائزون من جبهة العمل الإسلامي، هم: عبد العزيز جبر، عبد المنعم أبو زنط، حمزة منصور، همام سعيد، ذيب عبد اللّه، وإبراهيم زيد الكيلاني في «دائرة الحيتان».

أما الفائزون الآخرون، فهم: طاهر المصري، علي أبو الراغب، خليل حدادين، توجان فيصل وهي أول سيدة تدخل إلى مجلس النواب، حماد أبو جاموس، محمد ذويب، أنور محمد الحديد، محمد الحنيطي، خالد العجارمة، عبد البخيت، مفلح اللوزي، ومنير صوبر. واحتفظ جمال الخريشة ومحمد عضوب الزبن بمقعديهما في دائرة بدو الوسط.

انتخابات مجلس النواب الثالث عشر 1997، شهدت تطوراً مفاجئاً بقرار الإسلاميين مقاطعة الانتخابات. أما على صعيد التمثيل، فقد تم فصل الدائرة السادسة التي باتت تمثل محافظة مادبا عن محافظة العاصمة.

وفي هذا المجلس استعاد كل من عبد المجيد الأقطش وأحمد عويدي العبادي مقعد العام 1989، فيما احتفظ بمقعده محمد الذويب، علي أبو الراغب، خليل حدادين، ومنير صوبر.

أما النواب الجدد في المجلس الثالث عشر، فهم: راشد البرايسة، خليل عطية، حمادة الفراعنة، محمد الكوز «أبو عمار»، رعد البكري، لطفي البرغوثي، نايف مولا، برجس الحديد، حمد أبو زيد، محمد أبو هديب، أحمد العجارمة، وعساف العساف. وحل في دائرة بدو الوسط نائبان جديدان هما: صالح الجبور وغازي الفايز.

انتخابات مجلس النواب الرابع عشر 2003، شهدت تعديلات مهمة على تمثيل المحافظة، إذ تم رفع عدد الدوائر الانتخابية لمحافظة العاصمة إلى سبع دوائر، ونقل مقعد الشركس والشيشان الخاص بالدائرة الثالثة إلى الدائرة السادسة واستبدل بمقعد مسلم، كما رفع عدد المقاعد الإجمالية إلى 23 مقعداً ما أدى إلى إعادة توزيعها بحيث زيدت مقاعد كل من الدائرتين الأولى والثانية مقعداً إضافياً، ونقل اثنين من مقاعد الدائرة الخامسة إلى الدائرة السادسة الجديدة، كما خصص مقعد للدائرة السابعة (ناعور). وارتفع أيضاً عدد مقاعد دائرة بدو الوسط إلى ثلاثة مقاعد.

احتلت كوادر جبهة العمل الإسلامي في محافظة العاصمة في هذه الانتخابات، سبعة مقاعد من مجموع المقاعد الـ 17 التي فازت بها الجبهة، وذلك من خلال: عزام الهنيدي، موسى الوحش، تيسير الفتياني، محمد أبو فارس، زهير أبو الراغب، عدنان حسونة، ونضال العبادي.

وعاد أبو زنط تحت القبة للمرة الثالثة، لكنه أصبح هذه المرة خارج صفوف «العمل الإسلامي».

أما الفائزون الآخرون فهم: خليل عطية، برجس الحديد، محمد أبو هديب، عبد الحفيظ الحيت، خليل الهبارنة، محمد الكوز «أبو الرائد»، ممدوح العبادي، عبد الرحيم ملحس، عودة القواس، نايف أبو محفوظ، عثمان الشيشاني، هاشم القيسي، روحي شحالتوغ، وعبد الثوابية.

وفاز بمقاعد دائرة بدو الوسط الثلاثة؛ علي الشرعة، نايف الفايز، وغازي الزبن.

أما انتخابات مجلس النواب الخامس عشر العام 2007، فلم تشهد أي تعديل على تمثيل محافظة العاصمة. لكنها شهدت تراجعاً دراماياً في تمثيل جبهة العمل الإسلامي الذي هبط إلى ستة مقاعد منها اثنان في العاصمة، كانا من نصيب عزام الهنيدي وحمزة منصور.

أما الفائزون الآخرون فهم: محمد الكوز «أبو الرائد»، محمد الكوز «أبو عمار»، ممدوح العبادي، حمد أبو زيد، خليل عطية، ومحمد أبو هديب، جعفر العبداللات، حسن صافي، يوسف القرنة، أحمد الصفدي، عبد الرحيم البقاعي، يوسف البستنجي، طارق خوري، خلف الرقاد، نضال الحديد، أحمد العدوان، سميح بينو، نصار القيسي، لطفي الديرباني، عدنان العجارمة. وفاز بمقاعد دائرة بدو الوسط الثلاثة: صالح الجبور، مجحم الخريشة، ومحمد الشرعة.

والآن على أبواب انتخابات المجلس السادس عشر، فإن منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية تتطلع إلى تطوير النظام الانتخابي بما يحقق عدالة أكبر في التمثيل. لكن رغم التصريحات الحكومية حول الالتزام بتعديل قانون الانتخاب وإجراء الانتخابات قبل نهاية هذا العام، ما زالت هناك ضبابية تامة حول المدى الذي يمكن أن تذهب إليه الحكومة في التعديل، ما يعني أن مطلب تحسين التمثيل النيابي لعمّان لا يجد أمامه سوى الانتظار، والتعلق بالآمال!■

# الأميرة بين مدائن العرب

لطفية الدليمي*

بيني وبين عمان أواصر لم أعرفها يوماً تجاه أي مدينة من المدن الكبرى والصغرى في الشرق والغرب، وارتباطي بهذه المدينة ليس لجمال عمارة أو بهاء هندسة أو شهرة في أمر من الأمور، أو لأني واجدة فيها سعة رزق أو ثروة من تلك التي يسعى إليها طلاب المادة أو رواد التجارة، بل إن ثمة هندسة روحية تجذبني إلى روحها، وتكويناً وجدانياً يحتوي تكويني، وأحس أن قدري مرتبط بهوائها وترابها وياسمينها وتضاريس جبالها وشجر زيتونها.

وهي فوق هذا وذاك موئل نجاتي من وحشة الترحل والتغرب والتشرد، ولي فيها تجليات روح عثرت على مرادها، ونفس أمنت في سلام هذه المدينة من اضطراب أحوال العالم، وهي المدينة الأميرة بين مدائن العرب والجليلة بين الحواضر.

يرتبط المكان عند الشيخ ابن عربي بأربعة أمور: الرحلة، والتجربة الروحية، ولقاء الرجال والنساء، والكتابة، وعمان حققت لي ما جاء في توصيف ابن عربي لارتباط المرء بالمكان المرتجى.

والمدن كما يقول ابن عربي، ليست سواء في رتبتها وتأثيرها وكثافتها الروحية، قياساً على تفاضل المنازل والمقامات الروحانية، فوجود قلوبنا في بعض المواطن أكثر روحانية وفضلاً من وجودها في أمكنة أخرى.

**في هذه المدينة التي ما أحببت سواها، بعد بغداد، أمنت على نفسي في حماها الآمن وبين أناسها**

في عمان أحس اكتمالي، وفي سواها من الأمكنة ينقص مني الكثير وتتبدد مني كثرة من دواعي الوجود، فهي مدينتي الشافية ومانحة البرء من متلازمة المنافي وعذاب التغرب، وإذ أمشي في طرقاتها وأتنسم أشذاءها، أتيقن أنني أعبُر عتبات السلام وأستعيد وهجة الإبداع.

عمان ليست المباني ولا الأسواق ولا الشوارع الممهورة بالنظافة، إنها قيمة أخرى في فرادتها وانفتاحها على آفاق إنسانية وثقافية بتبصر ووعي وثقة.

***

عمان نجمة الصباح، أو هي نجمة القطب ودليل خطوتي إلى مستقري ومشغل قلمي وموئل راحتي.

هي الأميرة الجليلة؛ تاجها الحياء وشيمتها التواضع. تمضي بلا ضجيج في عصر التحولات. سيدة حسناء تغوي بتمنعها، وتسحر بوضوحها، وتبهرنا بصفات لا يتعرف إليها المسافر العابر، ولا السائح المتعجل الباحث عن السطوح البراقة للمدن الاستهلاكية المهلكة.

لا يعرفها التاجر الساعي إلى اكتناز الثروات، ولا ذلك الذي يلهث بين المهرجانات والمؤتمرات فلا يرى منها غير صالات الفنادق والمطاعم والبارات ومجالس الحوار التي تنقلب إلى جلسات نميمة.

ولا يعرفها ذلك المقيم الجاحد الذي منحته الآمان والسكن والحنان فلم يبادلها كرماً بكرم بل أشاح عنها واختلق المعايب لمغانيها. وكم من أناس نعموا بخير أمانها وسلامها وجمالها يدّعون فيها ما ليس لها من قسوة و ما ليس فيها من جفوة وما ذلك إلا انعكاس خللهم الروحي ونظرتهم القاصرة للمدن وأسرارها، فالمكان ليس بما فيه حسب بل بالعين التي تراه.

عمان المدينة الكتوم في ألفة القلب، صفاتها مكنونة في جوهرها، لا تكشفها إلا لمن يحبها ويتمعن في سبر أغوارها، ولا تهبها لغير عشاقها -من أمثالي - المتلبثين بين حنانها وسلامها.

***

للمدن المعاصرة الغارقة في طوفان الثروات، هوس بعمارات شواهق ومبانٍ ضخمة وأسوار ومتاهات وناطحات سحاب.. مدن تشوه أفقها أبراج الإسمنت وتحيلها إلى مدن قاسية موغلة في التغرب.

ولعمان بين المدائن العربية أنفاس عطرة وأفق حيوي وزهو طبيعة نضرة وخصوصية نظافة وأناقة قل نظيرها في عاصمة عربية.

كم أخشى على ألقها الشمسي وزرقة سمائها من اكتساح الأبراج الكونكريتية وعمارات الزجاج والمباني الهجينة التي لا تنتمي إلى روحانيات مجتمعها وذاكرتها التاريخية ومتطلبات عيشها اليومية. وكم أخشى عليها من هيمنة العمائر الغريبة التي تختزل إنسانية المدن إلى تجارة، وروحانية الأمكنة إلى ضجيج آلات ودخان مكائن وهرج أغانٍ لا تنتمي إلى بهائها الهادئ.

زرت عديداً من المدن؛ عربية وأوروبية وآسيوية، وعشت سنوات في مدن كبرى، وأمضيت نهارات وليالي أتفحص تلك المدن علّني أجد لي فيها خيط تواصل روحي أو معنى يتلبث في طوايا القلب أو يرعش الجوارح، فما عدت إلا خائبة المسعى، فبعض المدن لها أرواحها السخية البسيطة التي تألفك وتألفها، وبعض المدن لها أرواحها الطاردة الفظّة التي ترفع أمام وحشتك أصابعها المحذرة وتقول لك: «أنا لست لأمثالك، وأنت لست مني، وذاكرتك لا تتسع لما يتطلبه المكوث لدي».

***

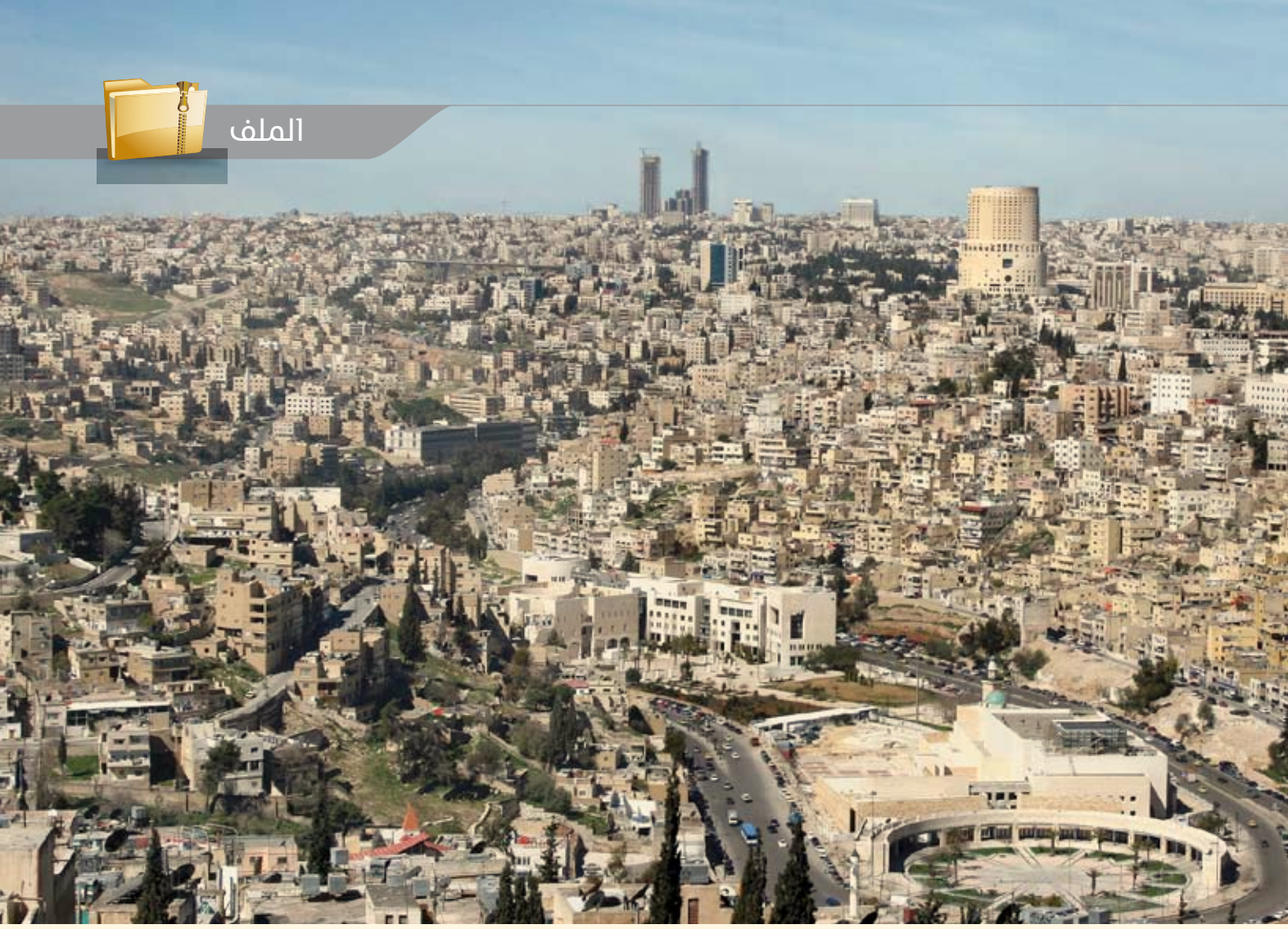

في عمان متسع للثقافة المنفتحة، وفيها مديات للتواصل مع العالم، مثلما فيها متسع للعزلة المطلوبة للكاتب، وفي مقاهيها العريقة الأنيقة متسع للحوار والبهجة، وفي متنزهاتها السخية فسحات للترويح واللعب والتمتع بجماليات الفن وشمس الجبال.

في عمان متسع لما نشاء من حرية التجوال والتأمل في زوايا بعض «كافيهاتها» الهادئة وأحيائها العتيقة بعمارتها التقليدية البديعة وشجرها السامق وفتنة حدائقها.

في هذه المدينة التي ما أحببت سواها، بعد بغداد، أمنت على نفسي في حماها الآمن وبين أناسها، وسعدت بها وأنا أعيد تشكيل علاقتي بالأمكنة التي نادتني روحانيتها وأفعمت قلبي بركاتُها، ولا بـأس هنا أن أستعيد بضع عبارات مما كتبته عنها في كتابي «يوميات المدن»:

«عمان التي تتقن صياغة المطر من نشيج الغيم، وتجيد مراقصة الضوء في غسق الغابات، هي نفسها التي تغوي صمتي العتيق وقلبي الدامع بصخب فتوتها حين كانت تشير لي: أن تعالي أيتها السيدة المثقلة بإرث الجاحظ والحلاج وإخوان الصفا وراويات سومر وكاهنات بابل. تعالي يا امرأة عايشت الموت واللهب وشهدت ما شهدت وكابدت ما يعجز عنه الكلام، تعالي أريحي رأسك المتعب على سفوحي وبين ملامحي، تعالي ولتكن لك في جهاتي هدنة العائد من حرب الوجود إلى الوجود، تعالي فها هنا لك بين أهل بيتي مقام ومقال، أريحي خطاك هنا وتريثي برهة في مساء الياسمين وغـادري شجن الـروح المعتق من ألف عام وألف محنة وعذاب».

وقلت فيها ما لم أقله في مدينة: «كثيراً ما كانت ملامح عمان وروائحها تراود أحزان غربتي وتشردي كمثل بيت الأهل في أول الصبا، كمثل رايـة النجاة وسـط مخاطر الغاب،كمثل جسر يفضي من متاهة الى سبيل ضوئي،كانت عمان تلوح لي وأحاورها من تلك الأقاصي الغريبة وتغوي أحلامي بها من دون سواها من مدن الأرض».

من كل هذا الذي بيني وبين عمان المدينة وعمان المكان الروحاني، أشفق على المدينة التي أحب واعشق من هجنة العمارة وطوفان المباني اللاإنسانية التي تفرض قيما ثقافية واجتماعية واقتصادية بنوع من العجرفة الباردة، وتختزل المدينة إلى سوق وتقزم الإنسان إلى رقم استهلاكي مستلب، تقصيه مغريات ثقافة الاستهلاك عن نفسه وذاكرته ولغته والثيمات التنويرية من تراثه الثري.

أرجو لعمان أن تديم نفحات الطبيعة في أرجائها ولا تستسلم للكونكريت والزجاج العاكس والفولاذ القاسي وأن تقيم صروحها بالحجر الأبيض والقرميد وتحرس مبانيها بقامات الصنوبر والزيتون والتين ولا تفرط بخصوصيتها ولا تنزع إلى مزيد من الهندسة المتغربة في صروحها الجديدة، فثمة مدن عربية جعلتها هجنة العمارة مسوخاً، لا هي شرقية ولا غربية، فقدت شخصيتها ونأت عن بيئتها.

فلتكن عمان نفسَها، لا تسعى للتشبه بسواها، ولا تتغاضى عن سمات تجعل منها عاصمة حية، بتضاريس روحية ومديات فكرية وعـمـارة حميمة تـصـون إنسانية ساكنيها وتتيح لهم أفقاً من سماوات ومشهداً من طبيعة لم تتشوه ومبان تشير إلى نسق عمّاني وشـرفـات تظللها عـرائـش العنب والياسمين ونفحات الأمان.

أقول لعمان: كوني الشمسَ في عتمات حاضر عربي كدَّرته الحوادث والمحن. عمان أنـت المدينة العذبة وسـط مـرارة المدن المبتلاة، ليكن اسمُك السلامَ، ولتكن صفتُك البقاءَ، وليكن أمانُك مؤبداً وبلسماً لمن شاء النجاة.■

*كاتبة عراقية تقيم في عمان

# فضاء مفتوح يقود إلى «صحن العاصمة»

مازن عصفور *

المدينة أينما وُجدت عبر التاريخ، لا بد أن تعكس الوعي الفكري والجمالي لساكنيها كما كان يردد الإغريقيون الذين بُنيت حضارتهم على فكرة الـ **polis**، أي المدينة الحاضنة لحضارتهم ووعيهم الإنساني، بما في ذلك وعي قاطنيها بقيمها البصرية والجمالية التي لا تقل أهمية عن بعدها الروحي والاجتماعي والثقافي، بل والاقتصادي أيضاً.

ولأن الصورة بمقدورها التعبير عن ألف كلمة، فإن المشهد البصري للمدينة في عين الزائر يحمل في طياته قراءات ودلالات مكثفة عن سلوك مواطنيها فكرياً واجتماعياً وثقافياً.

أول ما يلفت نظر الزائر لمدينة عمان، بدءاً من اتجاهه إليها عبر طريق المطار من ناحيتها الغربية، هو ذلك التدرج في الشخصية البصرية والجمالية الذي تتسم به، فأطرافها تطالع الزائر في البدء بتطور عمراني حداثي، لا مفر منه في ظل الحداثة التي عصفت بمدن الشرق الأوسط منذ مطلع ثمانينيات القرن الماضي، وانصبّ ذلك على الأطراف بصورة رئيسية، كونها امتداداً طبيعياً للمدن الجوهرية القديمة التي تشكل النواة الرئيسية للمدينة التاريخية والحضارية والاجتماعية النابضة منذ أزل التاريخ.

وعند قياس تلك المقاربة على مدينة عمان، يُلاحَظ التدرج في شخصيتها الحداثية في الأطراف المحيطة بها، مثل الجسور والطرق الواسعة الممتدة بخطوط شبه مستقيمة في أغلب الأحيان، وتبدأ الشخصية الجمالية البصرية للمدينة بالتغير بصرياً، كلما اتجهنا نحو مركزها التاريخي الذي يطلق عليه المعماريون «صحن العاصمة». وبالتالي، فإن مشاعر الزائر تتلبسها دهشةٌ وهو يتأمل تلك الفضاءات المفتوحة في طبوغرافية الأطراف الممتدة، فعماراتها الشامخة المواكبة للأفكار الحداثوية المعمارية المعاصرة، تبدأ بالتلاشي وتخفّ حدّتها نزولاً باتجاه البلدة القديمة في المركز التاريخي للمدينة، الذي يُعرَف بـ«سقف السيل»، في قعر العاصمة التي بقيت محتفظة بشخصيتها البصرية ومذاقها الجمالي الموروث المتّسم بالعتاقة وجماليات مرور الزمان في أزقتها وجدرانها وأدراجها، التي كلما تقادمت زاد جمالها وروعتها كجدران وأزقة ومنازل.

هذا ما تصطبغ به منطقة سقف السيل، وكذلك الجوانب الشرقية لمنحدرات جبل القلعة وجبل اللويبدة وجبل عمان وجبل الحسين المتاخمة لمركز العاصمة. وهنا تبرز أهمية الإشارة إلى العامل النفسي الجمالي المؤثر في نفسية الزائر والقاطن في مدينة عمان، إذ تستقبل الأطراف الخارجية الممتدة في شمال المدينة وغربها وجنوبها، الزائرَ بفضاء مفتوح فرضته الطبيعة الطبوغرافية السهلية فيها، وكأنها تقول له: «أهلاً بك، وادخل للمدينة بارتياح وفضاء مفتوح»، تماماً مثل الدخول إلى الساحة المفتوحة المحيطة بمنزلٍ ما قبل الولوج إلى قلب المركز الرئيسي نفسه.

عمان بذلك مدينتان، الأولى مفتوحة بفضاءاتها لاستقبالك، وتسهّل وصولك إلى داخل المنزل العريق القديم، وهو وسط العاصمة التي تنطوي على تمازج واحتكاك ثقافي واجتماعي وعرقي بين العرب والشركس والأرمن وغيرهم. ولا بد لهذا التمازج أن يشكل جدلية خصبة عبر العقود، ويثمر في توليد إنسان أردني عماني انصهرت فيه مجمل الاحتكاكات والتنوعات سالفة الذكر، وشكلت شخصيته، وأضافت ثراء ثقافياً واجتماعياً وجمالياً نلمسه في عمان القديمة بصورة رئيسية.

عند تناول المشهد البصري لعمّان، لا بد من الإشارة إلى تصورات ورؤى حول مواقع النشاز الجمالي والعشوائيات البصرية المتصلة بالمدينة، وتالياً مقترحات بشأن تطوير المشهد البصري للمدينة، وهي مقترحات تصب في مجال عمل المعماريين والباحثين:

هناك أولاً مسألة التجانس والتناغم في المشهد البصري العام، وهي من أهم المسائل التي تشغل بال المعماريين، بخاصة ما يتعلق بعدم تجانس الطرز الهندسية للوحدات والعمارات السكنية مع فضاءاتها المحيطة في أطراف العاصمة القديمة، حيث اتسم التشييد والبناء في بعض المناطق بالفردية الأسلوبية، والنمط الشكلي في اختيار الطراز المعماري ولغته البصرية الهندسية. وما كان يشغل بال

الباحثين في العمارة والجمال، هو عدم تمعن المهندس المعماري والإنشائي بما يحيط بمشروعه من علاقات بنيوية بصرية بالبيئة المحيطة، والتركيز فقط على شخصية وحدته العمرانية المنفردة على حساب التكامل العضوي العام للمنطقة، وربما لأهداف اقتصادية أو استثمارية. أعتقد أن أمانة عمان الكبرى تبذل كل وسعها في معالجة تلك الظاهرة، رغم الصعوبات التي تواجهها. وتعود تلك المسألة من جانب آخر إلى حاجتنا الماسّة إلى ثقافة عمرانية ومعمارية بصرية يتشارك ويجتمع عليها كل من المعماريين والمهندسين من جهة، والأجهزة الحكومية ذات الصلة بجماليات المشهد المعماري من جهة ثانية، لإيجاد حلول بصرية قابلة للمتابعة والتطبيق في سبيل مدينة أكثر جمالاً وروعة، دون الحد من طموحها في التطور والتقدم.

وهناك مسألة تتعلق بالتلوث البصري الناجم عن ازدحام السير وزيادة عدد المركبات، والتي يشتكي منها الجميع. وعلينا أن نقرّ بحجم المشكلة وامتداداتها النفسية والجمالية. وهي المشكلة نفسها التي تواجه كبرى العواصم العربية والعالمية، وحتى التاريخية العريقة منها، مثل مدينة روما التي أود التوقف عند تجربتها قليلاً ليستفيد منها المعنيون في بلدنا.

تزدحم روما بالمركبات وبعدد سكان يفوق أضعاف عدد سكان عاصمتنا. ويلاحظ الزائر أن روما تكاد تكون مقسمة بصرياً ومعمارياً إلى ثلاث مدن: الأولى روما القديمة العتيقة في صحنها المركزي، وفيها العمران القديم يكاد لم يُمَسّ أبداً، وسير المركبات الخاصة يكاد يكون معدوماً في شوارعها القديمة، باستثناء وسائط النقل العام المدروسة في ترددها بعناية، وإن سُمح في بعض شوارعها بمرور المركبات الخاصة، فذلك ضمن برنامج منظم بمعدل ثلاثة أيام في الأسبوع بين أرقام زوجية وفردية. كما أن شوارع روما، مثلها مثل شوارع أغلب المدن الأوروبية العريقة، تخلو من المركبات الخصوصية ذات الحجم الكبير، مثل الجيب والباجيرو، التي تبدو ملائمة في الشوارع الصحراوية والخليجية أكثر من شوارع مدينة مثل روما، وبخاصة في وسطها ومركزها، إذ ما زالت عربات الخيول التقليدية الموروثة مستخدَمة في المناطق القديمة في العواصم الأوروبية حتى يومنا هذا. ورغم طوباوية مثل ذلك الطرح في سبيل تجميل مدينة عمان الحبيبة، إلا أن أول الغيث قطرة.

أما عن المشهد البصري للحدائق في مدينة عمان، فيجدر الإقرار في هذا الصدد بالجهود المشكورة التي تبذلها أمانة عمان الكبرى في تأمين الحدائق ونشرها في مختلف أنحاء العاصمة وضواحيها. فالحدائق في الحياة والتماسّ اليومي المعاش، متنفس مهم وضروري في تراكم الخبرة والذائقة الجمالية والترويحية لقاطن المدينة. مَن منا لا تسرّه الجمالية البصرية الأخّاذة التي تطالع الناظر والزائر لمدينة عمان في حدائق الحسين وحدائق الطيور وحدائق المدينة الرياضية وغيرها من الحدائق المشيدة في شرق عمان وجنوبها، ولكنْ ثمة خلط في بعض الحالات عند تشييد الحدائق بين مفهوم الحديقة كمكان طبيعي يمتلئ بالأشجار والهواء النقي، وبين مفهوم الحدائق التي تختلط فيها مرافق الترويح من مطاعم وباعة وأصوات موسيقية. فالحدائق بمفهومها الجمالي الاجتماعي والنفسي والترويحي أماكن تكاد تكون شبه «محميات طبيعية»، حتى إن مرافق بيع المنتوجات الأثرية والاستهلاكية والغذائية توضع في خارجها. أما في حالتنا المحلية، فإن بعض الحدائق يخنقها ضجيج الأصوات وتعكّر صفوها روائح الأطعمة، مما يسبب تشويشاً في التأمل البصري والسمعي للزوار.

ما وصلت إليه عمان من تطور عمراني وجمالي، شكّلَ نقلة نوعية ضمن الإمكانيات المتاحة، وتبقى عمان مدينة جميلة متفردة بمذاقها الخاص، فمن صخور جبالها الدافئة المفعمة بالطاقة وحرارة الإنسان، شيّد الأردنيون عاصمتهم الحبيبة، وسطروا على جدرانها وأزقتها حكايات الفرح والحب، متطلّعين للمعاصرة والتحديث.■

*** أستاذ النقد الفني والجمال- الجامعة الأردنية**

# الإصلاح الاقتصادي في الأردن: الدولة السوق والعكس

إبراهيم سيف

**بدأ الأردن مسيرة الإصلاح الاقتصادي كردّ فعل على أزمة اقتصادية، أظهرت عدم قدرته على الاستمرار بالسياسات الاقتصادية السابقة، واستند التغيير إلى مسائل رئيسية هدفت إلى التحول إلى اقتصاد السوق؛ زيادة مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد، إحداث تغييرات هيكلية في تركيبة الاقتصاد، زيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية، السعي لزيادة الصادرات والتخفيف من سياسات الحمائية التجارية والتشوهات التي كانت سائدة من منظور الاقتصاد الكلاسيكي في الأسعار وسعر الصرف.**

وهدفت الموجة الأولى من الإصلاحات إلى استعادة الثقة في الاقتصاد، وهو ما حدث، والبدء بتحرير بعض القطاعات من السيطرة الحكومية، وتجريب عدد من السياسات غير التقليدية، مثل إزالة الدعم عن بعض السلع، وتفكيك بعض الاحتكارات القائمة هي المدخل لتلك التغييرات. تلك المرحلة شهدت أيضاً البدء بزيادة مستويات الضريبة المحلية، وهي سياسة عَنَتْ ضمنياً الدخول في عقد اجتماعي جديد بين الدولة والمجتمع، والانتقال من دور الدولة الراعية إلى دور الدولة الجابية، مع ما يتضمنه ذلك من تحولات جذرية في آليات الحوكمة والرقابة على المال العام وقدرة الدولة على التأثير في المجتمع.

ورغم صعوبة ما يمكن وصفه بـ«سياسات الجيل الأول من الإصلاح»، إلا أن وجود برلمان قوي ونقاش وطني وسّع من الخيارات المتاحة أمام صانع القرار، وتم التوصل إلى مجموعة من التوافقات المحلية على مسائل مفصلية، مثل ضريبة المبيعات في حينه. وبسبب وطأة الأزمة وشعور الجميع بالمسؤولية في تلك الفترة، تم بنجاح تبني عدد من السياسات التي كان من الصعب التراجع والتخلي عنها. وكان ينبغي أن يقوم القطاع الخاص بالمبادرة خلال تلك الفترة، لكنه لم يكن متأكداً من نوايا الحكومة تجاه التغييرات، وهل هي لإرضاء الدول المانحة، أم تستهدف إحداث تحولات هيكلية مرغوبة.

العنوان الثاني في الإصلاحات الاقتصادية تَمثّل في برنامج التخاصية، الذي تحول إلى قانون ونُفّذ بشكل شبه كامل. تخصيص المؤسسات التي كانت مصدراً للتوظيف والدخل بالنسبة للحكومة أذِنَ بالدخول إلى مرحلة جديدة، بات فيها القطاع الخاص مالكاً لأصول إستراتيجية وله أدوات للتأثير والتفاعل مع المجتمع، لكن السؤال الذي بات معلّقاً هو: ما ماهية القطاع الخاص؛ هل هو قطاع إنتاجي وتنافسي يؤمن بالتحولات السياسية التي يجب أن ترافق عمليات التحول الاقتصادي وتخلي الدولة عن دورها، أم إنه قطاع أهلي استغل الظروف القائمة وهدف بالدرجة الأولى إلى حماية مصالحه عبر التحالف مع البيروقراطية التقليدية؟

وبذلك انتقلت احتكارات القطاع العام إلى الخاص، وانتشرت ظاهرة الحديث عن الفساد المالي والإداري، وبدلاً من أن تؤسس المرحلة الثانية من الإصلاحات لتغييرات اقتصادية واجتماعية جديدة، فإن النتيجة كانت توازناً من نوع جديد قام على مصالح متبادَلة، فلم نلحظ إطلاق قوى اجتماعية جديدة، ولم نشهد ما يُعرف بـ«سياسات لتمكين المواطن من الدفاع عن نفسه أمام الاحتكارات الجديدة». كل ذلك أدى إلى رد فعل قوي من فئات عديدة من المجتمع تجاه قضية التخصيص، رغم النجاحات التي تحققت في مجالات مثل الاتصالات والبوتاس والإسمنت وغيرها، إلا أن غياب التوازن في صنع السياسات أدى إلى ما يُعرف بـ«الردة» على تلك السياسات.

وكردّ فعل على ما جرى، توسّعَ القطاع العام في سياسات التوظيف والتوسع في الإنفاق العام لإحداث توازن مجتمعي أفرزته السياسات الاقتصادية، وما جرى عملياً أن أصول القطاع العام تم بيعها، في حين استمرت هيمنة القطاع العام على الاقتصاد من ناحية الحصة والاستهلاك والضرائب.

ولم تنجح سياسات المرحلة الثالثة بالخروج من عنق الزجاجة، بل ظل الأردن يراوح في المكان نفسه، وباتت هناك قناعات متزايدة لدى عديدين أن الإصلاح الاقتصادي قاد إلى تعميق الاختلالات الاجتماعية وتوزيع الدخل، دون أن تفلح معدلات النمو والاستثمارات الخارجية بتغيير الصورة أو تحقيق اختراقاً في تحديات الفقر والبطالة.

ثم حلّت الأزمة الاقتصادية العالمية التي أملت مراجعة سياسات التحرير الاقتصادي المجتزأة التي طُبقت في الأردن، وبات خطاب استعادة الدولة لدورها هو السائد، وبرزت مطالبات صريحة بالتدخل في مجالات خرجت منها الدولة خلال السنوات الماضية، مثل التسعير والإستيراد وغيرها. ويبدو أن هناك تجاوباً لدى صناع القرار مع هذا النوع من السياسات التي تمثل ما يمكن وصفه بـ«الردة» على سياسات طبقها الأردن على مدى عقدين من الزمان.

المعضلة في الحالة الأردنية، أن حضور الدولة لم يتقلص بالنسبة لحجم الاقتصاد الوطني، لكن أدواتها باتت أضعف، وهي تسعى الآن للعودة لممارسة دور لم تعد تمتلك الأدوات اللازمة له، ولم تمتلكها يوماً، فالمطلوب في هذه المرحلة تعزيز القدرات الرقابية، تفعيل قوانين المنافسة وحماية المستهلك، التوسع في المشاركة في اتخاذ القرارات وتحميل المؤسسات المدنية مسؤولة قرارات تتخذها. وهذه سياسات تحتاج إلى نفَس طويل، والتركيز على الحلول السريعة لن يفضي إلى التحولات الجذرية التي نسعى لبلورتها. ■

# الخدمة
# ببصمة العين

"خدماتي المصرفية
بلمح البصر"

بنك القاهرة عمان
CairoAmmanBank

**لأول مرة في تاريخ القطاع المصرفي بالعالم،**
نخدم عملائنا ونتعرف عليهم بواسطة
بصمة العين ونقدم خدماتنا بسرعة متناهية
دون الحاجة إلى وثيقة إثبات شخصية.

من خلال بصمة العين بثوانٍ، استخدم الصراف
الآلي دون بطاقة أو رقم سري.

لتاريخه، الخدمة تقدم في فروع مختارة.

للمزيد من المعلومات، اتصل على ٥٥ ٢٢٢ ٠٨٠٠
أو قم بزيارة www.cab.jo

معاً ننمو

IrisGuard Incorporated

CR2 Channel Banking Innovation

## النمو الاقتصادي:

# أرقام لا تعكس مدى «رفاهية» المواطن

محمد خريسات

**يُفترَض أن يؤشر النمو الاقتصادي المتحقق خلال فترة معينة، على مدى الرفاهية الاجتماعية، وتحسن الأوضاع المعيشية أو سوئها في أي بلد. لكن الأمر في الأردن مختلف، فالنمو يبتعد عن ملامسة الواقع المعيشي للمواطنين، وتستفيد منه شرائح وقطاعات محددة فقط.**

**ثبات معدل البطالة في البلاد، بنسب تُراوح بين 12 و14 في المئة خلال السنوات الأخيرة، يدلّل على التأثير الضعيف للنمو في مكونات الاقتصاد، بخاصة أن زيادة معدلات النمو الاقتصادي تشير إلى ارتفاع وتيرة الإنتاج، الذي يعمل بدوره على تخفيض معدلات البطالة.**

وفي ظل انخفاض النمو الاقتصادي خلال الأرباع الثلاثة الأولى من العام 2009 إلى 2,7 في المئة، مع بلوغ معدل النمو السكاني 2,8 في المئة، لم ترتفع مداخيل شريحة واسعة من المواطنين بالقدر نفسه للنمو خلال الأعوام الماضية.

بهذا، تبرز أهمية احتساب صافي إسهام كل قطاع بالناتج المحلي الإجمالي، وليس إجمالي الإسهام بالناتج المحلي، ذلك أن اعتماد أرقام كل قطاع على حدة، يجعل النمو المتحقق خلال العام يتجاوز 100 في المئة، نتيجة لتداخل عدد من القطاعات بعضها ببعض.

وبحسب خبراء اقتصاديين، تسيطر حالة من سوء توزيع الدخل في المملكة، ما يَحُول دون انعكاس نسبة النمو الجيدة بالقدر نفسه على المواطنين، في حين أن التوزيع العادل للدخل والثروة عبر تحقيق سياسات اقتصادية يسمح بذلك.

الخبير الاقتصادي عوني الشديفات، يرى أن أرقام النمو لا تعكس مدى الرفاهية الاجتماعية للمواطنين، بل تنحصر في الاستثمارات الكبيرة أو إنتاج الشركات الكبرى، فيما تعمل زيادة الإنتاج على رفع الأسعار على أصحاب المداخيل المتدنية مع ارتفاع أرقام النمو.

ويوضح أن دورة الأعمال تشير إلى أن الزيادة في نمو الناتج المحلي الإجمالي ترافقها زيادة في التضخم، بينما تؤدي زيادة الإنتاج إلى انخفاض البطالة، فالتضخم والبطالة يسيران باتجاهين معاكسين.

ويبين الشديفات أن ثبات معدل البطالة يدل على أن النمو لا يؤثر بشكل فعّال، «إذ إن النمو في بعض مكونات الاقتصاد تستفيد منه بعض الشرائح فقط، ما يفتح المجال أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتوفير الفرص للمواطنين».

كانت دائرة الإحصاءات العامة أصدرت نتائج التقديرات الربعية لمؤشرات الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة للربع الثالث من العام 2009، إذ انخفض النمو إلى 2,1 في المئة للربع االثالث، من 2,8 في المئة للربع الثاني، و3,2 في المئة للربع الأول من العام نفسه.

نائب رئيس الوزراء الأسبق جواد العناني يرى أن النمو المتحقق خلال الربع الثالث من العام 2009، والبالغ 2,1 في المئة «دون الحد الأدنى»، ذلك أنه «ترافَق مع انخفاض معدل التضخم، ما يعني أن النمو النقدي بالأسعار الجارية أقل من النمو الحقيقي».

تعني الأرقام بحسب العناني، أن معدل دخل الفرد خلال الأرباع الثلاثة الأولى من العام 2009 انخفض بحوالي 0,7 في المئة، إذ إن معدل النمو السكاني في الأردن يبلغ 2,8 في المئة، أي أن المداخيل لم ترتفع بنسبة زيادة عدد السكان نفسها، ما يعني الدخول في مرحلة الركود.

كان الناتج المحلي الإجمالي سجل بالأسعار الثابتة في 2002، العام الذي بُدئ فيه تنفيذ برنامج التحول الاقتصادي، نمواً بلغت نسبته 5,8 في المئة، فيما تراجع النمو في العام الذي تلاه ليسجل 4,2 في المئة، ثم عاد ليقفز العام 2004 إلى نحو 7 في المئة، وواصلت نسب النمو ارتفاعها في 2005 لتسجل 7,1 في المئة، ثم عادت في العام 2006 إلى مستوى 6,3 في المئة، وفي 2007 إلى 6 في المئة، وواصلت تراجعها في العام 2008 حين بلغت 5,6 في المئة، بحسب أرقام دائرة الإحصاءات العامة.

ويُرجع مختصون النموَّ السريع والكبير للناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الأخيرة، إلى الاستثمارات الانتقائية في قطاعات محددة وبخاصة العقار، ما أبقى نتائج ذلك النمو محصورة في فئة محددة من رجال الأعمال.

الخبير الاقتصادي منير الحمارنة، يؤكد الفرق بين حساب الناتج المحلي والدخل القومي وبين توزيع هذا الدخل على السكان، إذ إن متوسط الدخل الفردي «دائماً رقم مضلِّل»، لأنه «ليس دليلاً صحيحاً على حُسن توزيع الدخل على المواطنين». ويدعو الحمارنة إلى قراءة مؤشرات أخرى لمعرفة أثر نمو الدخل، وفي طليعتها «كيفية نمو المعدل الحقيقي للأجور في المجتمع». ويشير إلى أن المراجعات الاقتصادية عادةً ما تأتي نتائجها لصالح كبار المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال، مشدداً على وجوب «تحقيق توزيع أكثر عدلاً للدخل والثروة»، ولتحقيق ذلك «لا بد من انتهاج سياسة اقتصادية تسمح بذلك» بحسب ما يرى.

الشديفات بدوره، يبيّن أن النمو يُحسب فيه التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من فترة إلى فترة، وهو لا يعكس النشاطات المنزلية، أو النشاطات غير القانونية داخل الدولة.

ويعرّف الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الذي يُحسب من دون التضخم، بأنه «مجموع السلع والخدمات التي يتم إنتاجها في الأردن خلال

السنة»، في حين يعدّ النمو المتزايد إيجابياً، في ظل زيادة الاستثمارات كما يوضح الشديفات.

وتشير إحصاءات رسمية إلى أن نصيب الفرد من الناتج المحلي ارتفع تدريجياً من 1235 ديناراً للفرد سنوياً العام 2000، ليصل إلى 1961 ديناراً للفرد العام 2007.

ويتوقع العناني انخفاض الأرقام بشكل أكبر خلال الربع الرابع من العام 2009، مشيراً إلى أن بعض الأرقام الإحصائية تدعو إلى التفاؤل، مثل النمو في قطاعات السياحة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، الذي يصل إلى 15 في المئة، في حين لم تشهد قطاعات أخرى تحسناً، والقطاع الصناعي مثال على ذلك، فيما تراجع قطاعُ البنوك.

وينبه العناني إلى أهمية حساب إسهام كل قطاع على حدة، فإذا جُمع كل ما يسهم به القطاع، سيكون الناتج المحلي الإجمالي أكثر من 100 في المئة، لذا «لا بد من اعتماد قاعدة المدخلات والمخرجات، وإلغاء إسهام أي قطاع بقطاع آخر، حيث يُحتسب إسهام صافي القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، وليس إجمالي إسهام القطاع في الناتج المحلي».

ورغم أهمية أرقام النمو الاقتصادي في المملكة، فإن من يبحث عن الأرقام المتعلقة بالقطاعات المكونة في مجملها للناتج المحلي الإجمالي، يصطدم بضبابية المعلومات المقدمة من الجهات الرسمية المسؤولة عن إصدار مثل هذه المعلومات، ما يجعل البحث والتحليل الاقتصادي منقوصاً في بعض الأحيان.

فالأرقام التي أعلنتها دائرة الإحصاءات العامة، تُظهر مشاركة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، من دون تفصيل للمشاركة الحقيقية لكل قطاع؛ إذ تعلن الدائرة إسهام قطاعَين أو ثلاثة قطاعات في الناتج المحلي، ضمن مجموعة واحدة، دون تفصيل أرقام كل قطاع على حدة.

ويحتل قطاع السياحة المرتبة الأولى في الإسهام بالناتج المحلي الإجمالي، وصل إلى نحو 15 في المئة العام 2009، فيما بدأ الدخل السياحي بالإسهام الفعلي في الناتج المحلي الإجمالي منذ العام 2004، وهو العام الذي أطلقت فيه الإستراتيجية الوطنية لوزارة السياحة، فيما كان إسهام القطاع بالناتج المحلي قبل ذلك محدوداً للغاية.

وتزداد العمالة في قطاع السياحة بشكل مضطرد، كما أن الغرف الفندقية تتجه إلى الازدياد خلال السنوات المقبلة، ما يعزز تنافسية القطاع، فيما نما الدخل السياحي خلال السنوات الثلاث الأخيرة، إلى أكثر من 12 في المئة عما كان عليه في السنوات الأولى من العقد الحالي، ما أدى إلى زيادة إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي خلال تلك السنوات.

قطاع التعدين من جهته، يستحوذ على حصة كبيرة من إجمالي الناتج المحلي، مع إسهامه في الصادرات الخارجية للمملكة وعوائدها، رغم الإسهام الضئيل للقطاعات الفرعية لقطاع الطاقة في إجمالي الناتج المحلي.

ووفق تقرير خاص أصدرته سلطة المصادر الطبيعية حول قطاع التعدين في المملكة، فقد بلغ مجموع عائدات قطاع التعدين الأردني نحو 2,3 بليون دينار العام 2008، مقارنة مع نحو 1,2 بليون دينار العام 2007، وبزيادة نسبتها 86,9 في المئة.

**يُرجع مختصون النموَّ السريع والكبير للناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الأخيرة، إلى الاستثمارات الانتقائية في قطاعات محددة وبخاصة العقار**

وأسهمت المنتجات التعدينية الاستخراجية بنسبة 56,5 في المئة، والصناعات التعدينية بنسبة 43 في المئة من عوائد قطاع التعدين.

ويقتصر قطاع التعدين في الأردن على المعادن اللافلزية (الصخور الصناعية)، وبخاصة الفوسفات والبوتاس والإسمنت، ومواد البناء وكربونات الكالسيوم.

وما زال استغلال بعض الخامات غير مفعّل، مثل النحاس والمنغنيز، كما أن مادة الرمل الزجاجي متوافرة بكميات كبيرة في جنوب البلاد وفق خبراء، بينما أسهمت إيرادات هذه المنتجات خلال العام 2006 بما نسبته 7,7 في المئة من الناتج القومي الإجمالي العام 2008، في حين كانت نسبة إسهام البوتاس والفوسفات والأسمدة مجتمعة، 16,3 في المئة في الصادرات الوطنية.

أما قطاع الاتصالات، بحسب دراسة رسمية أعلنت نتائجها وزارةُ الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مؤخراً، فقد أظهرت ارتفاع إسهام القطاع وتأثيره في الناتج المحلي الإجمالي بشكل مباشر أو غير مباشر إلى 14,3 في المئة.

وتوزّعت هذه النسبة المعلنة بين إسهام مباشر (9,5 في المئة)، وإسهام غير مباشر (4,8 في المئة)، وذلك حتى نهاية العام 2009، مقارنة بنسبة إسهام (مباشر وغير مباشر) في الناتج المحلي بلغت 6,1 في المئة العام 1999.

وأشارت الدراسة الى أن إسهام القطاع في الإنتاجية **Productivity** على مستوى الاقتصاد الوطني خلال العقد الماضي، بلغت ما نسبته 13,9 في المئة، وفي زيادة إنتاجية الأيدي العاملة **Labor Productivity** ما نسبته 22,1 في المئة.

آخر الأرقام الرسمية، تُظهر أنّ قطاع تكنولوجيا المعلومات المحلي سجل العام 2007 رقماً قياسياً، إذ بلغ إجمالي عوائد القطاع نحو 883 مليون دولار، منها نحو 686 مليون دولار عوائد مبيعات السوق المحلية، فيما استحوذت قيمة عوائد الصادرات على النسبة الباقية بنحو 197 مليون دينار.

وإذا ما أضيفت عوائد قطاع الاتصالات العام 2007، والبالغة، وفقاً لأرقام هيئة تنظيم قطاع الاتصالات 1,1 بليون دولار، ترتفع عوائد قطاعَي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات معاً عن العام 2008 إلى نحو بليوني دولار، ومن المتوقّع وصول إجمالي إيرادات القطاع عن العام 2009 إلى 2,5 بليون دولار.

وتُظهر دراسات عالمية، آثار انتشار خدمات الاتصالات المختلفة (الخلوي والإنترنت وغيرهما من خدمات الاتصالات) على الإنتاجية والناتج المحلي الإجمالي، حيث تبيّن هذه الدراسات أنّ زيادة انتشار الخدمة الخلوية بنسبة 10 في المئة تزيد من نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1,3 في المئة، وأن زيادة انتشار الإنترنت بنسبة 10 في المئة تسهم في نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4 في المئة.

وبما يخص قطاع النقل، فقد أشارت أرقام دائرة الاحصاءات العامة إلى أن نسبة إسهام قطاع النقل العام خلال النصف الأول من العام 2009 في الناتج المحلي الاجمالي لا تتجاوز نسبة 15 في المئة.

ويرى مسؤولون ومتخصصون، أن نسبة إسهام قطاع النقل العام في الناتج المحلي الإجمالي لا تعبّر عن مدى فاعلية القطاع وإنتاجيته الحقيقية، وتغفل الكثير من النواحي في القطاع.

ووفق دائرة الإحصاءات، فإن حصة قطاع النقل والتخزين والاتصالات من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثاني من العام 2009 قُدرت بـ349,5 مليون دينار (أي ما نسبته 14,24 في المئة) من الناتج المحلي الإجمالي، الذي قُدّر للفترة نفسها بحوالي 2,455,2 بليون دينار، أي أن نسبة إسهام القطاع في الناتج المحلي الإجمالي خلال النصف الأول من العام 2009لم تصل إلى 15 في المئة، فيما كانت هذه النسبة للنصف الأول من العام الذي سبقه 15 في المئة.

هذه الإحصائية تشتمل على جميع أنواع النقل؛ البري والجوي والبحري.

وتشير دائرة الإحصاءات إلى أن إسهام محور

النقل والتخزين والاتصالات بلغ 17,8 في المئة خلال الربع الثالث من العام 2009.

وتقدّر إحصائيات هيئة النقل العام حجم الاستثمار المضاف للعام 2008 في قطاع النقل العام للركاب فقط، بحوالي 81 مليون دينار، فيما قُدّر هذا الرقم بحوالي 72 مليون دينار العام 2007.

يُشار إلى أن مشاريع مهمة تتم في القطاع، من أبرزها مشروع القطار الخفيف بين عمان والزرقاء، الذي يقدَّر حجم الاستثمار فيه بنحو 270 مليون دينار، ومشروع الحافلات سريعة التردد، ومشروع القطار الخفيف في عمان، إضافة إلى مشروع توسعة مطار الملكة علياء، الذي يقدَّر حجم الاستثمار فيه بحوالي 700 مليون دولار، وأخيراً مشروع الميناء الجديد في المنطقة الجنوبية من الميناء، ومشروع تطوير الميناء الرئيسي الحالي، إذ يقدّر حجم الاستثمار في الأول بحوالي 300 مليون دينار، فيما يقدَّر حجم الاستثمار في الثاني بحوالي 7 بلايين دينار.

ورغم أهمية القطاع الصناعي للمملكة، إلا أن إسهام القطاع النسبي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الثالث من العام 2009 بلغ نحو 7,23 في المئة، بحسب أرقام صادرة عن دائرة الاحصاءات العامة.

تأتي هذه الأرقام في ظل محافظة إسهام القطاع الصناعي النسبية في الناتج المحلي الإجمالي خلال النصف الأول من العام 2009 على مستوى 6,8 في المئة، رغم زيادة قيمة إسهامه بنسبة 1,5 في المئة مقارنة بالفترة نفسها من العام 2008.

وبلغ إسهام القطاع الصناعي في الدخل المحلي الإجمالي للعام 2008، حوالي 24,5 في المئة، فيما بلغت القيمة المضافة للصناعة للعام 2007 حوالي 2,830 مليون دينار.

وبلغ متوسط قيمة إسهام الصناعة التحويلية نحو 381,66 مليون دينار، خلال العام 2008 مقارنة بنحو 371,80 مليون دينار في العام 2007، فيما بلغ متوسط إسهام الكهرباء والماء، عام 2008 نحو 55,77 مليون دينار، مقارنة بنحو 53,53 مليون دينار في العام الذي سبقه، وبلغ متوسط إسهام المناجم والحجر نحو 42,13 مليون دينار في 2008 مقارنة بنحو 47,22 مليون دينار العام 2007.

تشمل الصناعة التحويلية: الصناعات الجلدية والمحيكات، الصناعات العلاجية واللوازم الطبية، الصناعات الكيماوية ومستحضرات التجميل، الصناعات البلاستيكية والمطاطية، الصناعات الهندسية والكهربائية وتكنولوجيا المعلومات، الصناعات الخشبية والأثاث، الصناعات الإنشائية، الصناعات التموينية والغذائية، صناعة التعبئة والتغليف والورق والكرتون واللوازم المكتبية.

أما الصناعة الاستخراجية، فتشمل الصناعات التعدينية والكهرباء والمياه.

وفي سياق آخر، ارتفعت نسبة إسهام أقساط التأمين في الناتج المحلي الإجمالي، من 1,73 في المئة العام 1999، إلى 2,54 في المئة نهاية العام 2008، وفق بيانات هيئة التأمين الأردنية، التي بينت أن إجمالي أقساط التأمين ارتفع مع نهاية العام 2008 أكثر من ثلاثة أضعاف ما كان عليه العام 1999، كما بلغ معدل النمو في إجمالي الموجودات أكثر من ثلاثة أضعاف، وارتفع معدل النمو في حقوق المساهمين زهاء أربعة أضعاف عمّا كان عليه العام 1999.

ويبقى إسهام قطاع التأمين في الناتج المحلي الإجمالي ضعيفاً، وذلك لنسبة الاختراق الضئيلة للتأمين في البلاد، لضآلة الوعي التأميني والمعرفة بشأنه بين المواطنين، بالإضافة إلى خسائر القطاع جراء التأمين الإلزامي على المركبات، ووجود شركات تأمين عديدة في سوق صغيرة تنطوي على تفاوت كبير بين نشاط الشركات، ما يُنشئ جواً من المنافسة غير العادلة، كما ذكر الرئيس التنفيذي لشركة الشرق العربي للتأمين، عصام عبد الخالق.

أما المنح الخارجية، فقد قُدّرت قيمتها للعام 2008 بمبلغ 356 مليون دينار، مشكّلة ما نسبته 2,8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة مع 5,1 في المئة من الناتج المحلي للعام 2007.

وبحسب قانون الموازنة المؤقت، تم تقدير المنح الخارجية في العام 2010، بمبلغ 435 مليون دينار، مقارنة مع 405 مليون دينار في العام الجاري، ما يشكّل نحو 2,5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك قبل أن يتم تخفيض المبلغ إلى 330 مليون دينار، ما يعني انخفاض النسبة إلى 1,9 في المئة.

وكانت نسبة المنح من الناتج المحلي الإجمالي تشكل 2,5 في المئة، فيما ستهبط هذه النسبة في العامين 2011 و2012 إلى 2,2 في المئة و2,0 في المئة تباعاً، ما يعزز مبدأ الاعتماد على الموارد الذاتية في تمويل النفقات العامة، كما جاء في قانون الموازنة.

وأشار أستاذ الاقتصاد في جامعة اليرموك قاسم الحموري إلى أن انخفاض إسهام المنح الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي يعود بنتائج سلبية على الاقتصاد في حال لم يترافق ذلك مع إيرادات حكومية تعوّض النقص، فيما أوضح العناني أن الرقم النسبي ينخفض تدريجياً بسبب زيادة حجم الناتج المحلي سنة بعد أخرى.

وبالمحصلة، تفند الأرقام الفكرة الدارجة حول نسبة المشاركة الحكومية في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، وبينما يرى أستاذ الاقتصاد يوسف منصور أن تلك النسبة تصل إلى حدود 60 في المئة، فإن القيمة الحقيقية لتلك المشاركة لا تتعدى حدود 13,16 في المئة خلال النصف الأول من العام 2009، وهي تمثل النفقات التي تحقق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني.

هذا يعني أن مشاركة إجمالي ما تنفقه الحكومة سنوياً في الناتج المحلي، قد تصل إلى ما نسبته 60 في المئة، إلا أن تلك النفقات لا تتعدى كونها سداً لمتطلبات والتزامات متعددة، مثل رواتب الموظفين ومخصصات التقاعد، التي لا يمكن أن تحقق قيمة اقتصادية مضافة يمكن تسجيلها كنمو حقيقي.

ويرى الخبير الاقتصادي مازن مرجي أن ارتفاع الإنفاق الحكومي يتسبب في رفع نسبة المشاركة كرقم فقط، دون الأخذ في الحسبان القيمة الحقيقية لذلك الرقم، ونسبة إسهامه في تحقيق النمو.

وكانت نسبة إسهام منتجي الخدمات الحكومية حتى نهاية النصف الأول من العام 2009 بلغت 13,16 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، مرتفعة من 12,29 في المئة للفترة نفسها من العام 2008.■

# من الطبيعة اليك

- خالي من النكهات الصناعية
- خالي من المواد الحافظة
- بدون سكر مضاف
- خالي من الالوان الصناعية او الطبيعية
- بدون بدائل السكر (المحلّيات الصناعية)

Tipco®

أنعش أيامك

**أطلبها الآن من الوكيل في الأردن مؤسسة رائد ناصر الدين التجارية**

عمان-المقابلين - هاتف: ٤٢٠٤٦٣٧ فاكس: ٤٢٠٤٦٤٧ موبايل: ٠٧٩٩٤٤٤٨٠٩ - ٠٧٩٩٠٨٨٨٠٣

# أوباما وحقوق الإنسان في الشرق الأوسط: اقتراحات للمرحلة الجديدة

جو ستورك

**استخدم الرئيس الأميركي بـاراك أوباما كل الكلمات المناسبة للتشديد على رأيه بأن مشاغل حقوق الإنسان عنصر جوهري في سياسته الخارجية في الشرق الأوسط. ففي خطابه في القاهرة في يونيو/تموز 2009، سلّط الضوء على أهمية حرية المعتقد الديني وحقوق المرأة، وتحدّث بطريقة مؤثرة عن «الإذلالات اليومية» والوضع «غير المقبول» للفلسطينيين الذين يعيشون في ظل الاحتلال العسكري الإسرائيلي. وقال إن الولايات المتحدة مستعدة للتعاون مع حكومة إسلامية مُنتخبة تحترم حقوق الأقليات. وفي خطابه في أوسلو عند تسلّمه جائزة نوبل للسلام في كانون الأول/ديسمبر 2009، ذكر أوباما أنه من الضروري أن «نلتزم ببعض قواعد السلوك» في الحرب، على غرار اتفاقيات جنيف، وأعرب عن دعمه لتطلّعات «مئات الآلاف الذين مشوا بصمت في شوارع إيران».**

لكن عمل إدارة أوباما من أجل حمل الحكومات التعسّفية في الشرق الأوسط على احترام حقوق الإنسان غامض، ومتهاون في بعض الحالات، ما يثير مخاوف من أنّ الولايات المتحدة ما زالت تطبّق معايير مزدوجة عندما يتعلق الأمر بمواجهة الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان من جانب حلفائها المُهمّين.

ففي ما يخص النزاع الإسرائيلي-الفلسطيني، كان سجل الإدارة متفاوتاً. فقد أعلن الرئيس أوباما أن الولايات المتحدة «لا تقبل شرعية المستوطنات الإسرائيلية المستمرة»، لكن الإدارة تراجعت عن إصرارها على وقف إسرائيل كل عمليات البناء الجديدة. كما أنّ السياسة التي انتهجتها الإدارة الأميركية في نزع الصدقية عن الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق حول انتهاكات قوانين الحرب من جانب إسرائيل وحماس في غزة الذي وضعه القاضي غولدستون، لا تتناسب مع تشديد الرئيس في خطابه في القاهرة على «العدالة» و«سيادة القانون».

ماذا يعني أن يصبح الرئيس وإدارته، على مشارف سنته الثانية، جدّيّين بشأن ترجمة أقوال أوباما حول حقوق الإنسان إلى أفعال؟ الأمر الأهم والأكثر ممارسة للتأثير الذي يستطيع الرئيس القيام به هو الحرص على اضطلاع الولايات المتحدة بواجباتها وفقاً للقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقيات جنيف واتفاقية مناهضة التعذيب، والتحقيق بالتالي مع المسؤولين الأميركيين الذين أصدروا الأوامر بتعذيب المعتقلين لدى الولايات المتحدة ومارسوا التعذيب، ومحاكمتهم. من الصعب على الولايات المتحدة أن تحض الآخرين، سواء أكانوا حلفاء أم أعداء، على فعل الصواب في حين ترفض هي نفسها القيام به. كما يتعيّن على الإدارة الأميركية أن تحرص على ألاّ تؤدي المنظومة التي سوف تحل مكان غوانتانامو إلى تقويض حظر الاعتقال لأجل غير مسمى من دون توجيه تهم أو من دون الحق بمحاكمة عادلة.

يجب أن تجد الإدارة، وبسرعة كبيرة، طريقة لتظهر أنّ ما وصفته وزيرة الخارجية كلينتون في خطاب ألقته في جامعة **جورج تاون** في كانون الأول/ديسمبر 2009 بـ«السعي البراغماتي والرشيق.. لتطبيق أجندتنا لحقوق الإنسان» لن يكون رحلة سهلة ومجانية للحكومات التي ترفض بصوت عال انتقاد سياساتها التعسفية. ويبدو أن الرغبة الأميركية في الحفاظ على دعم الرئيس حسني مبارك للسياسات الأميركية حيال إسرائيل والفلسطينيين، والاستياء المصري الرسمي من جهود الدمقرطة التي بذلتها إدارة بوش، هما السبب وراء قول الوزيرة كلينتون بأنه لن تُفرَض «شروط» حول حقوق الإنسان في العلاقة الأميركية-المصرية. ولسوء الحظ، يبدو أن ذلك يعني أن المضمون الخاص بحقوق الإنسان في العلاقة بين البلدين سيكون ضئيلاً أو معدوماً.

يجب أن تحرص الإدارة على أن يتحمّل حلفاء الولايات المتحدة الآخرون في المنطقة تداعيات الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي يوثّقها المسؤولون الأميركيون وسواهم. أحد الأمثلة على ذلك هو التمييز الرسمي الشامل ضد الأقلية الشيعية في السعودية. توثّق وزارة الخارجية الأميركية، بموجب تفويض من الكونغرس، هذا الأمر إلى جانب انتهاكات سعودية أخرى لحرية المعتقد الديني منذ سنوات، لكن حتى الآن لم تترتّب عن ذلك أي تداعيات في مجال السياسات الأميركية، كما لم تصدر أي احتجاجات علنية عن البيت الأبيض. يجب أن يتغيّر هذا الواقع في عهد الرئيس أوباما، بخاصة على ضوء تركيزه على حرية المعتقد الديني في خطابه في القاهرة.

أخيراً، هناك النزاع الإسرائيلي-الفلسطيني. وهنا يبدو أنّ أوباما يدرك أنّ كُثُراً في المنطقة يعدّون هذا النزاع محك الاختبار للسياسة الأميركية في مجال حقوق الإنسان. وفي هذا السياق، جرى الترحيب بتركيز أوباما على عدم شرعية المستوطنات بموجب القانون الإنساني الدولي. ويبدو أنّ الإدارة عدّلت رفضها الجاف لتقرير غولدستون، ويجب أن تستمر في التركيز على الحاجة إلى إجراء تحقيقات إسرائيلية وفلسطينية مستقلة في الاتهامات بارتكاب جرائم حرب، مع الإدراك بأن التقرير يوفّر فرصة غير مسبوقة لوقف دورة الإفلات من العقاب في الانتهاكات التي تمارسها كل الأطراف في هذا النزاع. وينبغي على أوباما أيضاً أن يتطرق إلى حصار غزة الذي تفرضه إسرائيل ويتم بتحريض من مصر. وفي حال لم تتوصل الدبلوماسية الخاصة إلى نتائج، وفي وقت قريب، يتعيّن على الرئيس أن ينتقد الحصار علناً بوصفه عقاباً جماعياً، ويحدّد التداعيات، بما في ذلك خفض المساعدات العسكرية، إذا لم تضع إسرائيل حداً للقيود التي تفرضها بالجملة على حركة البضائع والأشخاص. ■

* تُنشر المقالة بالتزامن مع مؤسسة «كارنغي»

GRUPPO SANTAROSSA

# SANTAROSSA

ITALIAN HOME FURNITURE

Mecca St. 142 Tel: 065501084 /065501085

## الأردن من بلد «حرّ جزئياً» إلى بلد «غير حر»

سجّل الأردن وفق تقرير سنوي صادر عن منظمة **فريدوم هاوس**، تراجعاً في الحريات العامة، فقد غيّر تقرير العام 2009، الذي أصدرته المنظمة في كانون الثاني/يناير 2010، تصنيف الأردن من بلد «حرّ جزئياً» إلى بلد «غير حر»، وهو تراجع اشترك فيه هذا العام مع البحرين واليمن، من مجموع 40 دولة سجّلت تراجعاً حول العالم. في حين كانت لبنان والعراق الدولتين العربيتين الوحيدتين اللتين سجّلتا تحسناً في هذا المجال.

المنظمة في تقريرها، تتبع آلية تصنيف تعتمد على تقسيم الدول إلى ثلاث فئات: حر، حر جزئياً، وغير حر، وذلك وفقاً لنقاط تجمعها هذه الدول استناداً إلى معايير محددة اعتمدتها المنظمة. وقد حازت 89 دولة على تصنيف «حرة»، و58 دولة على تصنيف «حرة جزئياً»، في الوقت الذي صُنفت فيه 47 دولة على أنها «غير حرة».

ردّة الفعل الرسمية على نتائج التقرير جاءت كالعادة مستنكرة، فقد صرّح وزير الدولة لشؤون الإعلام والاتصال نبيل الشريف، بأن من وضعوا التقرير «لا يعرفون الأردن، وغير مطّلعين على ما يجري فيه». وأشار إلى قرار حلّ مجلس النواب بوصفه السبب المباشر لتراجع التصنيف، مدافعاً عنه في تصريحات صحفية بقوله إنه «لقي قبولاً شعبياً»، مؤكداً أن حلّ البرلمان كان من أجل «تعزيز الإصلاحات وتعميق الديمقراطية في الأردن».

لكن المنظمة بررت التراجع، بأن تشريعات جديدة دخلت حيّز التنفيذ العام 2008، أسهمت في انخفاض أعداد الأحزاب السياسية، وعرقلة أنشطة المنظمات غير الحكومية، كما وصفت حرية التعبير بأنها «مقيدة»، وأن خطر الاعتقال الذي يواجه من ينتهكون «الخطوط الحمراء» تسبَّبَ في فرض «رقابة ذاتية على نطاق واسع».■

## حادثة عنف صبيحة عيد الميلاد في مصر

في حادثة عنف طائفي بشعة، قُتل ستة مسيحيين إضافة إلى سابع مسلم، في قرية نجع حمادي المصرية، على يد مسلّحين هاجموا جموع مصلّين أثناء خروجهم من كنيسة القرية التابعة لمحافظة قنا (700 كم جنوب القاهرة).

الحادثة وقعت فجر الخميس 7 كانون الثاني/ يناير 2010، بعد دقائق من خروج مصلّين شاركوا في قدّاس أقيم بمناسبة عيد الميلاد، عندما مرّت سيّارة أمام كنيسة العذراء في القرية، وأطلق شخص بداخلها النار بشكل عشوائي على جموع المصلّين، مما أسفر عن مقتل الستة، إضافة إلى حارس الكنيسة المسلم، كما أصيب سبعة أشخاص وُصفت حالة خمسة منهم بأنها خطرة. وقد تلت الحادثة أعمال عنف أسفرت عن مقتل شاب مسلم وإحراق ونهب عشرة متاجر يمتلكها مسيحيون.

الحادثة جاءت بعد أسابيع من عمليات تدمير لممتلكات مسيحيين في قرية فرشوط المجاورة، اندلعت في أعقاب قيام شاب مسيحي باختطاف واغتصاب طفلة مسلمة في تشرين الثاني/نوفمبر 2009. وهي تمثل حلقة في مسلسل العنف الطائفي في مصر، إذ شهد العام 2009، نحو ثلاثين حادثة عنف طائفي، شملت اغتيالات وإشعال حرائق وأحداث تدمير بين الطرفين.

«ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الإنسان»، وهو مؤسسة حقوقية مصرية، انتقد «الدور السلبي» الذي تلعبه وسائل الإعلام، التي تعمّق ظاهرة الاحتقان الطائفي من خلال «استمرار التحريض وتأجيج التوترات»، وإفراد مساحات من بثّها لـ«السّجال الديني على حساب التغطية المحايدة والنزيهة والمهنية للأحداث».

في حين انتقدت مؤسستان حقوقيتان مصريتان، هما «مركز العدالة والمواطنة لحقوق الإنسان» و«المركز الوطني لحقوق الإنسان»، «غياب الأجهزة الأمنية التي تكتفي بالمعالجات الأمنية وبعد تفجّر الأوضاع»، وطالبتاها بمواجهةٍ من نوع آخر تتمثل في مواجهة «الموروثات والثقافات والأعراف المتجذّرة التي تؤدي إلى التطرّف».

أجهزة الأمن المصرية ألقت القبض على ثلاثة ذكرت أنهم تورطوا في حادث إطلاق النار، وقررت إحالتهم إلى محكمة أمن الدولة، وهو قرار واجه معارضةً من ناشطين في مجال حقوق الإنسان. فقد أكّد المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، أن إدانته للجريمة البشعة لا تنفصل عن تأكيده على حق المتهمين في تلقي محاكمة عادلة ومنصفة أمام «القاضي الطبيعي»، وأعرب المركز في بيان أصدره عن تخوّفه من أن تُستخدم إحالة المتهمين إلى محكمة أمن الدولة «ذريعةً لاستمرار فرض حالة الطوارئ، وتمرير قانون مكافحة الإرهاب».■

## أول حكم في اليمن على صحفية بإهانة الرئيس

في بادرة وصفتها الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان بـ«المشؤومة»، أصدرت محكمة متخصصة بقضايا الصحافة في اليمن، حكماً بالسجن ضد صحفية يمنية، وذلك بتهمة «إهانة رئيس الجمهورية»، لتصبح اليمن بذلك كما ترى الشبكة، «الدولة العربية الأولى التي تحكم على كاتبة صحفية بتهمة إهانة رئيس الجمهورية».

وكانت محكمة الصحافة المتخصصة أصدرت السبت، 16 كانون الثاني/يناير 2010، على أنيسة عثمان، الصحفية في صحيفة **الوسط** اليمنية، حكماً بالسجن لثلاثة أشهر، وحرمانها من الكتابة مدة عام، كما غرّمت رئيس تحرير الصحيفة مبلغ عشرة آلاف ريال يمني، وذلك بسبب مقالتين نشرتهما عثمان قبل عامين، الأولى «بأمر الرئيس.. ترويع الأطفال»، والثانية «وحش على العزّل.. فأرة عمياء تجاه العدو»، وكانت إحداهما تضامناً مع الصحفي اليمني عبد الكريم الخيواني الذي اعتُقل آنذاك.

يُذكر أن منظمة «مراسلون بلا حدود» كانت وصفت السنة 2009، بأنها «سنة سوداء» على الصحافة اليمنية، وذكرت المنظمة في بيان أصدرته مؤخراً، إن «وسائل الإعلام المستقلة تواجه حرباً إعلامية تشنها الحكومة ضدها باسم مكافحة الإرهاب وتهديدات التمرد»، وأشار البيان إلى ممارسات ترتكبها الحكومة في حق الصحفيين، تشمل الحبس الانفراديّ، والاعتقالات التعسفيّة، والمحاكمات دون أدلّة.

المنظمة أشارت أيضاً إلى أن اتحاد منظمات المجتمع المدني في اليمن، ينظم تظاهرات كل يوم ثلاثاء، للمطالبة بإعادة فتح صحيفتين كانت السلطات اليمنية قد أغلقتهما، وهما صحيفتا **الأيام** و **المصدر**، والمطالبة بالإفراج عن خمسة صحفيين معتقلين، أحدهم مختفٍ منذ أيلول/سبتمبر 2009، هو الصحفي المعارض محمد المقالح.■

# شريط الفيديو ليس دليلاً دامغاً في الإمارات

ضجّة دولية أثارها الحكم الذي أصدرته محكمة العين، 10 كانون الثاني/يناير 2010، وبـرّأت فيه الشيخ عيسى بن زايد آل نهيان، 40 عاماً، من تهمة التعذيب التي وُجّهت إليه في أعقاب انتشار شريط فيديو يُظهره وهو يقوم بانتهاكات وحشية في حقّ تاجر حبوب أفغاني اتهمه الشيخ بأنه سرق منه مبلغاً من المال، في حين أصدرت المحكمة نفسها حكماً بالسجن خمس سنوات، وغرامة مقدارها عشرة آلاف درهم (نحو 2700 دولار) على الشخص الذي سلّم الشريط إلى وسائل الإعلام.

الشريط الـذي يعود تصويره إلـى العام 2004، عرضته شبكة تلفزيون **ABC**، في نيسان/ إبريل 2009، وذكـرت أنه صُـوّر بناء على أوامـر من الشيخ نفسه، وحصلت عليه من بسام النابلسي، وهو أميركي من أصل لبناني كان شريكاً للشيخ في التجارة، وقدّم الشريط كدليل في قضية رفعها ضد الشيخ أمام المحاكم الأميركية.

ويَظهر الشيخ، وهو أخ غير شقيق لرئيس دولة الإمـارات العربية المتحدة، في منطقة صحراوية وهو يطلق النار من بندقية آلية باتجاه الرجل الأفغاني دون أن يصيبه، ثم وهو يصعقه بالكهرباء على عضوه الذكري، ويُدخل في مؤخرته منخاساً كهربائياً يُستخدم للماشية، ويضربه على مؤخرته بعد خلع سرواله بمسمار بـارز من لوح خشبي، وهو يجلده بالسياط، ويحشو الرمل في فمه، ويضع الملح في جروحه، ثم يدوسه بالسيارة، وقد تمّ كل هذا بمساعدة أشخاص آخرين من بينهم رجل يرتدي زي الشرطة.

وقد أثار عرض الشريط وقتها ردود أفعال مستنكرة، وأدانته دول ومنظمات دولية من بينها **هيومن رايتس ووتش**، التي أعربت في رسالة وجهتها إلى وزيـر الداخلية في دولة الإمارات (شقيق المتهم)، عن خيبة أملها في أداء الـوزارة، التي قالت في أول ردّ فعل لها إن «طرفا الحادث قاما بتسوية المسألة في ما بينهما، بالاتفاق على عدم تقدم أحدهما بالشكوى ضد الآخر، أي الشكوى من السرقة من طرف، والشكوى من الاعتداء من الطرف الآخر».

لكن الضغوط الدولية دفعت الحكومة الإماراتية إلى تنظيم محاكمة للشيخ عيسى، بدأت أواخر تشرين الأول/ أكتوبر 2009، دفع فيها الشيخ ببراءته، وقدم فيها محاميه تقريراً طبياً يثبت أن موكله كان تحت تأثير أدوية مخدّرة «تؤدي إلى عدوانية في السلوك وفقدان الإدراك، وفقدان الذاكرة المؤقت». وهي أدوية قـال محاميه إن بسام النابلسي وشقيقه غسان، قدّماها له بهدف «تخديره، وتصويره وابتزازه».

منظمة **هيومن رايتس ووتش** أدانت الحكم، وطالبت حكومة الإمارات بتشكيل هيئة مستقلة للتحقيق في قضايا الانتهاكات والتعذيب.

الأفغاني، الذي قالت مصادر صحفية إنه أمضى فترة طويلة يعالَج من إصاباته و«نجا بأعجوبة»، حضرَ المحاكمة، وذكرت المصادر أنه أسقطَ حقه الشخصي، في حين حكمت له المحكمة بتعويض مقداره 10 آلاف درهم.■

# تنفيذ أحكام إعدام سياسية في السودان

أعدمت السلطات السودانية يـوم 14 كانون الثاني/ يناير 2010، ستة أشخاص كانت محكمة سودانية أدانتهم بالمشاركة في أعمال عنف تسببت كما تقول السلطات بمقتل 13 رجل أمن.

كانت أعمال العنف اندلعت في إحدى ضواحي العاصمة الخرطوم، في أيار/مايو 2005، بعد أشهر قليلة من نهاية الحرب الأهلية السودانية، عندما حاولت السلطات قسرياً إجلاء ما يقارب عشرة آلاف لاجئ من حي سوبا، الذي كان مخيماً للاجئين خلال الحرب التي استمرت عقدين وأوقعت أكثر من مليوني قتيل. وقد أدت المواجهات بين المدنيين والشرطة إلى مقتل 30 مدنياً، و 13 شرطياً، واعتُقل على إثرها عشرات أطلق سراحهم لاحقاً، فيما أدين سبعة وحُكم عليهم بالإعدام، لكن أحدهم خُفّضت عقوبته إلى خمس سنوات.

الحكم أثـار ردود أفعال مستنكرة، فقد قالت الحركة الشعبية لتحرير السودان إن خمسة من الذين أُعدموا كانوا أعضاء في الحركة، وصرّح مسؤول فيها لوكالة **رويترز** إن «القضية كانت سياسية».

منظمة العفو الدولية طعنت أيضاً في سلامة إجراءات المحاكمة، وجاء في بيان لها إن «المتهمين ربما أُرغموا على الاعتراف بجرائم القتل تحت التعذيب»، وأن المحكمة العليا «تجاهلت شكاوى متكررة قدمها محامو الدفاع من أن الرجال الستة تعرضوا للتعذيب».■

# بانتظار الحصول على بطاقة شخصية في الكويت

في تأجيل آخر يطيل أمد معاناتهم، قرر البرلمان الكويتي سحب مشروع قانون الحقوق المدنية والقانونية والاجتماعية لفئة غير محددي الجنسية (البدون)، حيث اتفق أعضاؤه في جلسته المنعقدة يوم 10 كانون الثاني/ يناير 2010، على سحب القانون من أجل التوسّع في مناقشته مع السلطة التنفيذية، للخروج بـ«حلّ توافقي».

القانون المذكور لم يناقش مسألة منح الجنسية الكويتية لهؤلاء، لكنه نص على منحهم جوازات سفر وبطاقات شخصية تتيح لهم الحصول على حقوق مدنية، مثل الرعاية الصحية والتعليمية والإقامة الدائمة، إضافة إلى شهادات ميلاد ووفاة ورخص قيادة.

لكن القانون اصطدم بمعارضة من الحكومة الكويتية التي أكّدت على لسان وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء هناك «عدم إمكانية تطبيق صرف بطاقة مدنية لغير محددي الجنسية بشكل مطلق»، في حين أكّد وزير الداخلية أن الحكومة تسعى إلى «حل جذري يقضي على هذه القضية ويطوي ملفّها بشكل نهائي».

يُذكر أن «البدون» مصطلح يُطلق على أشخاص لم يحصلوا على الجنسية لأسباب متعددة بعد صدور قانون الجنسية العام 1959، وذلك رغم إقامتهم في الكويت لعقود.

وبحسب الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان، فإن هـؤلاء ظلوا وإلـى منتصف الثمانينيات يحظون بدعم من الحكومة التي وفرت لهم فرص التعليم في المدارس والجامعات، والوظائف في الأجهزة الرسمية، واعتمدت عليهم بشكل أساسي في أجهزتها الأمنية، لكنها انتهجت بعد ذلك سياسة «تضييق» تمثّلت في حرمانهم من استصدار بطاقة شخصية وشهادة ميلاد ورخصة قيادة، وحرمانهم من فرص التعليم في المدارس الحكومية والعمل في مؤسسات الدولة وغيرها، كما أنها بدأت في تسجيل عبارة «مقيم بصورة غير قانونية» في خانة الجنسية، وذلك بدلاً من مسميات أخرى استخدمتها في السابق، مثل «غير كويتي» أو «غير محدد الجنسية».■

تصوير: برايان سكانل

# الجفتُ وقود للأغنياء والفقراء «إلهم اللّه»

**السجل - خاص**

يقف أبو صلاح على باب محله في عجلون يراقب السائرين في غدوّهم ورواحهم؛ متكتفين أو يفركون أيديهم بعضها ببعض طلباً للدفء في نهار بارد. مدافئ من جميع الأنواع تنتشر على الرصيف المحاذي لمحل الرجل الخمسيني الذي يبيع «الصوبات» في هذا المتجر منذ أكثر من 30 عاماً.

مدفأة واحدة تبدو غريبة بين مدافئ الغاز والكاز التقليدية التي تنتشر في معظم بيوت الأردنيين؛ الغاز لمتوسطي الحال والكاز للفقراء الذين ما زال **الكيروسين** أرحم على جيوبهم من أي مصدر آخر للطاقة.

المدفأة «الغريبة» ذات لون قاتم، وعليها بعض «الديكورات» التجميلية، وتباع مع «بوري» معدني. هذه المدفأة هي صوبة «الحطب» التي تُملأ حالياً بمخلفات عصر الزيتون والتي تسمى: «الجفت».

أبو صلاح يبين أن المواسم الشتوية في السنوات الثلاث الأخيرة شهدت إقبالاً كبيراً على شراء صوبات الجفت، حيث ارتفعت مبيعاتها مقارنة بالمواسم السابقة بخمسة أضعاف،

تصوير: برايان سكانل

ويفسر ذلك بالارتفاع الشديد لأسعار المحروقات، حيث بدأ المواطنون يعزفون عن استخدام صوبات الغاز والكاز.

محمود، جندي في القوات المسلحة، اشترى «صوبة جفت» بـ 25 ديناراً منذ سنوات، بخاصة أنه كان يحصل على الجفت مجانا من المعاصر. الجفت أثبت فعاليته في تدفئة منزل محمود في بلدة المزار الشمالي في إربد، والتي يقول إنّ بردها «قاتل» في الشتاء.

لم يقتصر استخدام تلك المدفأة على الجفت. محمود يستذكر أنه حرق فيها ملابس بالية وحتى أحذية مهترئة عندما كان يشتد البرد. هذا لا يعني انتشار أي رائحة داخل البيت، فـ«البوري» يتكفل بإخراج كل شيء إلى خارج المنزل.

**المستهلك الفقير ظُلِم عندما تحولت هذه المادة إلى تجارة تدر دخلاً جيداً**

أم سعد «العنجرية» تستخدم صوبة جفت أيضاً، وتقول إن ارتفاع أسعار المحروقات أصبح مشكلة تواجه العائلات الفقيرة، بخاصة تلك التي تتقاضى معونات من جيرانها. أم سعد التي تربي ستة أطفال لجأت إلى استخدام الجفت «لأنه بدفي كثير، وبشعّل بسرعة، وحرارته عالية»، وهي ترد ذلك إلى احتوائه على «بَرَكة زيت الزيتون».

لكن، «حسرة على المستهلكين»، فمحمود اضطر إلى رمي مدفأته عندما ذهب لشراء الجفت، واكتشف أن سعره أصبح 60 ديناراً للطن في معاصر عديدة، بل أصبح 90 دينارا للقوالب «المرتبة المحترمة» في معاصر أخرى.

مُزارع الزيتون أبو محمد، يؤكد أن مادة الجفت، سابقاً، كانت تلقى في الأودية والمناطق البعيدة على أنها نفايات ومخلفات لا يمكن الاستفادة منها، إلا أن ارتفاع أسعار المحروقات جعل من الجفت مادة ضرورية للتدفئة، رغم أنها تستخدم لصناعة الصابون وسماداً للأرض وعلف للحيوانات بعد إضافة المواد اللازمة لها.

في الماضي، لم يكن المزارع مهتماً بمادة الجفت، بل كان أصحاب المعاصر يرونها عبئاً بسبب تكلفة التخلص منها. المستهلك الفقير ظُلِم عندما تحولت هذه المادة إلى تجارة تدر دخلاً جيداً، حتى إن أصحاب المعاصر يرفضون السماح للمزارعين بالحصول على أي كميات منها.

العديد من المشاكل تقع بين أصحاب المعاصر والمزارعين الذين أصبحوا يطالبون بالجفت الناتج عن عصر زيتونهم. المزارعون يرون كميات الجفت من حقهم، فيما يرى أصحاب المعاصر، بحسب أحدهم الذي فضل عدم نشر اسمه، أن هناك تكلفة لجمع الجفت وتجفيفه وقولبته على المزارعين دفعها إذا أرادوا أخذ الجفت، وهو ما يرفضه المزارعون.

محمود الذي ألقى مدفأة الجفت ولم يعد يستخدمها، اضطر مرة أخرى إلى استخدام الكاز، وهو يؤكد أنه «ما في شي بيرحم» من هذا الشتاء، «لا البرد ولا الأسعار». ■

## أثر إيجابي في البيئة

مسؤول قسم المعاصر في وحدة الزيتون في وزارة الزراعة أسامة قطان، يؤكد في تصريحات صحفية أن الاستفادة من جفت الزيتون تتم ضمن معادلة، هي أن 40 في المئة من ثمر الزيتون يخرج جفتاً، فيما يخرج 40 في المئة ماءً، والعشرون في المئة الباقية تكون زيتاً.

وبحسب قطان، فإنّ 30 ألف طن من الزيتون مثلاً تنتج نحو 12 ألف طن من الجفت.

ويؤكد أنّ معدل إنتاج الجفت من عملية عصر الزيتون في الأردن، في العام 2002 بلغت 39826 طناً، وفي العام 2009 بلغت 34076 طناً، ويشكّل الجفت «تفل الزيتون» حوالي من 40-45 في المئة من كميات الزيتون المعصورة، ويحتوي على كميات من الزيت تقدر بين 3-5 في المئة، وتستخدم كوقود بسبب قدرتها على الاحتراق.

بحسب محمد الجزازي المسؤول في معصرة العليا، فإن الجفت يُجمع بعد أن يتم تجفيفه ليكبس في قوالب خاصة، ثم يقطع إلى أشكال أسطوانية بواسطة آلة خاصة وضعت في خارج معصرة العليا على طريق مادبا.

ويستخدم الجفت، بالإضافة إلى التدفئة، في مجال الطهي وتشغيل بعض المعاصر، إن لم يكن معظمها، وفي توليد الكهرباء بدلاً من البترول، وسخانات المياه واستخدامات منزلية أخرى.

إلى ذلك، يؤكد قطان أنّ لاستغلال فحم جفت الزيتون أثراً إيجابياً في البيئة والإنسان؛ كون احتراقه لا ينتج عنه سوى رماد ورائحة زكية مستساغة وغير ضارة لمستنشقها، إضافة إلى سهولة استخدامه ودراية جميع طبقات المجتمع بطريقة استعماله سواء الطبقات الفقيرة أو الغنية. ■

# COP 16 في المكسيك: هل يفشل قبل أن يبدأ ؟

خيّم فشل مؤتمر كوبنهاغن الذي حضره ما ينيف على 190 دولة، على محادثات مناخية في برشلونة كانون الأول/ديسمبر 2009. الموضوع العالق الذي جعل من اجتماعات **كيوتو** فشلاً تاريخياً ومحادثات كوبنهاغن مخيبة للآمال، وبرشلونة كذلك، هو «الطاسة الضايعة» بين الدول المتقدمة حول تحديد المسؤولية عن انبعاثات الغازات، والشعور بالظلم الذي يتملك الدول النامية التي تنوء تحت آثار التغير المناخي.

مع هذه المشاعر المتناقضة تتجه المجموعة نفسها من مسؤولي البيئة وجموع من مناصريها إلى المكسيك، في مسعى إلى إحراز ما فشل المفاوضون في تحقيقه في كوبنهاغن 2009، وهو التوصل لاتفاقية جديدة تحل محل بروتوكول **كيوتو** للحد من ظاهرة الاحتباس الحراري.

مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ في كوبنهاغن الذي اختتم أعماله يوم 19 كانون الأول/ ديسمبر 2009، وعُرف باسمه المختصر **COP15**، أثمر وثيقة غير ملزمة قانونياً، سميت باتفاق كوبنهاغن، واتفقت الدول على مواجهة ارتفاع درجات الحرارة من خلال التعهد بالحد من الانبعاثات وجمع الأموال من أجل إطلاق الأعمال في الدول النامية لمواجهة تغير المناخ.

مسودة الاتفاق تضمنت تعهداً من الدول الغنية بالتبرع للدول الفقيرة بمبلغ 100 بليون دولار سنوياً بحلول العام 2020، لمساعدتها على التكيف مع تغيرات المناخ.

رئيس اللجنة الحكومية بشأن تغير المناخ في الأمم المتحدة راجندرا باشوري، يشدد على أنه سيتعين على الحكومات تجاوز الاتهامات المتبادلة بعد كوبنهاغن.

الاتحاد الأوروبي يرفض التسليم بفشل مؤتمر كوبنهاغن بشأن المناخ، ووزراؤه جددوا عرضه بخفض انبعاث «غازات الدفيئة» بنسبة 30 في المئة العام 2020، وهم يمهدون لانتزاع اتفاق ملزم في المكسيك في كانون الأول/ ديسمبر 2010.

وزير الطاقة وتغير المناخ البريطاني إل إيد ميليباند، أكد في تصريحات في العاصمة الإماراتية أبو ظبي مؤخراً، أن على الدول المتقدمة أن تقنع الدول النامية بأن اقتصاداتها لن تتضرر من اتفاقات انبعاثات الغاز المسببة للاحتباس الحراري، قبل أن يتمّ إحراز أي تقدم في محادثات المناخ العالمية.

وأضاف: «المكسيك قد تفرز اتفاقية ملزمة، لكن هناك عوامل حيوية تحتاج لجهود خارقة..نحتاج قيادة من دول عدة في العالم. ينبغي ألا يكون هناك أي تشاحن بعدما ساد شعور بعدم الرضا إثر كوبنهاغن».

السكرتير التنفيذي لاتفاقية إطار الأمم المتحدة لتغير المناخ، يوفو دي بوير، يرى أن نتائج مؤتمر كوبنهاغن تجعل مهمة محادثات المناخ «أكثر إلحاحاً»، وقد عبّر عن ذلك في أول مؤتمر صحفي عقده عقب مؤتمر كوبنهاغن في بون بألمانيا.

وقال في تصريحات نقلتها وكالة الأنباء الألمانية: إنه «من العدل أن نقول إن كوبنهاغن لم يثمر عن اتفاق شامل يحتاج إليه العالم، من أجل مواجهة التحديات الجماعية للمناخ».

وأضاف: «هذا ما يجعل المهمة أكثر إلحاحاً. وهو يعني أن الفرصة سانحة أمام الدول كي تبذل قصارى الجهود في تناول القضية بشكل أسرع من ذي قبل».

كما أشار دي بوير إلى النتائج الرئيسية لاجتماع كوبنهاغن. وقال إن تغير المناخ يحظى بأولوية قصوى للحكومة، وهو مستوى بالإمكان تسوية القضية من خلاله.

ورغم الانتقادات، دافع دي بوير عن نتائج اجتماعات كوبنهاغن بالقول: «الحكومات في حاجة إلى وقت كي تستوعب ما حدث. غير أن العقول المتزنة ترى هذه النتائج بالفعل خطوة أمامية نحو تحقيق نتائج أكبر».

وينتج العالم حالياً نحو 38 بليون طن من الغازات الملوثة للأجواء سنوياً، إلى جانب توقعات بإمكانية ارتفاع الغازات إلى 54 بليون طن بحلول العام 2020.

وتتعرض الدول الصناعية لضغوط لإجراء تخفيضات أكبر، في حين أن دولاً نامية مثل الصين والهند تتعرض لضغوط من أجل التحكم في الانبعاثات الضارة كجزء من الجهود الرامية للتوصل إلى اتفاق دولي.

الاتحاد الأوروبي تعهد بخفض 20 في المئة من الانبعاثات فقط، يمكن أن تزيد إلى 30 في المئة فقط إذا تعهدت الدول الأخرى بزيادة نسبتها.

الولايات المتحدة الأميركية، المسؤولة عن نصف الانبعاثات المضرة للبيئة، كانت شاركت «بفاعلية» في كوبنهاغن. ورئيسها باراك اوباما، الذي «خيب آمال الكثيرين» بعد قيادته للاتفاقية الباهتة، قال إن خيبة الأمل الناتجة من مؤتمر كوبنهاغن حول المناخ «مبررة»، لكنه أبدى رضاه عن مساهمته في الحؤول دون وقوع فشل كامل، وذلك في مقابلة مع قناة تلفزة أميركية.

وقال أوباما لشبكة **بي بي أس** العامة: «أعتقد أن من حق الناس أن يصابوا بخيبة أمل من نتيجة كوبنهاغن. والأمر الأساسي الذي قلته أنه بدل أن نشهد انهياراً كاملاً للمفاوضات في كوبنهاغن فإننا على الأقل صمدنا ولم نتراجع في شكل كبير». وانتهى مؤتمر المناخ الذي استمر أسبوعين في العاصمة الدنماركية باتفاق غير ملزم، ما أثار شكوك العديد من المراقبين في إمكان الحد من الاحتباس الحراري ضمن مستويات تُعد مقبولة.

**المكسيك: تحدّيات أكبر**

فشل كوبنهاغن أدى إلى ترحيل مهمته المركزية إلى المكسيك، وتتمثّل تلك المهمة في إقرار إتفاقية مُلزمة لجميع الدول لخفض مستوى التلوث إلى ما كانه قبل الثورة الصناعية مع حلول العام 2050.

وتعني هذه المهمة ضرورة العمل على خفض التلوث إلى المستويات المسجّلة في مطلع تسعينيات القرن الماضي قبل ذلك التاريخ. وتنسجم هذه المهمة مع الهدف الأساسي لمفاوضات المناخ المتمثّل في منع الارتفاع في حرارة الأرض لأكثر من درجتين خلال العقدين المقبلين.

على جدول المحادثات في المكسيك، أيضاً، وضع حدود زمنية للاتفاق؛ حيث إن أهم سبب لفشل محادثات كوبنهاغن يعود لعدم الاتفاق على مهلة زمنية. فالفترة الأولى من بروتوكول **كيوتو** الحالي الذي يلزم جميع الدول باستثناء الولايات المتحدة بخفض الانبعاثات تستمر حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2012 ولكن اتفاق كوبنهاغن خلا من التزام كهذا.

وفيما يقبع العالمان؛ النامي بشعوبه التي تخشى أن تغمرها مياه فائضة أو تقتلها قلة المياه، والمتحضر بشعوبه الواعية و«الضاغطة»، تتجه الأنظار إلى المكسيك على أمل أن تسهم محادثات المسؤولين المتأنقين في إنقاذ البشرية من خطر ما انفكّ يقترب.■

# التمويل الأسهل مع التسهيلات

برامج تمويل متعددة ومتكاملة

يمكنك الإطمئنان بالتعامل معنا بنظام المرابحة الإسلامية

## وتستمر تسهيلات التسهيلات وسهولة الإجراءات

بدون تحويل راتب!

بدون كفيل حكومي!

سرعة التنفيذ!

مرابحة إسلامية!


شركة التسهيلات التجارية الأردنية م.ع.م.
Jordan Trade Facilities Company PLC

نحن هنا لنساعدك!
www.jtf.com.jo | info@jtf.com.jo

الفرع الرئيسي 06/5671720 فرع المدينة الرياضية 06/5158816
فرع الوحدات 06/4735666 فرع الزرقاء 05/3984306
فرع إربد 02/7255959

# مطابخ العامر

Mecca Street - Amman - Jordan
P.O.Box: 3614 Amman 11821 Jordan
Tel : +962 6 585 7524
Fax : +962 6 585 7546
Email: samerabc@orange.jo

AL-AMER KITCHEN
Produced by Jordanian Hands

## مسرحية «الهية»:

# استدعاء الحدث التاريخي بقالب فني

احتشد جمهور كبير لحضور العرض التجريبي لمسرحية «الهيّة»، المقتبسة من رواية «وادي الصفصافة» للكاتب أحمد فرّاس الطراونة، وذلك قبل عرضها رسمياً في حفل اختتام فعاليات الكرك مدينة الثقافة الأردنية في 28 كانون الثاني/يناير 2010.

«الهيّة» هو الاسم الذي عُرفت به هبّة أهل الكرك ضد الحكم العثماني في العام 1910، ممثلاً بسامي باشا وجنوده الذين أعملوا في الكرك تدميراً وخراباً وقتلاً.

جاء العرض الذي أقيم على مسرح المركز الثقافي الملكي، 10 كانون الثاني/يناير، وفق صيغة إخراجية استثمرت تقنيات تنوعت بين الأداء الجسدي للممثلين، واللوحات الاستعراضية، والمشاهد السينمائية التي أسبغت عليه سمة الملحمية، وتفاعل معها الجمهور لكونها تمثل جزءاً من الذاكرة التاريخية للبلاد، وفي الوقت نفسه تتقاطع مع مآس تشهدها بقاع عربية أخرى، وبخاصة في فلسطين والعراق.

يشكل العرض بحسب مخرجه محمد الضمور، «بذرة لانطلاق مسرح ذي نكهة أردنية مميزة»، فجاء ملتصقاً بالبيئة المحلية، ناهلاً منها، ومعرّفاً الأجيال على حكاية شكّلت منعطفاً في تاريخ البلاد. لذا، يطمح الضمور أن يعمّم العرض عبر **داتا شو** ليدخل «أسوار المدارس»، بحيث يتعرف الجيل الناشئ على تاريخ بلاده الذي «أغفلته المناهج التعليمية» بحسب ما يرى.

تمثل «الهيّة»، بحسب معدّ النص المسرحي الكاتب حسين نشوان، جزءاً من مراكمة نضالية لمواجهة حالة الظلم التي عاشها أهل الكرك في ذلك الوقت، وتوقهم إلى التخلص من الحكم العثماني الذي فرضَ ضرائب أثقلت كواهلهم، ونهب خيرات أرضهم، وجنّد شبّانهم لخوض معارك لا تعنيهم.

ويذهب نشوان إلى الاعتقاد أن العرض يستمد أهميته من أن «هذه الثورة شكّلت مخاضاً لما جرى لاحقاً من حركات تحرُّر في المنطقة العربية».

لجأ الضمور في عرضه للهيّة التي نجحت في السيطرة على قلعة الكرك لمدة 10 أيام، ثم قُمعت بكل الوسائل، إلى فكرة الاختزال والتكثيف، حيث حملت كل إشارة في العرض وكل جملة وأغنية أحد المعاني، وأحالت إلى دلالة ما، بدءاً من عرض الظروف القاسية التي عاشها الناس، ثم قرار الثورة وأداء القسَم، ثم ما جرى بعد الثورة، وفي هذا الجزء كان لا بد من تدخل التقنية السينمائية وعرض مَشاهد تنقل المتفرج إلى المسرح الحقيقي للأحداث، كما يؤكد الضمور، حيث أنجز أربعة أفلام صورت مجزرة قرية عراق الكرك، ثم اقتحام القلعة من جانب الأهالي، ثم ما جرى بعد الثورة وقمعها، والإعدامات التي نُفذت بحق الثوار في الشام، ليُختتم العرض بمشهد سينمائي مُوح يصوّر سيفاً نُقشت عليه أسماء شهداء الهيّة، مع تنويه إلى أن هذه الأسماء هي ما ذكرته السجلات الرسمية، وأن هناك أسماء أخرى كثيرة لم تضمّها السجلات.

يرى الضمور أن المشهد الختامي ينطوي على قدْر من الأمل، مضيفاً أن «شهداء الهيّة ما زالت أسماؤهم محفورة في الذاكرة، ونحن ننعم بالحرية بسببهم».

خضعت الحوارات في العرض التجريبي للتعديل، بعد استماع فريق العمل إلى آراء مثقفين ومهتمين وأشخاص من الجمهور. وجرى تدارك أن المسرحية ركزت على حدث الهية دون التطرق لشخصيات مرّت في الكرك، وشكّلت حضورها المؤثر في محيطها.

أسهم في سرد العمل غنائياً الفنان يوسف كيوان، وأدى الأدوار فيه ممثلون من بينهم: عبد الكريم القواسمي، شفيقة الطل، جميل براهمة، وسام بريحي، حيدر كفوف، شايش النعيمي، رانيا فهد ونضال البتيري.■

قروض الشركات المتوسطة والصغيرة

# ننطلق بأعمالك حتى القمة

من حرصنا على دعم الشركات المتوسطة والصغيرة، قمنا بتقديم مجموعة خدمات متكاملة، وبرامج مصرفيّة لها من خلال ١١ مركزاً متخصصاً منتشرة في كافة أنحاء المملكة، تعمل على مساعدتكم في الحصول على:

- تمويل يناسب دخل المشروع واحتياجاته.
- خدمات تمويليّة متنوعة تناسب احتياجات الشركات المختلفة.
- خدمات استشارية كاملة ومستمرة.

٨٧ فرعاً في الأردن وفلسطين في خدمتك.

## تفوّق

بنك الاردن Bank of Jordan

www.bankofjordan.com
boj@bankofjordan.com.jo

## «ذاكرة مثقوبة» لـ ساندرا ماضي:

# الحياة مُلهمة السينما

في أحد مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية في عمّان، تتواصل لقاءات مجموعة من «المحاربين القدامى»، يتحدثون عن كل شيء، وعن اللاشيء، متحايلين على مرارة الواقع وسوداويته، باستعادة ذكريات يكاد يبتلعها النسيان.

مشهد متكرر مثل هذا، اختارت منه المخرجة ساندرا ماضي مادة لفيلمها التسجيلي «ذاكرة مثقوبة» الذي فاز بجائزة أفضل فيلم تسجيلي طويل، في مهرجان بيروت الدولي للأفلام الوثائقية **دوكيوديز**، وذلك بعد اختياره في المسابقة الرسمية للمهرجان في دورته التاسعة.

يسلّط الفيلم الضوء على ما آلت إليه أوضاع هؤلاء المقاتلين، الذين أصبح بعضهم يعاني من إعاقة دائمة، بعد تنفيذ عمليات عسكرية نجحت في إخراج منظمة التحرير إلى حيز الوجود، ونيل الاعتراف الدولي بها.

تتعدد الحكايا كما يعرضها الفيلم، لتشكل معاً لوحة فسيفسائية تعبّر عن ذاكرة مثخنة بالشتات. تيريز هلسة، مناضلة وقائدة عمليات، شاركت في خطف طائرة إلى مطار اللد. الآن، تغير إيقاع حياتها، وتحول عملها إلى تسيير شؤون المساعدات المتواضعة التي يقدمها المكتب. تبكي تيريز في الفيلم كأنما تلوم عجزها، الذي لا يد لها فيه، أمام تدافع المقاتلين القدامى للحصول على مبلغ رمزي يكفيهم جور إعاقتهم وتقدمهم في اليأس كما في العمر، في ظل «غياب دعم السلطة» لهم.

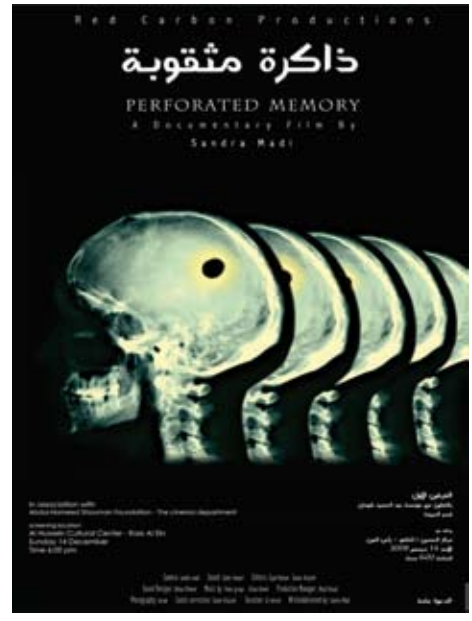


وبالتصبر، بكثير من الطرفة والسخرية السوداء، تلج كاميرا ماضي إلى حيث تكمن الهوامش والتفاصيل، وتنقل مواقف وحوارات تنبش في ذاكرة جمعية، تكوّنها ذاكرات فردية بدت «مثقوبة» بامتياز، عبر لغة سينما المراقبة التي تتحدث عنها ماضي لـ **السجل** بقولها: «هو أسلوب أميل له، وأجد أنّ كثيراً من مواقف الحياة هي مواقف سينمائية، لا تحتاج تدخلاً من المخرج، يكفي أن يقف ويتأمل ثمّ يختار، وسيجد أن الحياة غنية جداً، وأنّ المألوف فيها يمكن أن يتحوّل إلى شيء مدهش». تتابع ماضي حول ثيمة هذا الفيلم: «أردتُ منه إبراز ما آلت إليه الأوضاع في الراهن، بمقارنتها مع الماضي، وتبيان الانحدار الذي أصاب الحالة الفلسطينية ناخراً في جسدها، حيث غمامة تظلل الأفق، والأمل شبه مفقود».

الفيلم الذي عُرض في مهرجانات عربية وأوروبية، وفي ملتقى **العربية** للأفلام الوثائقية العام 2007، وفي مركز **جورج بومبيدو** في باريس 2009، وفي الأرجنتين وأستراليا، تُرجم لأكثر من لغة. وقد صوّرته ماضي وأنتجته بتمويل جزئي تلقّته إثر فوز السيناريو الخاص به بجائزة أفضل سيناريو في مسابقةٍ نظمتها قناة **العربية** .

ترى ماضي أن غياب التمويل «من أكبر التحديات التي تواجه صناعة الأفلام بالنسبة للمخرجين المستقلين العرب»، لذلك فإنها بحسب ما قالت لـ **السجل**، غالباً ما تبدأ بمبادرة ذاتية، وقد تقارب إنجاز الفيلم قبل أن تجد جهة تموّله أو تسهم في ذلك. وتتابع بإصرار: «سأواصل طريقي، ورغم ما يمنحه لي الفوز من إحساس بالرضا، إلا أنني سأسعى لتصل أفلامي أكبر عدد من الناس. هذا هو الرهان، وأتمنى أن أكسبه». ■

# ARKO®
## MEN

بلّش نهارك صح

مستحضرات الحلاقة الجديدة من اركو
من خبراء التجميل في تركيا

الوكلاء: شركة صابر خوري وأولاده (عمان – الأردن) تلفون: 4206234 – فاكس: 4206277

SKSC

## «شرق» تُطلق ألبومها «بين بين»:

# تنوُّع واختلاف وانسجام

توّجت فرقة «شرق» نجاحاتها التي حققتها عبر مشاركاتها في مهرجانات وأمسيات محلية وعربية، منذ تأسست العام 2006، بإطلاق ألبومها «بين بين».

يضم الألبوم أغنيات ومقاطع موسيقية تجمع بين آلات شرقية وغربية، مع مراعاة أن الآلات الشرقية هي الأساس، بما يُبرز طاقاتها ويؤكد دورها، بخاصة في ظل انتشار فرق موسيقية تحاكي الغرب في موسيقاها وإيقاعاتها الهجينة.

«هدفنا التجديد في الموسيقى الشرقية والإضافة إليها، وليس التحوير»، هذا ما يؤكده لـ **إسجل** الفنان والموسيقي عضو الفرقة طارق الجندي، موضحاً بلغة تشف عن إيمان بالموسيقى الشرقية وانتماء لها: «تمثلت رؤيتنا بكيفية الارتقاء بموسيقانا، واكتشاف جماليات آلاتها التي هي على درجة عالية من الرقيّ»، ويتابع: «كان التجديد عبر إعادة التوزيع الموسيقي، وتطوير الأغاني التراثية، والتأليف على قوالب موسيقية شرقية كلاسيكية».

الجمهور الذي احتشد لحضور حفل إطلاق الألبوم، الذي احتضنه مركز الحسين الثقافي، كان على موعد مع أغانٍ ومقطوعات تُظهر التمازج والانسجام في الأداء، إذ استهلت الفرقة حفلها بغناء رائعة محمود درويش «كمقابر الشهداء» من قصيدة «المناديل»، التي تَوحد فيها صوت الفنانة لارا عليان بوجد موسيقى عود الجندي، لينضم أعضاء الفرقة بعد ذلك مقدّمين مقطوعة «تانغو» التي جاءت ضمن إيقاع حركي سريع اعتمد آلات الفلوت والعود والكمان.

حلم «شرق» تجلّى عبر أغانٍ تراثية قُدمت بتوزيع موسيقي جديد، فكان أن اُستعاد الحضور رقةَ كلمات «ع الأوف مشعل»، وترنّم بـ«يامو يامو يا ست الحبايب يامو» لدريد لحّام، و«على طريق العتبات» التي قدمها الثنائي مهند عطا اللّه ولارا عليان بانسجام عالٍ تحقّقَ بين طبقات الصوتٍ والموسيقى.

ومن الغناء الصوفي، قدمت الفرقة تجربتين استندتا إلى أشعار الحلاج. وبتقابل روحاني بين عود الجندي ملحّن القصيدة وصوت عطا اللّه المؤثر، ومداخلة عبر الطار قدمها معن السيد بين مقاطع الأغنية، تجلّى الحضور في حالة وجدانية، محلّقين في عوالم غامرة بالروحانية.

ومن المقطوعات الموسيقية التي لحّنها الجندي قدمت الفرقة «سماعي حجاز كار كرد»، وجاءت وفق إيقاع متدرج بين السريع والبطيء، و«220 فولت» ذات الإيقاع البسيط، ومقطوعة «يسار»، ليُختتم الحفل بمقطوعة «بين بين» التي حمل الألبوم الذي أنتجته شركة إيقاع اسمَها، وفيها اتسم الإيقاع بالتنوع سرعةً وبطئاً، معتمداً ارتجالات على الآلتين الإيقاعيتين الكاخون والدغولا، إضافة إلى تمازج بين الارتجالات الصوتية والجمل اللحنية فيها.

التنوع والاختلاف ضمن فضاء من الانسجام، سواء بين الآلات أو أصوات الغناء، السمةُ الأبرز لما قدمه أعضاء الفرقة: طارق الجندي (عود)، يعرب اسميرات (كمان)، آلاء تكروري (فلوت)، خالد بلعاوي (تشيللو)، معن السيد (إيقاع)، ناصر سلامة (إيقاع)، لارا عليان (غناء)، مهند عطا للّه (غناء)، ويدير الفرقة رامي حداد، رئيس قسم الموسيقى في الجامعة الأردنية.

في حديثه لـ **إسجل** يؤكد الفنان عطا اللّه: «لسنا مجرد موسيقيين اجتمعوا وشكّلوا فرقة، نحن قبل ذلك أصدقاء داخل فضاء العمل وخارجه، حلمنا معاً، وحاولنا تحقيق الحلم»، ويتابع بنبرة طافحة بالفرح والشعور بالإنجاز: «هذا الألبوم بذرة زرعناها، وانتظرنا أن تشق التراب وتخرج للنور، نتمنى تجاوز العقبات وأن تصل موسيقانا للناس».

في ختام الحفل، صفّق الجمهور لأعضاء الفرقة الذين نقلوهم عبر أجواء راوحت بين الصخب والهدوء، والموسيقى والغناء، والسرعة والبطء. وهو ما يشير إلى تفاعل الحضور مع «بين وبين» ورؤيته، تلك الرؤية التي يوضحها الجندي بقوله: «اخترنا هذا الاسم عنواناً للألبوم، لأنه يجمع بين الموسيقى والغناء؛ الآلات الشرقية والغربية؛ القصائد الفصحى واللهجات المحكية؛ الإيقاع السريع والبطيء». ■

# Inspired by life Designed for Living

An ALNO kitchen is a place where you can enjoy life in your own way.

That's because we have a passion for quality, every detail of our kitchens functions perfectly, and we have an extensive range to choose from.

For your free 178 page brochure visit www.alno.de

ALNO
...the world of kitchens

مطابخ الطباع
TABBAA KITCHENS

For more information call: 06 5519842 Email: info@tabbaakitchens.com www.tabbaakitchens.com

تصوير: برايان سكانل

## «من شهرزاد إلى كارمن»

# تجوال في أعمال موسيقية خالدة

استهل حفل «من شهرزاد إلى كارمن» الذي نظمه المعهد الوطني للموسيقى بالتعاون مع أمانة عمان، بأوبرا «سرقة العصفور»، الميلودراما الرائعة للموسيقار الإيطالي جواكينو روسيني التي ألّفها العام 1817، ومعها استعادت آلات العازفين أحلام بطلة الأوبرا «نينيتا» التي توضع في بؤرة الاختيار بين حبيبها العائد تواً من ساحة الحرب، ووالدها الملاحَق من الجيش. وفي ظل الدوامة التي تعيشها، تُتَّهم بالسرقة ويُحكم عليها بالإعدام، غير أنها تنجو في اللحظة الأخيرة.

«تجلّى» الجمهور الغفير الذي ملأ مدرج الحسين الثقافي في 20 كانون الثاني/يناير 2010 مع الأوبرا، وصفّق لمؤدييها بحماسة، ليتواصل الحفل المشترك لأوركسترا عمان السيمفوني بقيادة المايسترو محمد عثمان صدّيق، وأوركسترا القاهرة بقيادة المايسترو مارتشيللو موتاديللي، بمتابعة كارمن السيمفونية رقم 2، وفيها قدم العازفون ألحاناً مقتطفة من أوبرا كارمن للفرنسي جورج بيزيه (1875)، وهي الأوبرا التي اشتُهرت بأنها أكثر أوبرا شعبية في تاريخ الموسيقى حتى الآن، وقد تميزت بإيقاعها المتناغم وبلحنها الحيوي، وتحكي قصة الفتاة الغجرية التي ارتبط اسم الأوبرا بها، والتي كانت متعالية وذات مزاج متقلب، لا تكترث بمن يحبها، لكنها تسعى لإيقاع الرجال بحبائل جمالها.

تتنقل القصة بين الحب والرومانسية إلى النهاية الدرامية مع مشهد موت كارمن الحسناء الغجرية، ليُبرز تصاعد الموسيقى واندفاعها ثم خفوتها، الشجنَ والحب والكراهية والغيرة والانتقام والاستحواذ والرغبة والجنون، مغلّفة بعنصرَي الواقعية والغرابة.

واختُتم الحفل بالمتتالية السيمفونية «شهرزاد» للروسي نيكولاي رمسكي – كورساكوف، التي ترتكز على كتاب **ألف ليلة وليلة** .

الحفل الذي امتد لساعتين من الزمن، أشّر على التناغم بين أوركسترا عمان وأوركسترا القاهرة، وأكد الأهمية التي ينطوي عليها تلاقي العازفين لتقديم أعمال موسيقية خالدة، ضمن رؤية جديدة وأداء موسيقي عالي الإحساس.

التمازج بين أوركسترا عمان وأوركسترا القاهرة، شكّلَ تجربة فريدة للطرفين، وفرصة لتبادل الخبرات وتناول الأعمال الموسيقية الخالدة وتقديمها للجمهور، وهو ما أشار له صدّيق خلال المؤتمر الصحفي الذي عُقد قبيل الحفل، مبيناً أن هذه الأمسية هي «نتاج تعاون طويل مع أوركسترا القاهرة السيمفوني ومديرتها إيناس عبد الدايم».

لفتت عبد الدايم إلى المستوى الفني الذي وصلت إليه أوركسترا عمان السيمفوني عبر تقديمها مختارات موسيقية عالمية. فيما أكد موتاديللي أن

صيانه مجانية لجميع الإكسسوارات
التي تم تركيبها من فهر أو أي شركة
أخرى بإستثناء القطع التي بحاجة
إلى تبديل

إحذروا التقليد

حامل هذا الاعلان
يحصل على
خصم اضافي

فهر
للـــوازم السيـــارات

تشكيلة واسعة
من الدعاميات والمرشات
للبكبات والجيبات
4x4 نوع CARRYBOY

الأسعار للدعامات تبدأ
من ١٢٥ دينار
وأسعـار المرشـات تبدأ
من ٩٥ دينـار

دعامـــة
Grand Cherokee

دعامـــة
GMC Envoy

دعامـــة
Traiblazer

فهر التجارية إحدى شركات عبد الفتاح الفاعوري * زبائننا الكرام خدمة التركيب تصلكم أينما كنتم *

فرع الإدارة و وادي صقرة : شارع وادي صقره بجانب حلويات السهل الأخضر - عماره الرواشدة (٣٧)
هاتف: 5545567 - فاكس: 5545576

فرع المقابلين: شارع الإذاعة والتلفزيون - مقابل مركز الجملة بجانب شركة إسوزو
هاتف: 4381466 - فاكس: 4382565

الوكلاء الوحيدون بالمملكة لمنتجات
CARRYBOY
عند زيارتك لنا تأكد بأنك في فهر
e-mail:info@feherauto.com

## «شتاء، بحر وأشياء أخرى»:

# التجريد بإيقاع شعري

يحيل عنوان معرض التشكيلي إياد كنعان، المقام في غاليري رؤى للفنون، «شتاء، بحر وأشياء أخرى»، إلى مفردات تستوحي دلالة الماء، وتستلهم تشكيلاته في الطبيعة.

المعرض الذي افتُتح في 19 كانون الثاني/يناير 2010، يتوّج تجربة كنعان واشتغاله على إشكاليات العمل الفني ثنائي الأبعاد وثلاثي الأبعاد، وفق أساليب تجمع بين الحداثة وما بعد الحداثة التشكيلية.

يستلهم الفنان المنظرَ الطبيعي التجريدي، ويُبرز أبعاده عبر لغة لونية جديدة، باستعمال الألوان المعدنية البرّاقة «الميتاليك»، التي تتألق عبر سطوح غير مألوفة تشكيلياً، من مثل الزجاج البلاستيكي، وهو ما منح اللوحات دفقاً وثراء بصرياً.

إلى ذلك، قدم كنعان لوحات نفذها بتقنية الكولاج، حيث تتداخل عناصر دالّة، من مثل «التفاحة» التي ترمز في دلالتها القريبة لـ«الخطيئة»، وفي دلالتها البعيدة إلى جوهر الوجود الإنساني وحقيقته. كذلك استخدام مفردة «الحذاء» التي تحولت مؤخراً إلى رمز لرفض الاحتلال ومعادل موضوعي للكرامة العربية، وهي الفكرة التي تغلغلت في ثنايا السطح، وفيها يؤكد الفنان مبدأ الالتزام في الفن، لكنه التزام تتحرر فيه اللوحة من أن تكون مباشرة في مضامينها أو في تقنياتها.

تنطوي اللوحات على لمسة شاعرية من حيث عناوينها، أو عبر ما تتضمنه من دلالات تعبيرية داخل فضائها. وفي كلمته التي رافقت افتتاح المعرض، أكد الناقد والفنان اللبناني فيصل سلطان، أن لوحات كنعان «تبوح بإيقاعات الداخل الشعري للتكاوين التجريدية، حيث تتداخل السطوح اللونية المبسّطة مع أنفاسٍ اللمسات المتعاقبة، كخطوطٍ لزمن عابر»، مضيفاً أن التداخل في الألوانِ والمواد «يولّد في تكاوين اللوحات بصمة الداخل والخارج معاً، أي بصمة الإيحاء والتذكّر، بصمة إيهامات الرؤى اللونية الداخلية، ودلالات الرؤية الخارجية لإشارات المنظر وعلاماته وآثاره».

كما تتجلى شعرية اللوحة في الاعتماد على الألوان الفاتحة، مثل الأصفر والأحمر والأزرق البارد، إضافة إلى الألوان المبهجة، التي أبرزتها ضرباتُ فرشاة تبدو عفوية التكوين في ظاهرها، غير أنها تشكل ملمحاً عاماً يستلهم شكل القطرة، وانسياب جداول الماء، ولون الزهرة الربيعية، والأشجار الباسقة، والسماء ذات الأفق الممتد.

هي حالة تشكيلية صاغتها ريشة كنعان المولود العام 1972، والذي يعدّ لنيل درجة الماجستير العملي في الفنون التشكيلية في الجامعة اللبنانية التي نال فيها دبلوم الدراسات العليا في الرسم والتصوير. وللفنان مشاركات في معارض محلية وعربية وعالمية، في لبنان، تونس، مصر، إيران وبنغلادش.

يُذكر أن هذا المعرض هو الثاني لكنعان بعد معرضه الذي افتُتح في عمّان العام 2005، بعنوان «المدينة نهر»، وجرى خلاله توقيع مجموعة شعرية للفنان حملت العنوان نفسه. ■

# 50 years of Italian design

Since 1959 we've been designing and creating living areas able to express beauty and harmony with a high added value: comfort designed & made in Italy. At our Centro Stile we never stop searching for evolving ideas that are bound to turn a room into your ideal and personal space. Come and uncover the new collection we are now presenting at our Natuzzi Gallery.

elite
Where Quality & Price Meet!

231, Mecca Street
Tel: 06 586 555 7

NATUZZI
It's how you live

### لم يغب عنها الاستثمار السياسي والأمني

# الولائم: من الكرَم والتكافل الاجتماعي إلى التفاخر والنميمة

**كانت شجرات الصنوبر المحيطة بمزرعة عبد الله العتوم تصدّ ريح الليل، وهي تحرس وليمة حضرها رئيس الوزراء الأسبق معروف البخيت الذي كان حينها منسقاً للمفاوضات الأردنيـة الإسرائيلية. وعند المغادرة وانفضاض الجمع، هَمَّ صحفي كان الجميع يداعبونه بإطلاق لقب «المخبر» عليه، ليقتعد الكرسي الخلفي لسيارة المرسيدس التي يقودها البخيت يجاوره أكاديميّ كان مدعواً على العشاء. عندها فتح العتوم الباب الخلفي للسيارة، وطلب من «المخبر الصحفي» النزول، لأنه لن يستفيد شيئاً، ولن يتمكن من كتابة سطر في تقريره، فـ«الهرجة طول الطريق» بحسب العتوم، ستكون «بالإنجليزي».**

عمر كلاب

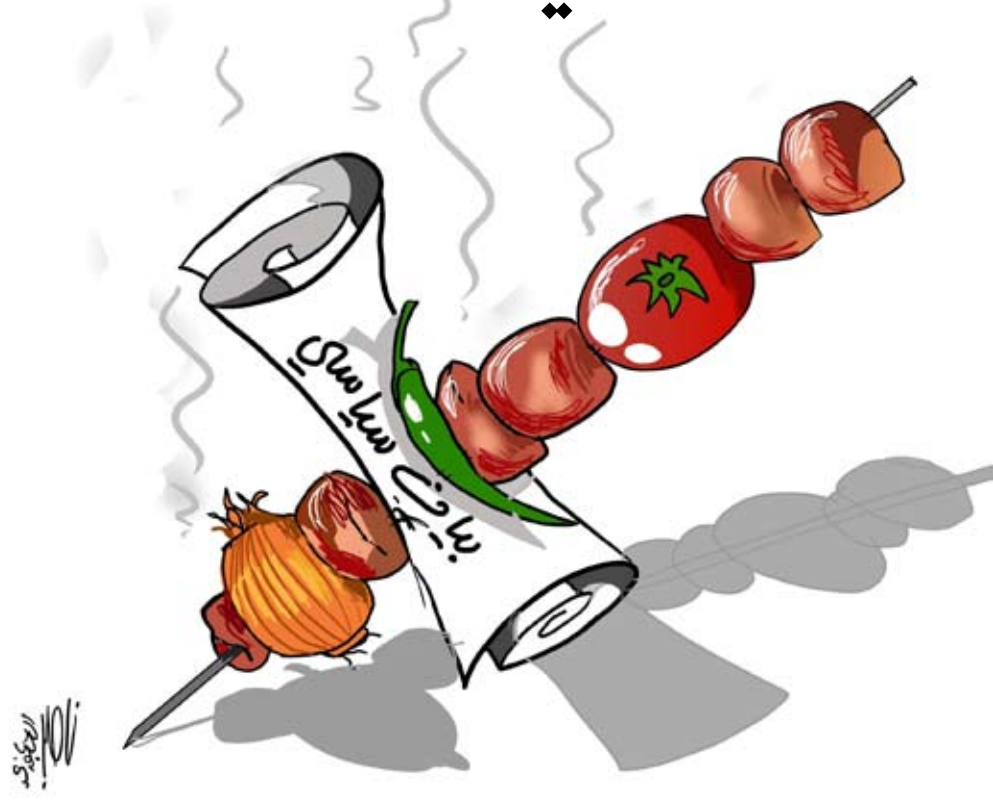


هذه الواقعة الطريفة تصلح مفتاحاً للحديث حول الولائم، التي بدأت في البلاد خاليةً من الشوائب المصلحية، لكنها أصبحت بمرور الزمن مؤسسة تُبعَث من خلالها وتُستقبل الأخبار والرسائل من النخبة إلى الدولة وبالعكس، أو مصدراً لا ينضب للحكايا والقصص القابلة للنقل والتحليل كما يرى عمدة عمان الأسبق والنائب عن دائرة عمان الثالثة قبل حل مجلس النواب الأخير، ممدوح العبادي.

فما إن تقع يداك على مادة صحفية تنطوي في جوانب منها على أسـرار وخبايا، أو تتابع تسلسل أحـداث قضية مهمة يتداولها الجميع، أو تستمع إلى تحليل ساخن غنيّ بالتكهنات، ستصطدم بعد خطوتين على أبعد تقدير، بحقيقة أن «المنسف» كان حاضراً، فالأردنيون يتحدثون بأريحية أقرب إلى البوح على الولائم، إن لم تكن الولائم متنفسهم الوحيد بعد غياب الأطر السياسية والمؤسسات الحزبية، وتركِها المجال رحباً لغرف السفرة وصالونات النميمة وخيام الأفراح والعزاءات، ليفضفض الناس ما في جعبتهم من حكايا وأسرار كما يقول رئيس الوزراء الأسبق علي أبو الراغب.

الصدفة ليست وحدها المسؤولة عن الرواج القوي والمؤثر لمفهوم «المطبخ والطبيخ» في البلاد، الـذي صنع مؤسسة متينة القوام اسمها مؤسسة «الولائم الأردنـيـة»، على حد تعبير مسؤول رفيع شغل منصب رئيس الدائرة الإعلامية في الديوان الملكي، «بعد أن أثبتت الولائم نجاعتها في إيصال العديد من المتسلقين إلى مواقع مهمة»، حسب قوله، والأهم نجاحها في إزالة خصومات أو رواسب في العلاقات، مثلما فعلت وليمة أحمد سلامة لرئيس الوزراء الأسبق عبد الرؤوف الروابدة، التي أنهت حقبة طويلة من الاختلاف بعد الموضوع الذي نشره سلامة بعنوان «عبد الـرؤوف والنهي عن المعروف»، وكذلك وليمة خليل عطية التي جمعت محمد الذهبي مع محمد دحلان.

وإذا كان المعجم الوسيط قد عرّف الوليمة بأنها كل طعام صُنع لعرس وغـيـره، وجـاءت «أولَمَ» بمعنى عمل وليمة واجتمع خَلقه وعَقله، واجتماع الخَلق والعَقل يفتح المجال لإخضاع الوليمة وفقاً للعبادي، لحسابات اجتماعية نبيلة ومطالب صغيرة لا يمكن أن تُحَلّ إلا من خلال **كونفرنس** اجتماعي تحققه الوليمة الأردنية بامتياز. ويستذكر العبادي أنه استجاب لمطالب كثيرة على موائد دُعي إليها، مثل تعيين عامل أو موظف، أو تعبيد شوارع. ومؤخراً، انتهز عمال ميامومة في وزارة الزراعة، فرصة مشاركة وزير التربية والتعليم إبراهيم بدران في وليمة دعي إليها في مأدبا، وحمّلوه رسالة لرئيس الوزراء سمير الرفاعي تتضمن مطالبهم.

الولائم كما يقول أبـو الراغب عُرفت منذ قيام المملكة، وكانت «لمن يمر في الطريق»، أو «وليمة المساكين» كما يصفها وزير التنمية

السياسية الأسبق ونقيب الأطباء الأسبق محمد العوران، وذلك قبل أن تصبح شكلاً من أشكال الوجاهة والبروز الاجتماعي، فهي جزء من تحديد تراتبية الأعيان في المناطق، و«صارت قيمة الرجل تُقاس بمن حضر وليمته من ذوات، وما خرج فيها من مناسف»، كما يقول أكاديمي يعكف على إصدار كتاب عن «سيكولوجيا الولائم».

تأكيداً لما قاله أبو الراغب عن فلسفة «مارق الطريق» في الوليمة، فإن الأكاديمي يذكر عدداً من أصحاب الولائم الدائمة، مثل محمد بن منيزل بالكرك، وصالح أبو جابر في اليادودة الذي كان يلعن الجائع الذي لا يدخل مضافته، وقصر جاسر في بيت لحم.

**إثبات الحضور و«التشكّرات»**

حديث المسؤول الإعلامي يتقاطع مع عبرة إستراتيجية للعين طاهر حكمت الذي يقول إن روافع القيمة الاجتماعية والوصول إلى المنصب، تتطلب المعرفة إما بثقافة المطبخ، أو بثقافة «التخت»، أي: ماذا تولم ولمن، ومن تصاهر وتناسب.

**الأردنيون يتحدثون بأريحية أقرب إلى البوح على الولائم، إن لم تكن الولائم متنفسهم الوحيد بعد غياب الأطر السياسية والمؤسسات الحزبية**

براءة البدايات التي صاحبت الوليمة بحكم تكاتف الأردن مع الجزيرة العربية والصحراء، أنتجت الكرم كحاجة موضوعية كما يقول وجيه عرب التعامرة الشيخ محمود الخلايلة، فمن يقطع الصحراء ويتنقل فيها لا يستغني عن الجار والكرم، لأن «من تستضيفه الآن قد تحتاجه غداً»، لذا «وجب تقديم السبت حتى تلقى الأحد». فالكرم حالة تبادلية حسب الخلايلة، قبل أن يتحول إلى سلوك وغاية مع ظهور الحواضر والمدن. وتَرِدُ هنا قصة أوردها غالب باشا الموازرة، ووقعت أحداثها في ماعين، تكشف أن الكرم كان لأجل الكرم. فقد استظل في مدخل بيت مع صحبته في المدرسة من أمطار الشتاء، فجاء صاحب المنزل وهو من عائلة الجمعاني، ونهرهم طالباً منهم دخول «المضافة»، ثم استدعى اللّحام وأعدّ لهم غداء دسماً، وهم بعدُ أطفال.

يستذكر الخلايلة أن ولائم القرى كانت تقام في الأفراح والأتراح بشكل رئيسي، أما الولائم الاجتماعية التي تعكس الهيبة والحضور، فكانت لقائد المخفر ومدير المدرسة وشيخ الجامع، على عكس ما كان يحدث في القصبات التي عادةً ما يكون الضيف الرئيسي فيها المحافظ أو المتصرف أو قائد الشرطة، والوجهاء والأعيان والنواب والوزراء وكبار موظفي المحافظة. ويتحدث العوران عن ولائم كانت تُقام للأطباء، بخاصة بعد إجراء عملية جراحية ناجحة لـ«وجيه مناطقي».

وقد دخلت المصلحة إلى عالم الولائم بعد إثبات الوجاهة والحضور المناطقي، في إطار الامتنان (التشكّرات) لمسؤول قام بتعيين أحد الأبناء أو الأقارب، أو أنجز فتح طريق أو معاملة، كما يقول العتوم، ناهيك عن الولائم التي تُعَدّ للمقاومين والمقاتلين خلال مرحلة «الجهاد المقدس».

**أكاديمي: صارت قيمة الرجل تُقاس بمن حضر وليمته من ذوات، وما خرج فيها من مناسف**

**بداية الانقلاب**

الطهر المشفوع بالمصلحة والوجاهة ظلاّ يسيطران على مشهد الولائم إلى نهاية سبعينيات القرن الماضي، ليحدث الانقلاب المناخي في الحياة الاجتماعية، ويبرز الجانب السياسي للولائم، بعد شفاء الأردن من جراح أحداث السبعين واسترداد الأحزاب نشاطها العام بداية الثمانينيات. إذ نشط وجهاء المحافظات في هذا الإطار، ودخلت الوليمة إلى معترك العمل العام، وأصبحت بديلاً عن المؤتمرات الحزبية، بخاصة لأنصار التيارَين القومي والإسلامي، وتحولت إلى ساحة لرشق الحكومات وانتقادها، وأقيم بعضها في إطار النكاية السياسية الخالصة، تحديداً في مرحلة تقلب أنصار المدرسة الزيدية والمضرية على الدوار الرابع كما يقول رئيس وزراء أسبق عمل مع مضر بدران، ويكشف باشا «عتيق» أنّ أحداث جامعة اليرموك العام 1986 كانت جزءاً من هذه النكاية، وأنها حيكت على وليمة في عروس الشمال.

أما الحزبيون، فقد اقتصرت ولائمهم في مواسم أعياد الميلاد ورأس السنة، لغايات يسارية وعلمانية، أو لإظهار امتنانهم لقيادات الأحزاب اليسارية والقومية التي غلب عليها طابع المسيحية.

الإضافة الثانية التي نقلت الوليمة إلى سياق آخر، كانت دخول الصحفيين على خط الولائم، مع بزوغ نجم «المَزارع» التي استهلّه عميد الصحافة الأردنية محمود الكايد بمزرعته التي باتت تحمل لاحقاً اسم «الكايدية»، واحتضنت رجالات دولة ونقابيين وحزبيين، من أمثال علي أبو الراغب وفارس النابلسي والمرحوم إبراهيم بكر، إلى جانب صحفيين من أمثال أحمد سلامة، عبداللّه العتوم، عبدالوهاب زغيلات، بدر عبدالحق، فخري قعوار.

هنا، يربط العتوم بين هذا التغير ودخول الأجهزة الأمنية على خط «الولائم» بوصفها «مصدراً إخبارياً مميزاً»، حيث بادر صحفيون إلى تقديم معلومات طازجة لأجهزة أمن كانت بدورها تبادل هذه المعلومات بأخبار أو بدعم لوجستي للصحفي كما يؤكد «الخال»، وهو اللقب الذي يحب الصحفيون وصف العتوم به، وثمة دعابة يطلقها العتوم تختصر المسافة، فقد كان الخال يدعو الناس إلى مزرعته مؤكداً لهم: «ولا يهمكو.. التقرير عليّ» .

لكن المسؤول الإعلامي السابق في الديوان الملكي، يخالف العتوم، ويؤكد أن الصحفيين «هم من بادروا إلى نسج العلاقة، وتبرعوا بتقديم معلومات للأجهزة الأمنية، لتحسين العلاقة مع تلك الأجهزة». ويُثري الصحفي محمد الخطايبة هذه الفكرة بقوله إن الصحفي استلهم من فلسفة «تغيير المنكر» الإسلامية، فلسفة إيصال المعلومة إلى الأجهزة الأمنية، انطلاقاً من أن من جلس في وليمة فعليه أن ينقلها إما بيده (كتابة تقرير وإرساله للضابط المسؤول)، وإما بلسانه (عن طريق الهاتف)، أو بقلبه، وذلك بأن «يكمي» الصحفي على المعلومة إلى أن يقابل ضابطه ويضعه بالصورة.

**1989: تكريس الانقلاب**

وإذا كان العام 1989 قد ألقى بظلاله وتحولاته على المشهد السياسي، فإن تأثيره لم يكن قليلاً على الحالة الاجتماعية هي الأخرى،

وتحديداً على «مؤسسة الولائم» التي بدأت تتكرس وتتمنهج، بخاصة بعد أن رسّخ الميثاق «فكرة الحديث بصوت عالٍ»، كما يقول العتوم، فقد بات الناس ينظرون بالعينين معاً للأمور، بعد أن كانت عين واحدة تعمل، فجاءت الانتخابات العامة لتمنح أصحاب الولائم صوتاً عالياً في النقد، وجذب جمهور الناخبين.

في هذا السياق، يؤكد المصدر الأكاديمي ترسُّخ مؤسسة الولائم وتكريسها وتقدّمها في الأطر الديمقراطية، فـ«خيمة المرشح يعتريها عزوف الجمهور إذا ما خلت من المناسف والحلويات». ويتحدث عن أعراض جانبية نَمَت على حواف هذه الظاهرة، منها «تحسُّن ذائقة الناس، وتقدُّمها»، مما فرض أن يكون «الحلو» الذي عادةً ما يكون طبق الكنافة النابلسي، من «حبيبة» وسط البلد، ولاحقاً صار «عرفات» هو الأكثر حضوراً. وأنتجت الذاكرة الشعبية أو أعادت إنتاج عشرات الأقوال المأثورة، للربط بين الديمقراطية والوليمة، مثل: «أكلتم خيري وانتخبتم غيري».

وسطع نجم مجموعة سياسية جديدة أطلق عليها العتوم اسم «مجموعة الأمير زيد بن شاكر» (الشريف زيد آنذاك). وكانت خيم المرشحين وموائدها الرافعة الأساس لهذه المجموعة قبل إعادة إنتاج أعضائها كنوّاب مزمنين ووزراء ورؤساء وزارات، رغم عدم تورط بعضهم في هذه المؤسسة، وتحديداً عبد الكريم الكباريتي رئيس الوزراء الأسبق، وبنسبة أقل علي أبو الراغب، الذي ينفي تورطه في مؤسسة الولائم، لا إبان تسلمه المناصب ولا بعدها، على عكس العبادي الذي يؤكد أنه كان يدعى على الغذاء مرتين، والعشاء أكثر من ذلك بكثير إبان عمله عمدةً لعمان وتسلمه حقيبة الصحة.

**يبرز الجانب السياسي للولائم، بعد شفاء الأردن من جراح أحداث السبعين واسترداد الأحزاب نشاطها العام بداية الثمانينيات**

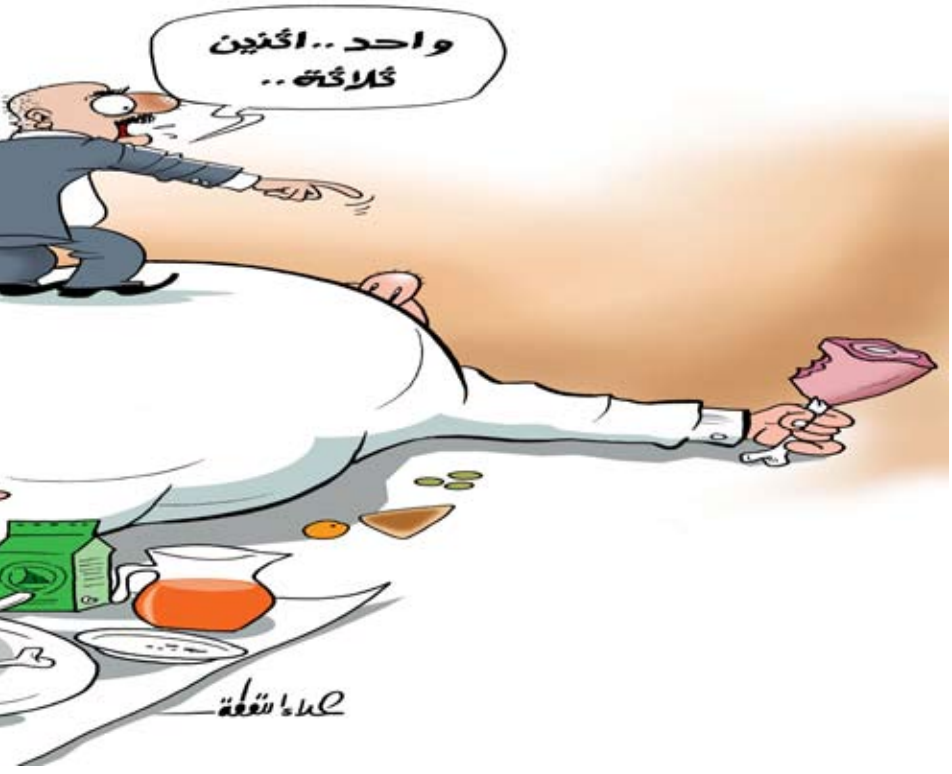


هنا، يعود العتوم إلى الحديث عن نموّ دور المَزارع والصحافة، وظهور أبرز المَزارع وأكثرها تأثيراً على الإطلاق، وهي مزرعة الحاج محمود سعيد، رحمه اللّه، في لواء «عين الباشا». ويعترف العتوم: «مزرعة الحاج عرّفتني على الأردن.. زعماء سياسيين، وسفراء دول عظمى، وقادة عسكر، ومدراء أجهزة»، وذلك قبل أن يدخل العتوم نفسه على خط «المَزارع»، وتصبح مزرعته في «سوف» بجرش مكاناً للقاء الساسة وكتّاب التقارير «الطازجة»، أو ما يدعوه العتوم مداعباً: «تغطية الجلسة أمنياً». «تغطية» الجلسة شرط لاستمرار نجاح «المزرعة» وبقائها، بحسب العتوم، الذي يذكر أنه «حدث في إحدى المرات خللٌ بعدم تغطية وليمة»، فهدده مدير المخابرات آنذاك بأنه سيقوم بـ«شمع المزرعة بالشمع الأحمر». ويسترسل العتوم مؤكداً أن «الجميع شاركوا في تغطية الولائم: حزبيون، نقابيون، موظفون كبار وصحفيون»، مبرراً ذلك بأن «طريق الدائرة أيسر الطرق وأقصرها لإيصال الرسائل أو المعلومات لكشف فساد أو تسيُّب، فالوصول إلى رئيس الوزراء صعب، والوزراء دائماً مشغولون» على حد تعبيره.

وهو يدلّل على صحة ما ذهب إليه من سرعة وصول المعلومة، بحادثةٍ في منزل شهبندر للتجار أقامها على شرف السفير الأميركي الذي تفاجأ بعتاب قاس صبيحة اليوم التالي للوليمة على عبارة قالها ليلاً.

صحفي دائم الحضور للولائم، طلب عدم نشر اسمه، يرى أن دور الصحافة تعاظم في تلك الفترة، وبات حضور الصحفي ضرورياً، «إما لإيصال النميمة أو المعلومة ونشرها، أو لإثبات فعاليته ومقدرته كصحفي مطّلع». ويقول صحفي وناشر ومستشار سابق في الديوان الملكي: «لقد استكملت تأهيلي كصحفي في مزرعة محمود الكايد، وشبّكتُ مع الدائرة بَدْري»، بل إن الولائم كانت تتحول أخبارها إلى إعلانات بآلاف الدنانير واشتراكات كذلك، جراء استثمار معلومة وردت على لسان أحد المدعوين بزلة لسان أو بوعي، وتحديداً مع تعاظم دور الصحف الأسبوعية و«تنمُّرها» على المسؤول «المهزوز»، بل إن ناشري الأسبوعيات رفعوا من منسوب الدعوات واستثمروا في المزارع بعد استثمارهم في الصحف الأسبوعية. وينقل المسؤول الإعلامي السابق في الديوان، عن عامل وافد يشغل وظيفة حارس مزرعة في دبين، أن المنطقة خلت من الزوار بعد مغادرة الصحفي صاحب المزرعة للعمال في دولة شقيقة، تعبيراً عن كثافة الدعوات سابقاً.

وتختزن الذاكرة كثيراً من الأخبار والنقاشات التي كانت تشهدها الولائم، لتنتشر في صبيحة اليوم التالي في أرجاء البلاد كالنار في الهشيم. وتحفل سجلات المحاكم بقضايا رفعها مسؤولون على صحف جراء نشرها «نميمة عابرة للحدود»، في جلسة عشاء، ليس آخرها دعوة مرفوعة من وزير خارجية على صحيفة توقفت عن الصدور، ودعاوٍ أخرى على صحيفة قائمة، كانت الولائم مصدراً لعدد من موضوعاتها وأخبارها.

نهاية القرن الفائت، تعزز دور مؤسسة الولائم وشخوصها الذين تبادلوا الأدوار طوال عقدين من الزمن، فهم ضيوف دائمون إبان تسلم أحدهم المنصب، لكنهم سرعان ما يفقدون بريقهم حال تخلّيهم غير الطوعي عن المنصب، ليتحولوا إلى «معزبين» لاستعادة البريق الرسمي أو لتكريس الحضور، وبخاصة إذا ما رغب أحدهم في التحول إلى ساحة المعركة البرلمانية، حيث سرعان ما تُنصب الخيام لدعوة زملاء الوظيفة وجماعة

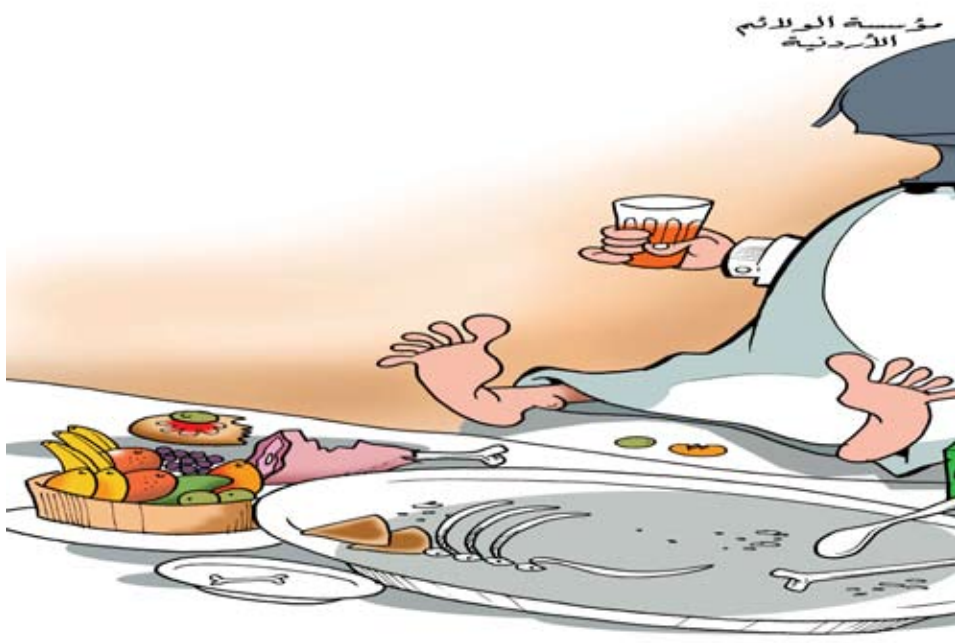


التأثير القوي في المنطقة الانتخابية.

ويؤكد مختار في حي الطفايلة أنهم في العادة لا يرون المسؤول المناطقي وهو في منصبه، لكنه سرعان ما يجمعهم مع مسؤولين سابقين ولاحقين بعد خروجه، وهذا ما ينفيه عن نفسه محمد العوران الذي يقول: «لا أؤمن بمؤسسة الطبيخ، ولن أخضع لشروطها، ولن أكون نمّاماً، ولن أشارك في ولائم النميمة وصالوناتها».

رحلَ القرن العشرون، إلا أن ثقافته لم ترحل، بل تكرست كما يقول أبو الراغب، ولكن بـ«مواصفات جديدة» بحسب تعبير العتوم الذي يرى أن الدولة «اعترفت بهذه المؤسسة رسمياً».

**الأحزاب الحديثة لجأت إلى النهج نفسه، فقد تم إشهار حزب التيار الوطني على وليمة ضخمة في البحر الميت**

**القرن الجديد.. اعتراف الدولة**

شهد القرن الجديد اعترافاً مباشراً من الدولة ورجالاتها بهذه المؤسسة وثقافتها، وبدأت الدولة بسلوك الـدرب نفسه. يقول العتوم إن مآدب رمضان التي يقيمها الديوان الملكي جزء من هذه الثقافة، بدليل «التململ الناتج عن غيابها» رغم التعويض بولائم المحافظات وولائم أفراح زواج الأمراء وعيد الاستقلال، كما أن الأحزاب الحديثة لجأت إلى النهج نفسه، فقد تم إشهار حزب التيار الوطني على وليمة ضخمة في البحر الميت، وباتت الوليمة دليلَ قوة ونفوذ، كما أوضح ذلك بجلاء حفلُ زواج نجل قائد الجيش مؤخراً جنوب البلاد.

وتعززت قوة الولائم بعد أن تم الاعتراف بها اقتصادياً من خلال مؤسسات تعنى بـ«الطبيخ»، وتتولى «الوليمة» بكامل تفاصيلها، حتى توفير خزانات غسيل الأيدي، منها «مؤسسة الريالات» في السلط، و«المومني» في الشمال.

التفاخر الاجتماعي بالولائم اتخذ منحى متطرفاً نسبياً في القوة، إلى الحد الـذي دفع بصاحب وليمة إلى القول: «لقد أخرجت آخرُ وليمة أقمتُها رئيسَ وزراء». وهنا يتدخل العتوم ليقول: «لقد أنتجت مزرعتي أربعة رؤساء للوزراء». وهذا التطرف بالنجاح ولّدَ ثقافة «الأرضية»، التي تعني أن يقدّم صاحب المزرعة المكان، في حين يتولى الإنفاق شخصٌ آخر. ويتحدث نجل الحاج محمود سعيد رحمه اللّه عن هذه الثقافة بقوله: «لم أكن أعرف مَن هو الداعي في معظم ولائم والدي»، ويكشف العتوم أن «الأرضية» مصطلح أنتجه الحاج محمود سعيد، ويضيف: «كنت أحد أتباعه في ذلك». ويحلل أكاديمي هذه الظاهرة بقوله إن سببها «الدخول على خط المزارع من أبناء الطبقة الوسطى الذين لا يملكون تكلفة إقامة الولائم دائماً، ودخول الصحفيين أيضاً»، حيث باتت الوليمة فرصة لتقديم شخصية غير معروفة لمجموعة من السياسيين والإعلاميين تمهيداً لـ«تلميعه»، وأحيانا يلجأ صاحب المال مباشرة إلى الدعوات عبر إعلامي أو سياسي متقاعد.

**الديجتال والماسونية**

ولأن الوليمة ذات صبغة اجتماعية، فقد دخلت في الصراعات بين الحرس القديم وبين تيار الديجتال أو الجيل الجديد من السياسيين. ويلاحَظ أن تيار الديجتال لم يتورط في الدعوة إلى «العزايم»، رغم أنه كان يشارك في الحضور كما يقول العتوم، بينما يرى أبو الراغب أن «تيار الديجتال لا جذر لهم، ولا يعرفهم أحد، وهذا هو سر غيابهم عن الولائم»، مؤكداً أن هذا التيار لا يمتلك الحضور السياسي والاجتماعي، فلجأ إلى المطاعم ودعوة بعضهم بعضاً، واصفاً لقاءاتهم بأنها تتم في «كبّانية» أو «طقس ماسوني» مغلق عليهم. لكن المسؤول الإعلامي السابق والقريب من تيار الديجتال ينفي ذلك بقوله: «لم يدخل تيار الديجتال في هذا المجال، فهم يتحدثون علناً بآرائهم، وبالتالي لا يحتاجون إلى جلسات النميمة - الاسم الحركي لجلسات الولائم».

**ظهور الزرب**

مثلما شهد القرن الجديد تطوراً بالاعتراف بالوليمة، فقد شهد أيضاً ظهور أطباق جديدة دخلت على خط المَزارع تحديداً، أبرزها «الزرب» و«المشاوي»، وهو واقع فرضته طبيعة الأمراض الحديثة (الـسكّري، الكولسترول والضغط)، ودخول العائدين من دول الخليج وتورطهم في مؤسسة الطبيخ لإنتاج حضورهم، فيما يربط برلماني عتيق ظهور هـذه الأطباق بـ«دخول الويسكي والعَرَق، نظراً لابتعاد المزرعة عن الأجواء العائلية وأماكن السكن».

ظـواهـر أخـرى شهدتها المؤسسة القوية وأنتجتها أيضاً، منها «أجندة الدعوات» أو «دفتر العزايم»، الذي يصلح لدراسة حراك الشخصية السياسية وتفاعلاتها وفقاً للأكاديمي، ومنها أيضاً ظاهرة «العتب على تجاهل الدعوة»، بحسب مدير صحة محافظة في شمال البلاد: «نصلح على قضايا الشرف والعرض، ولكن نتعب ونحن نصلح على الاستثناء من دعوة على منسف».

**عود على بدء**

نجاح مؤسسة الـولائـم واكـبـه تـراجـع دور المقهى، وانحسار نسبي لدور الجامع الذي كان يمثل أحد أبـرز المنتديات الفكرية. فرغم أن الدولة تدخلت في بناء المقاهي لمعرفة ما يدور في أذهان الناس، إلا أن المّزارع و«غرف السُّفرة» نجحت في خطف الأضواء، بعد أن باتت جلسات الولائم منتديات فكرية وسياسية، في ظل تقهقر الأحزاب وغياب مؤسسات الدولة القادرة على جذب الشارع وتأطير الناس. ■

أحمد أبو خليل

## خطاب بلا رصيد

اقترحتُ ذات مرة أن تكون كمية الكلام والحكي لدى الفرد منا مثل الرصيد في البنك، يستهلك منه صاحبه تدريجياً ويكون بالتالي قابلاً للنفاد، وحينها بالتأكيد سيضطر كل منا أن يفكر جيداً قبل أن يمتد لسانه إلى رصيده ليسحب منه، ذلك أنه يعلم أن ذلك محسوب عليه بالكلمة.

في ما يلي اقتراح بتعديل بسيط على الاقتراح المذكور، يتلخص في أن تصبح الخطابات والوعود والبرامج والخطط مثل الشيكات، فإذا ألقى مسؤول خطبة أو أعطى وعداً أو وضع خطة، فعلينا أن نستلمها منه ثم نحاول القيام بصرفها، فإن لم تُصرف لعدم كفاية الرصيد من المصداقية والإمكانات، سيكون بمقدورنا أن نقاضي صاحبها، تماماً كما يجري في حالة تحرير شيكات مالية بلا رصيد. وبالطبع، من الإنصاف أن لا يجري صرف شيكات الكلام تلك إلا في تاريخها المحدد عليها، فإذا كانت الخطة سنوية فإن أمر الصرف لا يُعدّ نافذاً إلا بعد انتهاء السنة، وهكذا.

هذا الاقتراح لو تم تطبيقه، فإنه سيعني أن الحكومات ستكتفي ببيان وزاري من بضعة أسطر، وستقتصر لقاءات المسؤولين على بعض «الفراطة» من الهمهمات وهزات الرأس والابتسامات التي ترف من الجيب مباشرة من دون الحاجة إلى شيكات.

سيسود صمت جميل، وسيصبح كلام المسؤولين «كاش»، حيث لا تُقبل الشيكات، ولن يجرؤ على الخطابة إلا من كان كلامه مثل «فَتّ المصاري» فعلاً. ■

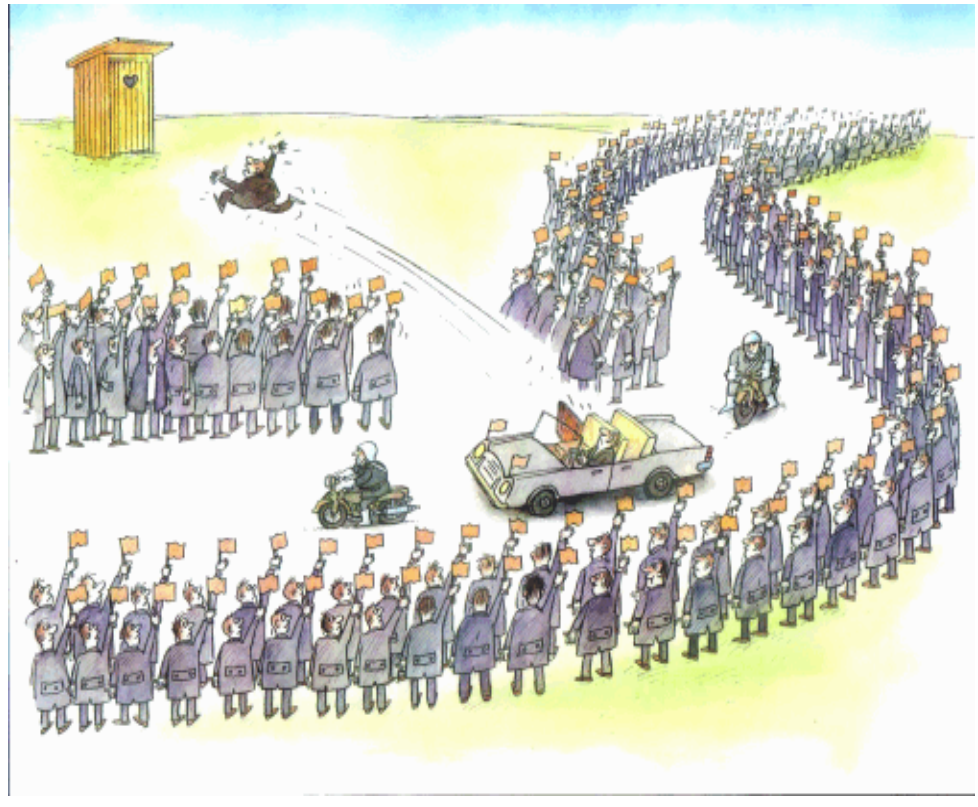

## بدنا نتحاور

يحب الأردنيون الحوار الوطني كثيراً، ويسمّونه كذلك، وهم بهذا يختلفون عن بقية شعوب الدنيا التي تنقسم إلى قسمين: الأول يمارس الحوار من دون الحاجة لتسميته حواراً، والقسم الثاني لا يمارس الحوار حيث يسود الرأي الواحد، أما نحن فإننا نتحاور ونحرص على القول إننا نتحاور.

يُروى أن شامياً تزوج مرات عدة، وفي كل مرة كانت الزوجة تعود إلى بيت أهلها عذراء، وعندما تم البحث والتقصي عن السبب تبين أن أخينا في كل ليلة بعد يوم الزفاف يعمد إلى الجلوس مقابل زوجته ويأخذ بالتصفيق والهتاف: «بدنا نتجوز.. بدنا نتجوز» وهكذا إلى أن ينقضي الليل. لقد فات المسكين أن هتاف «بدنا نتجوز» لا يصنع زواجاً.

إذا سأل أحدكم عن العلاقة بين الحوار الأردني وقصة الشامي أجيبه: إنها عروق متّصلة! ■

## صوت لكل مطرب

يُروى عن المؤرخ المرحوم سليمان موسى، أن أحد رؤساء الوزارات في مطلع الستينيات كان شديد الاهتمام بالفن وكثير الرعاية لحال المطربين آنذاك، وقد كانت الإذاعات منبرهم الوحيد حينها.

وبحسب الرواية، فإن رئيس الوزراء كان ذات يوم يستمع لصوت مطرب محلي، فلاحظ وجود خلل في مخارج بعض الحروف في صوته، وبعد أن تكرر ذلك اتصل بالإذاعة مستفسراً، فأبلغوه أن بعض أسنان المطرب «مخلّعة»، بالمعنى الحرفي للكلمة، وليس بسبب خبرته في الطرب والفن، فأمر رئيس الوزراء على الفور بتركيب طقم أسنان للمطرب وعلى نفقة الحكومة.

مطربونا اليوم لا يعانون من تخليع الأسنان، لا بالمعنى الحرفي ولا المجازي، ومع ذلك فمَن يستمع إلى أغلبهم يدرك أنهم بحاجة إلى تركيب «براغي» لشد المفاصل والخصور، وتثبيت مرابط على الرُّكَب ودعمات تحت الإبطين، كما يحتاجون إلى كميات كبيرة من «حصلبان» المستخدم في تسليك الأوتار، والأهم من ذلك أن يتم منعهم من أكل الموز لأن أصواتهم -كما لاحظ أحد الظرفاء- تشبه ملمس انزلاق الموز في البلعوم. ■

COME SEE WHAT'S HERE FOR YOU.

For reservations:
Tel: (962 6) 5923400 Fax: (962 6) 5923717
bristol@bristolamman.com www.bristolamman.com

BRISTOL
HOTEL

# رفقة دودين:
# الكلمة ملاذاً ومنجاة

حسين نشوان

لم تقف عند محطة واحدة، لأن المثابرة والإصرار والمعرفة هي المنظومة التي تختزل الحياة. تبدأ العمل معلّمةً وتصرف عقداً ونصف العقد من الزمان، وتواصل الدراسة لنيل الدكتوراه العام 2003، وتنخرط خلال ذلك في الأدب لتعمل في النهاية بالسياسة، وتترشح للنيابة العام 2003، فتفوز بالخسارة التي تمنحها فرصة المحاولة.

تقيم بين الخليل والكرك والعاصمة والجنوب، وتنسى في غمرة الطموح ظلال البيت، لتعود بُعيد منتصف الطريق دون أن تفقد علامة البداية، وتدرك أن النقد سلطة توفر للمرأة حضورها في مجتمع بنى مداميكه على ذكورية النحو.

تستعيد رفقة دودين، تلك اللحظات التي مضت، ولكن بوعي اللحظة الراهنة، وتدعو إلى التعامل مع الذات بما هي ذوات عدّة تشتمل الأنا والآخر، متأملةً: «كلٌ منا يحمل ضدّه».

أثّرت فيها معلماتها كثيراً، في مراحل الدراسة الأولى، حيث الكرك مدينتها، تمتاز بتعايش ديني جعلها من أوائل المدن في البلاد التي تحتضن العلم وتعنى بتشييد المدارس، ومدرسة الكرك الثانوية شاهد عيان في هذا المجال. وهناك تلقّت دودين دروسها الأولى على أيدي أساتذة من خريجي الأزهر ودمشق وبغداد، و«أدى هذا التلقي دوراً في بناء معمار الذات العلمي، المستند إلى خبرات مدينية وتنوع مُثْرٍ»، بحسب ما ترى.

تستذكر دودين في مدرسة الربّة الثانوية: وجيه القاسم، أحمد الفرخ، لحظة المجالي، زحلة الحوراني.. وتصف الربة، القرية التي تتجاور فيها العشائر المسلمة والمسيحية، بـ«المتمدنة»، قياساً بـ«الفلح من قضاء الخليل الذين ساروا في أثر عرام القمح إلى الكرك أول الفتح وأول القمح، وليغنّي ماجد المجالي هذا المضمون التلاحمي: أنا الوجع الخليلي المؤابي».

وترى أن الرحلة إلى العلم تقع بين الحياة والنور. تقول: «في المدرسة أحسست أنني أحيا، وعندما التحقت بالجامعة الأردنية شعرت كأنني خرجت من الظلمات إلى النور، إذ إن تعليم المرأة في ذلك الوقت كان يضحّى به، فإذا ما (طِولت) الفتاة، يُقال لأهلها: صارت البنت طويلة، ولا بد أن تخرج من المدرسة»، وتضيف بحسرة: «يبدو أننا نعادي القامات».

أدركت دودين مبكراً أن رهان التغيير يقترن بالتعليم، فقررت خوض معركة التفوق منذ الصفوف الأولى إلى المرحلة الجامعية وانتهاء بالدراسة العليا. تقول: «لم أصدّق نفسي وأنا أقف أمام المسجل الذي اختار لي مواد الفصل الأول، وجلّها مداخل إلى التاريخ والجغرافيا واللغة العربية وعلم الاجتماع الذي نلتُ في امتحانه الأول علامة كاملة».

أفرحها وجود اسمها على لوحة الشرف في بهو كلية الآداب، بوصفها من أوائل الكلية. لذا قَرَّ في يقينها أن التعليم هو الرهان لبلوغ المرأة مقاماً كريماً، وتضيف: «أحياناً لا أصدّق أنني وصلت إلى هذه المرحلة»، لأن الجدّ في العائلة الممتدة بحسب ما ترى، يصرّ على زرع القيم في نفوس أفرادها وأجيالها، فيما تصرّ الأم في سلّم التراتب الهرمي الأبوي، على تبديد قوة هذه المركزية، لتنفرج قليلاً على سلوك نساء العائلة.

وعلى ما تُشكّل الطفولة من نبع للمبدعين، تقول دودين: «كثيراً ما غابت عنيَ الطفولة»، مستدركةً أن «البيدر مصدر القيم، وهو أول الخيط في علاقات الإنتاج والتبادلية»، فـ«عند كيل الصلايب، تحمرّ الوجوه»، وهي تستغرب من لغة العدّ. «أول مكيال هو نص مدّ الخليل، يوزع ثواباً في حجور الصغار الذين سيهرعون نحو الدكاكين عائدين بالحلقوم والكعكبان والحامض حلو، وهو مكيال: اللّه واحد، ثم يأتي المكيال الثاني واسمه: ماله ثاني، والمكيال الثالث هو: بركة، ثم تبدأ الأرقام بالحضور».

في الرابع الابتدائي كتبت أول محاولة إبداعية، بعنوان: «هذه أسطورة كركية»، سارت فيها على منوال قصة الراعي الذي استطاع بمزماره أن يجمع الفئران التي هاجمت حقول القرية، ويجرّها ضاحكاً عليها بالتطريب إلى البحر، وكان لجدّها الشاعر الشعبي دور مهم في بناء ذاكرتها التاريخية، ما أسهم في صوغ مفردات ذاكرتها جمالياً، وأبقاها في منطقةٍ بين فصيحة نخبوية بنبرة كالصهيل، وعامّيةٍ بجماليات ثرّة وسرديات شفاهية لا تقل أهمية عن أدبيات السرد الحديثة.

كتبت في الإبداع والنقد مؤلفات، منها: **قلق مشروع**، **مجدور العربان**، **أعواد ثقاب**، **سيرة الفتى العربي في أميركا** التي فازت بجائزة عمّان عاصمة للثقافة العربية 2002، **توظيف الموروث في الرواية الأردنية المعاصرة**، و**خطاب الرواية النسوي**.

عندما ناقشتْ أطروحتها التي حملت عنوان **الخطاب في الرواية النسائية العربية المعاصرة، تقنيات وثيمات**، شعرتْ «بشيء يشبه اكتمال الفرحة»، لقرار لجنة المناقشة التي رأسها عباس علي علوان، على منحها درجة الدكتوراه بلا أي تعديلات على الأطروحة، وتذكر أن الأكاديمي محمد شاهين قال: «أعجبني أن تطلع مثل هذه الأطروحة من الأطراف».

تعود إلى معركةِ خوضها الانتخابات النيابية على الكوتا النسائية، والتي مُنيت وقتها بخسارة تناوش الفوز، لافتةً إلى أن هذه التجربة «غنية، رغم ما حملت من آلام»، إذ أثْـرَت تجربتها الحياتية والفكرية والابداعية، ومنحتها «فرصة التعرف أكثر على المسكوت عنه في مجتمع بداوة وفلاحين وحضر».

وعن طريقة ترويجها لبرنامجها الانتخابي وقتذاك، تتذكر: «كنا ندخل إلى شقّ الحريم المتلثمات من أي طارئ، ولمّا ينشف ريقي وأنا أتحدث وأروّج وأعدّ وأزرع البحر مقاثي، يقلن لي ببرود: كلمتنا عند رجالنا».

لم تحبط بعد الانتخابات، ولكنها لا تخفي: «تألمت وحزنت واختليت بنفسي، وكان ردّ فعلي المزيد من العمل التنموي في صفوف النساء لأصنع فرقاً، وكانت الكلمة ملاذي ومنجاتي».

وتخلص إلى أن معركة المرأة ليست تحديداً مع الرجل، بل هي تكمن في «ميراث التفرقة الهائل، الذي انحدر عن خمسة آلاف سنة من الأغلال التي قيدت المرأة ورهنتها لثنائية مرعبة تتناوب الحضور ما بين ملاك المنزل والشيطان».■